

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان: واقع العلاقة التكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة وسبل تحقيقها في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وإن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

كما أقر بحق أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا في حقوق النشر لهذه الرسالة وأنه لا يجوز النشر إلا بموافقة رسمية مكتوبة من الأكاديمية.

والله خير الشاهدين

DECLARATION

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

It also acknowledged the right of the Academy of Management and Policy Studies in Higher copyright to this letter and it may not be publishing a formal written only with the consent of the academy.

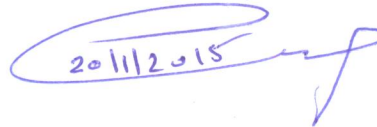
Allah and the good of the witnesses

Student's name: Hatem j. Owida

Signature:

Date: 20/11/2015

اسم الطالب: هاتم جبار عويضة

التوقيع:  التاريخ: 20/11/2015



واقع العلاقة التكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة وسبل تحقيقها في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية

إعداد الباحث

حاتم جهاد محمود عويضة

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد إبراهيم حسين مقداد

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القيادة والادارة

2014م - 1436هـ



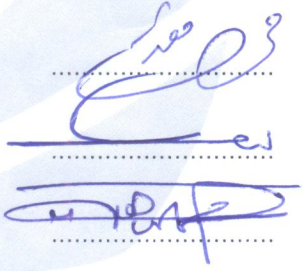
نتيجة الحكم على أطروحة الماجستير

بناءً على موافقة المجلس الأكاديمي بأكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ حاتم جهاد محمود عويضة، لنيل درجة الماجستير في تخصص القيادة والإدارة وموضوعها:

" واقع العلاقة التكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي

في محافظات غزة وسبل تحقيقها في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية "

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الأحد 6 ربيع الأول 1436 هـ، الموافق 2014/12/28 م الساعة الحادية عشر صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:



أ.د. محمد إبراهيم مقداد مشرفاً ورئيساً

د. سمير مصطفى أبو مدلة مناقشاً خارجياً

د. د. محمد إبراهيم المدهون مناقشاً داخلياً

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص القيادة والإدارة.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق،،،

رئيس الأكاديمية



د. محمد إبراهيم المدهون





﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

[سورة البقرة: 32]

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع العلاقة التكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة وسبل تحقيقها في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية، والتعرف على أهمية دور التكامل بين القطاعين في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة. ولتحقيق هدف الدراسة تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، وتم تصميم استبانة مكونة من (62) فقرة، بحيث تغطي أسئلة الدراسة، وتم استخدام أسلوب الحصر الشامل للعينة (عينة قصدية)، وتوزيع (110) استبانة على عينة الدراسة، وقد تم استرداد (97) استبانة، حيث تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية لتحليل بيانات الدراسة باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS.

وقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع الحكومي لا يقوم بدوره بمشاركة القطاع الخاص بفاعلية في إعداد الخطط الاقتصادية، السياسات، الأنظمة، وصياغة القوانين، وكذلك عدم قيام القطاع الخاص بدوره في التشغيل وتأهيل الكفاءات الشبابية، وأن الحصار والانقسام من أهم التحديات التي تواجه تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص.

وكان من أهم توصيات الدراسة إعطاء دور فاعل وحقيقي للقطاع الخاص من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية، ومساهمته فيها لدى مؤسسات القطاع الحكومي، وتشجيع مبادرات القطاع الخاص من خلال تخفيف المخاطر المختلفة المتعلقة بنشاطاته واستثماراته في المجال الاقتصادي، بالإضافة إلى تفعيل دور المجلس التنسيقي للقطاع الخاص من أجل زيادة مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الفلسطيني، ودراسة تجارب القطاع الخاص في البلدان التي كان لها تجارب نهضوية على الصعيد الاقتصادي، وتحديد التجربة التركية والماليزية والبرازيلية.

Abstract

Study Abstract:

The study aims to diagnose the reality of the integrated relationship between the public and private sectors in the economic field in the governorates of Gaza and ways of achieving it based on the international experiments and local challenges and recognize the importance of the integration between the two sectors to achieve the required economic development.

To achieve the goal of the study the descriptive analytical approach was used, a questionnaire composed of (62) paragraphs was designed in a way which answers the questions of the study. The comprehensive inventory of the sample approach was also used (Purposive Sample). 110 questionnaires were distributed to the study sample from which (97 questionnaires) were recorded. A set of statistical approaches were used to analyze the study data by using SPSS program.

The study concluded that the Government sector failed to participate with the private sector effectively in the preparation of the economic plans, policies, regulations, and formulation of laws. In addition, the role of the private sector does not rise enough for the contribution of the private sector to employment, and the low adoption to promote the youth capacities. Also, most of the sample members agreed that the division and blockade negatively affect the achievement of integration between the two sectors.

The most important recommendations were Giving an effective and real role to the private sector by facilitating the administrative procedures and its contribution to them with the private sector, encouraging the private sector initiatives by reducing the risks of his activities and investments in the economic field, and activating the role of the coordinative council of the private sector to increase the contribution of this sector in the Palestinian economy. As well as studying the private sector experiments in the countries with advanced experiments at the economic level and in particular the Turkish, Malaysian and Brazilian experiments.

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا
بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برويتك.
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين .. إلى
الحبيب المصطفى سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.
إلى المتربعة على عرش الأيام... الطفلة التي عمرت بيتها من الحب والحجارة.....المهرة
الأصيلة التي طالما سبقت دنياها وزمانها... فلسطين - غزة الإباء
إلى شهداء فلسطين.. إلى أسرانا البواسل في سجون الاحتلال ..إلى القابضين على الجمر
والمرابطين على الثغور.
إلى من كلفه الله بالهبة والوقار.. إلى من علمني العطاء دون انتظار.. إلى من أحمل
اسمه بكل افتخار... والدي العزيز.
إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمه الحياة
وسر الوجود.. إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى الغالية أُمي الحبيبة.
إلى من بهم أكبر وعليهم بعد الله أعتمد .. إلى شموع متقدة تثير ظلمة حياتي.. إلى من
بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها... أخواتي الكريمات وإخواني الكرام.
إلى رفيقة دربي...إلى من سارت معي نحو الحلم.. خطوة بخطوة....بذرناه معاً..
وحصدناه معاً...وسنبقى معاً.. بإذن الله جزاك الله خيراً ...
إلى أبنائي الغاليين وبنتي الحبيبة رمز الوفاء والعطاء....إلى عائلتي..... وأقربائي
إلى من تحلوا بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء، إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا
أضيعهم.. الأخوة والأخوات الأصدقاء.
إلى من أضاءوا بعلمهم عقول غيرهم ... وخففوا بالجواب الصحيح حيرة سائلهم
أساتذتي الأفاضل.
إلى شموع المستقبل ... الذين نأمل لهم كل الخير أطفال فلسطين .

شكر وتقدير

الحمد لله ذي المن والفضل والإحسان، حمداً يليق بجلاله وعظمته. وصلّى اللهم على خاتم الرسل، من لا نبي بعده، صلاةً تقضي لنا بها الحاجات، وترفعنا بها أعلى الدرجات، وتبلغنا بها أقصى الغايات من جميع الخيرات. والله الشكر أولاً وأخيراً، على حسن توفيقه، وكريم عونه، وعلى ما منّ وفتح به عليّ من إنجاز لهذه الدراسة، بعد أن يسّر العسير، وذلل الصعب، وفرّج الهم، وعلى تفضّله عليّ بوالدين كريمين شقاً لي طريق العلم، وكانا خير سند لي طيلة حياتي الدراسية من تشجيع ودعاء وصبر وعطاء.

ويسرنني بأن أخص بالشكر والعرفان بالجميل : زوجتي العزيزة الغالية. على دعمها المعنوي ومساعدتها لي، حيث كانت خير عون لي طيلة فترة الدراسة من تشجيع وصبر وعطاء فجزاها الله عني خير الجزاء، كما أتقدم بالشكر إلى أخواتي الحبيبات الكريمات وإخواني الأعزاء لوقوفهم بجانبني و دعواتهم الصادقة وحبهم الكبير .

ولا أنسى فلذات كبدي: أولادي الأعزاء لتحملهم انشغالي عنهم، فهم شمعة حياتي أسأل الله أن لا يحرمني من وجودهم في حياتي.

وكذلك أتقدم وأخص بالشكر والتقدير رمز التواضع والعطاء، مثال الأمل والتفاؤل أستاذي الكبير الدكتور/ محمد إبراهيم حسين مقداد، الذي أشرف على رسالتي، والذي منحني الكثير من وقته، وجهده، وتوجيهاته، وإرشاداته، وآرائه القيمة. ومدّ يد العون لي دون ضجر ولا ملل للسير قدماً بالدراسة نحو الأفضل سائلاً المولى القدير أن يجزيه عني خير الجزاء ويثيبه الأجر إن شاء الله.

ولا يفوتني في هذه العجالة تسجيل شكري للأخوة و للأخوات في وزارة الاقتصاد الوطني، ومؤسسات القطاع الخاص، والاصدقاء لما قدموه لي من دعم ومساعدة وتعاون كبير .

وأتوجه لكل من مد لي يد العون، ممن لم تسعفني الذاكرة بذكرهم بالشكر، فجزاهم الله عني خير الجزاء.

وختاماً أسأل الله العلي القدير أن يكون هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن يجعله علماً نافعاً، ويسهل لي به طريقاً إلى الجنة.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	المحتوى
ب	ملخص الدراسة
ج	Abstract
د	إهداء
هـ	شكر وتقدير
و	قائمة المحتويات
ي	قائمة الجداول
ل	قائمة الملاحق
20-1	الفصل الأول الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة
2	1.1 المقدمة
4	1.2 مشكلة الدراسة
5	1.3 أهداف الدراسة
5	1.4 أهمية الدراسة
6	1.5 حدود الدراسة
6	1.6 منهجية الدراسة
6	1.7 الدراسات السابقة
45-21	الفصل الثاني واقع الاقتصاد الفلسطيني
22	مقدمة
24	المبحث الأول الأوضاع الاقتصادية
24	2.1.1 المؤشرات الديموغرافية
26	2.1.2 الناتج المحلي ونصيب الفرد منه
26	2.1.3 مستوى المعيشة
28	المبحث الثاني التنمية الاقتصادية الفلسطينية
28	2.2.1 خطط التنمية الفلسطينية
41	المبحث الثالث التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص
44	ملخص

رقم الصفحة	المحتوى
95-46	الفصل الثالث واقع العلاقة التكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص
47	مقدمة
48	المبحث الاول القطاع الحكومي الفلسطيني
48	3.1.1 هيكلية القطاع الحكومي
62	3.1.2 النطاق الحالي لنشاط القطاع الحكومي الفلسطيني
68	3.1.3 دور القطاع الحكومي في عملية التنمية
71	المبحث الثاني القطاع الخاص الفلسطيني
71	3.2.1 هيكلية القطاع الخاص الفلسطيني
72	3.2.2 الإطار التنظيمي للقطاع الخاص الفلسطيني
83	3.2.3 دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية
89	المبحث الثالث العلاقة التكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص
89	3.3.1 واقع العلاقة التكاملية بين القطاعين
93	3.3.2 آفاق تطوير العلاقة التكاملية بين القطاعين
94	3.3.3 المشاكل والمعوقات التي تواجه تطور العلاقة التكاملية بين القطاع العام والقطاع الخاص
95	ملخص
128-96	الفصل الرابع التجارب الدولية وطبيعة العلاقة مع القطاع الخاص
97	المقدمة
98	المبحث الاول تجربة جمهورية تركيا
105	المبحث الثاني تجربة جمهورية مصر العربية
105	الفترة الأولى (1990-2004)
106	الفترة الثانية (2004-2011)
110	المبحث الثالث التجربة الماليزية
110	الفترة الأولى (1991-2000)
111	الفترة الثانية (2001-2010)
112	سياسة الرؤية الجديدة (2000-2010)
112	رؤية 2020

رقم الصفحة	المحتوى
118	المبحث الرابع التجربة الاقتصادية للبرازيل
118	مراحل تطور الأوضاع الاقتصادية البرازيلية (لامبير، 2009)
119	محاولات كاردوسو لإصلاح الاقتصاد البرازيلي (صلاح الدين، 2012)
119	طبيعة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية عند وصول الرئيس "لولا" للحكم في 2003م
120	نظرة القطاع الخاص للرئيس "لولا" الاشتراكي
123	المؤشرات الاقتصادية للبرازيل
125	ملخص
149-129	الفصل الخامس المنهجية والإجراءات
130	مقدمة
130	المبحث الأول منهجية الدراسة
130	5.1.1 تمهيد
131	5.1.2 أسلوب الدراسة
131	5.1.3 طرق جمع البيانات
132	5.1.4 مجتمع وعينة الدراسة
132	5.1.5 أداة الدراسة
143	5.1.9 المعالجات الإحصائية المستخدمة
144	5.1.10 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة
146	المبحث الثاني تحليل خصائص عينة الدراسة
146	5.2.1 تمهيد
146	5.2.2 خصائص وسمات عينة الدراسة
149	ملخص
168-150	الفصل السادس (الدراسة الميدانية)
151	المبحث الاول تحليل فقرات أداة الدراسة
151	6.1.1 تمهيد
151	6.1.2 تحليل فقرات أداة الدراسة
151	الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة

المحتوى	رقم الصفحة
الإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة	155
الإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة	158
الإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة	164
المبحث الثاني آراء المبحوثين	167
ملخص	168
الخاتمة	175-169
7.1 مقدمة	170
7.2 نتائج الدراسة	171
7.3 توصيات الدراسة	173
7.4 الدراسات المستقبلية المقترحة	175
المراجع	176
الملاحق	183

قائمة الجداول

رقم الصفحة	الجدول	جدول رقم
25	عدد الفلسطينيين لمنتصف العامين 2012، 2013	(1)
67	السياسات التي اتخذت تجاه ملكية قطاع حكومي يهدف للربح	(2)
86	نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي والربحي للعامين 2013، 2014	(3)
87	مساهمة القطاع الخاص في تشغيل الأيدي العاملة في فلسطين	(4)
87	معدل الصادرات المصرية حتى عام 2010	(5)
108	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات البعد الأول: واقع العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في المجالات الاقتصادية في محافظات غزة مع الدرجة الكلية للبعد	(6)
135	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات البعد الثاني: السياسات الاقتصادية المتبعة من القطاع الحكومي لتحقيق التكامل مع القطاع الخاص في المجال الاقتصادي مع الدرجة الكلية للبعد	(7)
136	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات أ-تحديات القطاع الخاص الدرجة الكلية للبعد	(8)
137	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات ب: تحديات القطاع الحكومي مع الدرجة الكلية للبعد	(9)
138	معامل ارتباط كل فقرة من فقرات البعد الرابع: سبل تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة في ظل التجارب الدولية مع الدرجة الكلية للبعد	(10)
139	مصفوفة معاملات ارتباط كل بعد من أبعاد الاستبانة والأبعاد الأخرى وكذلك كل بعد بالدرجة الكلية للاستبانة	(11)
140	يوضح معاملات الارتباط بين نصفي كل بعد من أبعاد الاستبانة وكذلك الاستبانة ككل قبل التعديل ومعامل الثبات بعد التعديل	(12)
141	يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكل بعد من أبعاد الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل	(13)

جدول رقم	الجدول	رقم الصفحة
(14)	اختبار التوزيع الطبيعي - One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test	142
(15)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر	144
(16)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	146
(17)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخدمة	147
(18)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص	147
(19)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب قطاعات العمل	148
(20)	يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مجالات العمل	148
(21)	تحليل فقرات البعد الأول واقع العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة من وجهة نظر قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاعين	149
(22)	تحليل فقرات البعد الثاني مدى توافر السياسات الاقتصادية المتبعة من القطاع الحكومي لتحقيق التكامل مع القطاع الخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة من وجهة نظر قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاعين	152
(23)	تحليل فقرات بعد التحديات التي تواجه تحقيق التكامل بين القطاع الخاص في المجال الاقتصادي في محافظات قطاع غزة كما يراها قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاعين	155
(24)	تحليل فقرات بعد التحديات التي تواجه تحقيق التكامل بين القطاع الحكومي في المجال الاقتصادي في محافظات قطاع غزة كما يراها قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاعين	158
(25)	تحليل فقرات بعد سبل تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية	161

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
184	قائمة المحكمين لاستبانة الدراسة	(1)
185	استبانة الدراسة	(2)



الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

والدراسات السابقة

1.1 المقدمة

تسعى المجتمعات والمؤسسات بشتى أشكالها وتخصصاتها للتقدم والرفي والريادة لتكون موضع أنظار وتقدير الآخرين، وهذا يتطلب الجهد وبذل العالي والنفيس. ولقد كان المسلمون -وما زالوا -خير أمة أخرجت للناس (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر)

(ال عمران: 110) فالخيرية ليست قومية أو عرقية ولكنها جاءت من خلال التقيد والالتزام بمبادئ وتعاليم إسلامية ترسم للأمة الإسلامية معالم التقدم والصدارة والريادة. فانتزاع الصدارة لا يمكن أن يكون بالأأماني والأوهام ولكن بالعمل الجاد والتكامل والتعاون (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان)(المائدة: 2).

لقد أصبح التعاون والتكامل بين كافة القطاعات في المجتمعات بمختلف ألوانها وتعدد مشاربها أمراً مهماً لتقدم المجتمعات والدول، حيث يتيح هذا التكامل تحقيق مزايا تنافسية في مختلف المجالات، مما يجعل الدول أكثر فاعلية وقدرة على المنافسة على المستويين الإقليمي والدولي.

فلم يعد خافياً على أحد ما آلت إليه أحوال العالم من حولنا من تقدم وقدرة فائقة على تحقيق تنمية مستدامة من خلال فهمهم وإدراكهم للأهمية المتزايدة للدور التكاملي فيما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص حيث سعت العديد من الدول مثل تركيا، ماليزيا، والصين على سبيل المثال لا الحصر إلى تعزيز الشراكة والتعاون مع القطاع الخاص وإتاحة المجال واسعا له لكي يتحمل معها تبعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحسين المستقبل الاقتصادي ومستوى المعيشة للمجتمعات.

إن القطاع الخاص الفلسطيني حاله كحال القطاعات الفلسطينية الأخرى يبرز تحت نير الاحتلال، ويعانى عوائق جمة تمنعه من الوصول لغاياته وتحقيقها، وتحرمه من ممارسة عمله كما يجب، مما أوجد قطاعاً خاصاً يتعايش مع المخاطرة ويتكيف مع العوائق الناتجة عن الاحتلال وسياساته. حيث أن تعريف ماهية القطاع الخاص وتشكيلته ومكوناته ليست بالسهلة في الحالة الفلسطينية، بل ربما تتطلب أوراقاً بحثية عدة. ثمة العديد من الأجسام والتكتلات الممثلة والمكونة

للقطاع الخاص والمتحدثة باسمه، كالمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص، واتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، والاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، ومركز التجارة الفلسطيني - بال توريد، وجمعية رجال الأعمال الفلسطينيين، واتحاد شركات أنظمة المعلومات (بيتا)، وجمعية البنوك في فلسطين، واتحاد المقاولين الفلسطينيين، والاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين، والخدمات الإدارية لهيئات السياحة، ومجلس الشاحنين الفلسطينيين (الترتير، 2012).

تمثل المكونات الرئيسة للقطاع الخاص إحدى عشرة جمعية تتباين في مدى مساهمتها وقوتها في التأثير على عملية صنع القرار الاقتصادي الفلسطيني، ولكنها على الأقل تتشارك في رؤية واحدة، وهي إيجاد مناخ استثماري جيد ومحفز لأنفسها ولأعضائها وحماية مصالحهم والنهوض بهم بما يعزز حصتهم في السوق المحلي والدولي، وينمي قدراتهم ويعزز فرصهم، خصوصاً وأن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من مشاكل عديدة ومتنوعة، أبرزها مشاكل الفقر والبطالة والعجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة وتراجع النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى التبعية السلبية الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي حيث الإعتماد على عوامل الإنتاج لدولة أو كيان على دولة أخرى (الشقائي، 2011)، وأن معالجة هذه المشاكل لا يقوى عليها القطاع الحكومي دون تأسيس علاقة مباشرة وتكامل وتنسيق مع القطاع الخاص حيث أصبح أصحاب هذا القطاع على دراية ومعرفة للدور الحقيقي المنوط بهم في ظل هذه التعقيدات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

لقد جاءت هذه الدراسة لاعتقاد الباحث أن في الأفق حلولاً متعددة لمثل هذه المشاكل في فلسطين، ومن أهم هذه الحلول هو تحقيق شراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص يقوم على توحيد المفاهيم حول دور كل قطاع ومدى مساهمته في العملية التنموية، كما تقوم على أسس واضحة المعالم ترتكز على مأسسة العلاقة بين هذين القطاعين وعلى التكاملية بدلاً من المنافسة، والمشاركة بدلاً من الاستفراد، وتبادل الرأي بدلاً من الهيمنة.

1.2 مشكلة الدراسة:

في ظل تزايد أهمية دور القطاع الخاص في التنمية بكافة وجوهاها وعلى وجه التحديد التنمية الاقتصادية، بات هذا الدور محور عملية التنمية في كافة بقاع العالم بل أكثر من ذلك أن لا تنمية بدون المشاركة الفاعلة للقطاع الخاص بها، وفي ظل تأثر الاقتصاد الفلسطيني بصفة عامة والغزى بصفة خاصة سلبا بالسياسات الإقليمية المحيطة، وفي ظل بيئة تتميز بعدم الاستقرار وعدم الثبات وتسارع وتيرة التغيرات على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية كان لزاما على الكل الفلسطيني فهم طبيعة العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص وتقديم رؤى عملية وعلمية تعزز تحقيق التكامل بين القطاعين لإيجاد بيئة مناسبة من أجل ضمان تحقيق التنمية المستدامة كخطوة أولى نحو الاستقلال والازدهار والعيش بكرامة.

ومن أجل ذلك جاءت الدراسة لتجيب عن الأسئلة التالية:

- 1- ما واقع العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة من وجهة نظر قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاعين؟
- 2- ما مدى توافر السياسات الاقتصادية المتبعة من القطاع الحكومي لتحقيق التكامل مع القطاع الخاص في المجال الاقتصادي؟
- 3- ما التحديات التي تواجه تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي كما يراها قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاعين؟
- 4- ما سبل تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية؟
- 5- ما أوجه العلاقة التكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في ظل التجارب الدولية؟

1.3 أهداف الدراسة:

- 1- دراسة واقع العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة من وجهة نظر قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاعين.
- 2- معرفة مدى توافر السياسات الاقتصادية المتبعة من القطاع الحكومي لتحقيق التكامل مع القطاع الخاص في المجال الاقتصادي من وجهة نظر قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاعين.
- 3- معرفة التحديات التي تواجه تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي كما يراها قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاعين.
- 4- تحديد سبل تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية.
- 5- تحديد أوجه العلاقة التكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في ظل التجارب الدولية.
- 6- تقديم توصيات للقطاع الحكومي والقطاع الخاص بما يساهم في تحقيق الشراكة والتكامل بينهما.

1.4 أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة كون العلاقة التكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص هي الأداة والوسيلة التي قد تعزز وتحقق الأهداف العليا الوطنية بما يتفق مع الرؤية المستقبلية والتنمية المستدامة للمجتمع الفلسطيني وبما يحقق الاستفادة من تجارب الآخرين في هذا المضمار. ولاشك أن هذه الدراسة ستنجح الاطلاع على الدور الذي يؤديه كلا القطاعين نحو تطوير المجتمع والاقتصاد الفلسطيني حيث:

- تساهم هذه الدراسة في تسليط الضوء على أحد المواضيع الحديثة نسبياً والمهمة في ظل الواقع والمتغيرات الفلسطينية الحديثة.

- يتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في مساعدة القطاعين الحكومي والخاص لبلورة أفكار عملية من شأنها تطوير العلاقة التكاملية مع بعضهما.
- تعتبر هذه الدراسة- على حد علم الباحث- من الدراسات الأولى في قطاع غزة وربما في فلسطين، وبالتالي فمن المؤمل أن تفتح آفاقاً جديدة لمزيد من الدراسات المستقبلية المتنوعة للباحثين حول هذا الموضوع.

1.5 حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على دراسة واقع العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة من خلال التعرف على وجهة نظر قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاعين وذلك خلال العام 2014 م.

1.6 منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي لدراسة واقع العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة من خلال التعرف على وجهة نظر قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاع الحكومي والقطاع الخاص وذلك خلال العام 2014م. كما اعتمدت على دراسة عدد من التجارب الدولية المناسبة والاستفادة منها ومقارنة اليات الشراكة المتبعة واختيار الانسب منها.

1.7 الدراسات السابقة:

العديد من الدراسات التي تم إعدادها من الباحثين في مجالات متنوعة للقطاع الخاص والقطاع الحكومي قد تركز غالبيتها حول الخصخصة ، ودور القطاع الخاص في الاقتصاد وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات:

1.7.1 الدراسات المحلية:

1- عودة (2013)، بعنوان: "القطاع الخاص الفلسطيني ودوره في التنمية الفلسطينية من الفترة 1995-2011".

هدفت الدراسة إلى إبراز مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في التنمية الاقتصادية خلال فترة 2011-1995، وذلك من خلال تأثير العوامل المستقلة كالقيمة المضافة وعدد المشتغلين والصادرات، وكذلك دراسة دور السلطة الفلسطينية، والمؤسسات الأهلية والدولية في دعم وتطوير أداء القطاع الخاص.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن القطاع الخاص الفلسطيني يتمتع بمجموعة من نقاط القوة، وكذلك من نقاط ضعف تؤثر على دوره الاقتصادي، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن القطاع الخاص يساهم في تشغيل الأيدي العاملة وفي تحقيق قيمة مضافة لا تقل عن 43%.

وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر في الاتفاقيات الموقعة مع الاحتلال الصهيوني، وكذلك العمل على زيادة دعم القطاع الخاص من طرف السلطة الفلسطينية، وكذلك العمل على تفعيل دور الاتحادات الصناعية والغرف التجارية المختلفة وزيادة الشراكة والتعاون مع القطاع الحكومي الفلسطيني.

2- الفليت (2011)، بعنوان: "المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية"، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد الثاني.

هدفت الدراسة إلى التعريف بدور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية من حيث الدور المنوط بها في توفير فرص عمل، وكذلك الإشارة إلى أهمية دور عمل المنظمات والمؤسسات المحلية الداعمة للمشاريع الصغيرة التي يحتاجها المجتمع، ودور هذه المؤسسات في عملية تطوير هذه المشاريع.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود قصور في السياسات والأنظمة التي تنظم آليات عمل القطاع الإنتاجي، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى بعض الإخفاقات لهذه المشاريع.

وأوصت الدراسة بضرورة وضع سياسات تنموية وطنية شمولية، تأخذ بعين الاعتبار الإمكانات المحلية والاحتياجات الفعلية للمجتمع الفلسطيني، واعتماد سياسة الحوافز لتطوير المشروعات الصغيرة، من خلال القروض الميسرة، وأولوية الإعفاءات الجمركية والحماية، وكذلك تدريب أصحاب المشروعات الصغيرة على نظم الإدارة الحديثة للمشروعات.

3- الأغا، أبو جامع (2010)، بعنوان: "استراتيجية التنمية في فلسطين"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الانسانية، المجلد 12، العدد 1.

هدفت الدراسة إلى تقييم قدرة وأداء التخطيط التنموي الفلسطيني، ومدى قدرة التخطيط على ملائمة الخطة التنموية مع المخططات والأهداف الوطنية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن التخطيط التنموي هو الأداة والوسيلة التي تستخدمها السلطة الفلسطينية من أجل تحقيق الأهداف العليا الوطنية بما يتفق مع الرؤية المستقبلية للمجتمع الفلسطيني وبما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والطاقة البشرية.

وأوصت الدراسة بضرورة إعطاء دور فاعل وحقيقي للقطاع الخاص من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية له في معاملاته مع المؤسسات العامة، بالإضافة إلى تحديد أولويات التنمية على ضوء الخصوصية الفلسطينية ومصادر التمويل، وكذلك تطوير البنية التحتية الضرورية لتسهيل عملية التنمية في المرحلة القادمة.

4- Khalidi (2007)، بعنوان:

"The Palestinian Arab Regional Economy in Israel: Sixty Years of De-Development... And Occupation?"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل التجربة التنموية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل منذ عام 1948 بشكل معمق.

وقد خلصت الدراسة إلى دروس مقارنة قيمة تسهم في التوصل إلى فهم أفضل للتأثير الاقتصادي للاحتلال الطويل في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما وقر التحليل لمكانة ودور الاقتصاد العربي في إسرائيل رؤية ثاقبة لإعادة إطلاق الجهود لتنفيذ استراتيجية تنمية فلسطينية وطنية قادرة على مواجهة أية سيناريو سياسي قد يبدو محتملاً اليوم.

واستنتجت الدراسة من التحليل أن الاقتصاديات الإقليمية الفلسطينية في إسرائيل والأراضي المحتلة تدور في نفس النظام الاقتصادي الإسرائيلي المهيمن على جميع أراضي فلسطين التاريخية منذ عام 1967، والاعتراف بالمصلحة المشتركة والمسارات التنموية المتقاربة لهذه الاقتصاديات يجب أن يأخذ في الحسبان جميع الموارد المتاحة لهذه الاقتصاديات الثلاثة المفصولة والتي ما برحت أن أصبحت أكثر تشابهاً مع مرور السنين.

كما تؤكد الدراسة على أنه وبغض النظر عن التركيبة الحالية أو المستقبلية المحتملة للسيادة بين الشعبين في هذه المنطقة، فإن الاقتصاديات الفلسطينية الثلاثة مجتمعة تشكل عملياً أحد الطرفين الشريكين للوحدة الاقتصادية المشوهة القائمة على أرض الواقع منذ 1967. وتبرز هذه الحقيقة التحدي أمام صانعي القرار الاقتصادي الفلسطيني، والمتمثل في الانطلاق من هذا الإطار الفكري لصياغة استراتيجية إنمائية وطنية وبرنامج اقتصادي مستقبلي. وينبغي أن تسعى الجهود المتجددة إلى إعادة بناء العلاقة الاقتصادية العربية-اليهودية على أساس مبادئ التعاون المتوازن والمتبادل، والتي طالما لم تتحقق منذ أن تم التعبير عنها للمرة الأولى قبل ستين سنة.

5- عبدالله (2005) بعنوان: "تحو صياغة رؤية تنمية فلسطينية":

هدفت هذه الدراسة إلى صياغة الرؤية التنموية بمشاركة جميع شركاء التنمية الفلسطينية في حال تم تحليل بيئة التنمية الفلسطينية الداخلية والخارجية، وتحديد الأهداف الاستراتيجية للتنمية الفلسطينية، وفي وضع الاستراتيجيات الملائمة لتحقيق هذه الرؤية على المديين المتوسط والبعيد. وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات منها: إن تحقيق رؤية تتصف بالواقعية وتحظى بقبول شركاء التنمية الفلسطينية تحتاج إلى فعل واع ومنسق ومخطط ومثابر من جميع الشركاء، والمطلوب من الدولة أو السلطة لعب دور الجهة المنظمة والمحددة والموجهة للفعاليات والموارد الاقتصادية على هدى الرؤية التنموية.

- أن الدولة بسلطاتها الثلاث تستطيع - بحكم الصلاحيات الإدارية والتشريعية والقضائية المخولة لها، والقدرة الاقتصادية الكبيرة المتاحة لها- تستطيع التأثير على سلوك مؤسسات القطاع الخاص من الشركات أو الأفراد من خلال سياساتها المختلفة، ومن تلك السياسات الاقتصادية: السياسة التجارية، السياسة المالية، السياسة الصناعية، السياسة النقدية، إنتاج وتوزيع السلع العامة، السياسة الزراعية، السياسة السياحية وغيرها. ولابد من استخدام الأدوات بصورة منسقة لضمان تحقيق الأهداف التنموية، من خلال قيامها بإشراك جميع الشركاء ذوي العلاقة من المجتمع المدني والقطاع الخاص في عملية صياغة السياسات، وفي عملية تنسيقها، وفي وضع الخطط والبرامج والآليات لتنفيذها. وهنا تتجلى قدرة الدولة وكفاءتها في تعبئة وتوجيه موارد وعناصر التنمية لتحقيق الأولويات المقبولة من جميع شركاء التنمية في مختلف القطاعات في الاتجاه الذي يقود الاقتصاد نحو تحقيق الرؤية التنموية والتكاملية المتفق عليها.

6- هندي (2005)، بعنوان: "تقييم دور المنظمات الأهلية في عملية التنمية الاقتصادية دراسة حالة عن قطاع غزة":

هدفت الدراسة إلى رسم السياسات المناسبة والملائمة التي تهدف إلى تنظيم وتنسيق عمل المنظمات الأهلية العاملة في فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص، وذلك لضمان أن أعمال هذه المنظمات تتدرج ضمن خطة عملية وموضوعية هدفها الأساسي هو النهوض بالمجتمع الفلسطيني، كما تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع المنظمات الأهلية العاملة في فلسطين واقتراح آليات لتحسين عملها، وتوصلت الدراسة إلى أن الجمعيات الأهلية العاملة في قطاع غزة قد فشلت بشكل جزئي في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك للأسباب التالية:

- عفوية البرامج التي تقوم بها هذه المؤسسات، وعدم ارتباطها بخطة تنمية شاملة أدت إلى ضعف أدائها.
- ضعف التنسيق بين المؤسسات الأهلية فيما بينها وبين هذه المؤسسات والسلطة الفلسطينية كان سبباً من أسباب ضعف أداء المؤسسات.

- نقص التمويل وارتباط الجمعيات بأجندة الممول أعاق قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية.

وأوصت الدراسة بضرورة:

- تطوير مستوى التنسيق بين الجمعيات الأهلية، وكذلك تطوير التنسيق بين الجمعيات الأهلية والسلطة الفلسطينية.

- يجب أن يأخذ التنسيق بين الجمعيات الأهلية العاملة في قطاع غزة، الطابع المهني بمعنى أنه يجب أن يكون هناك تنسيق في تقسيم الأدوار وتفعيل عملية الاتصال والحوار بدلاً من سياسة المنافسة غير المجدية.

- يجب أن يرتبط عمل المنظمات الأهلية العاملة في فلسطين ببرامج تنمية منظمة يتم إعدادها وفقاً لمتطلبات المجتمع واحتياجاته التنموية، بعيداً عن العفوية وسياسة ردود الأفعال.

7- مقدار (2004)، بعنوان: "آليات إحلال السلع المستوردة من إسرائيل، (دراسة لإحلال مجموعة من السلع المحلية):

هدفت الدراسة للتعرف إلى واقع التجارة الخارجية الفلسطينية، وتحليل هيكل الواردات والصادرات الفلسطينية من وإلى إسرائيل، وإمكانية تحديد البدائل المحلية للواردات من إسرائيل وحجم الاستيراد، وكذلك جودة السلع المحلية والقدرة على حماية هذه السلع. كما حاولت الدراسة التعرف إلى اتجاهات جمهور المستهلكين حول جودة المنتجات المحلية والتأكيد على تحسين جودة هذه المنتجات، والتعرف إلى المشكلات والعقبات التي يمكن أن تواجه التجار في تسويق المنتجات المحلية. وترى الدراسة أن استراتيجية إحلال الواردات تلائم واقع الاقتصاد الفلسطيني، كونه في المراحل الأولى من النمو، وتطبيقها مع التركيز على تطبيق سياسات وخطط لتطوير القطاع الصناعي والزراعي بما يساعد في نجاح هذه الاستراتيجية.

كما تناول فيها الباحث تحليلاً لواقع الاقتصاد الفلسطيني والمشاكل والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها. حيث يرى أن وضع سياسات واقعية تحدث تغييراً تدريجياً لصالح تطور

القطاعات الإنتاجية، يمكن أن يسهم في عملية التنمية المطلوبة. وذلك من خلال اعتماد سياسات تقوم على إحلال الواردات للسلع التي يتم استيرادها من إسرائيل بسلع يتم إنتاجها محلياً، ويؤكد الباحث أن تطبيق هذه السياسة يحتاج إلى دراسة واقع القطاعات الإنتاجية وبشكل خاص القطاع الصناعي والزراعي من أجل نجاح هذه السياسة في إحداث عملية التنمية والتطوير.

8- وزارة الاقتصاد الوطني (2004)، بعنوان: "واقع الصناعة وآفاقها في فلسطين":

هدفت هذه الدراسة إلى عرض أداء الاقتصاد الفلسطيني ومستلزمات التصنيع، وأسباب التراجع في معدلات النمو في بعض السنوات، والذي يرجع بعضها إلى عوامل خارجية: كاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته التعسفية المتعددة بحق الاقتصاد الفلسطيني، وأخرى ذاتية: كقلة ومحدودية الموارد الطبيعية، وضعف البنية التحتية اللازمة لعملية التنمية، وعدم الوضوح في السياسات الاقتصادية والمالية، وغياب الاستقرار السياسي، ومحدودية القدرة على تطبيق القوانين والتشريعات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي، وأخيراً غياب الصلاحيات الكاملة في السيطرة على الموارد الطبيعية وغيرها وتوظيفها لأغراض التنمية.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

- إن التغلب على العوائق التي تقف أمام انطلاق عملية التصنيع مرهون باستيفاء مجموعة من الشروط الجوهرية، أهمها:
- أ- استقلال سياسي واقتصادي، وقيام دولة مستقلة تتمتع بسيادة كاملة على مواردها وحدودها وعلاقاتها الخارجية.
- ب- اعتماد سياسات اقتصادية ومالية إلى جانب تبني مبادئ وأسس الإدارة السليمة لعملية التنمية ومنها التصنيع، تكون قائمة على أساس المبادرة والقدرة على التغيير.
- ت- إقامة وبناء المؤسسات العالية الكفاءة ذات العلاقة بمجالات البحث والتطوير، إلى جانب مؤسسات التمويل الإنمائي اللازمة والقدرة على توفير تسهيلات مالية إنمائية بشروط واقعية.

ث- توافر قدرة ورغبة لدى القطاع الخاص في الاستفادة من الفرص والتسهيلات التي يفترض أن تكون متاحة له في المجالات ذات العلاقة بعملية التنمية (الحوافز الاستثمارية، البحث والتطوير، البنية التحتية والتكنولوجية، المهارات،) بهدف الانطلاق بعملية التصنيع. وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة تعزيز القدرات الذاتية الفلسطينية، وتقليل الاعتماد على إسرائيل في المدى القصير، مع الأخذ بالاعتبار تطوير القدرة التنافسية للاقتصاد في المدى الطويل.

9- نصر (2003)، بعنوان: "تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني":

هدفت الدراسة إلى مناقشة فرص وسبل تعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الفلسطيني والسياسات الملائمة لذلك، كما هدفت إلى تحديد وتحليل التشوهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني وربط ذلك بالأهداف الإسرائيلية التوسعية، وكذلك التعرف على الوضع الاقتصادي الفلسطيني في المرحلة الراهنة، وآثار السياسات والإجراءات الإسرائيلية الأخيرة التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى، وتكلفتها بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، وكانت كالتالي:

- 1- إن تثبيت الشعب الفلسطيني فوق أرضه ودعم صموده في المرحلة الراهنة يتم من خلال تبني استراتيجية تقوم على العناصر التالية:
- 2- إصلاح الأضرار وتعويض المتضررين من مؤسسات القطاع الخاص نتيجة الحصار والإغلاق الإسرائيلي.
- 3- تلبية الاحتجاجات الأساسية للشعب الفلسطيني من خلال دعم القطاعات الإنتاجية الرئيسة.
- 4- توفير فرص عمل داخل الاقتصاد الفلسطيني.
- 5- ضمان عدم انهيار المؤسسات الفلسطينية.
- 6- تحسين أداء القطاع العام.
- 7- تحسين البيئة الاستثمارية للاقتصاد الفلسطيني.
- 8- الاستمرار في دعم القطاعات الإنتاجية المختلفة وزيادة قدرتها التنافسية.

10- Migdad (1999)، بعنوان:

“ Performance Analysis of Small-Scale ‘Industrial Sector in the Gaza Strip as a part of the New Palestinian ‘Industries Entity”

”تحليل الأداء والكفاءة للمشروعات الصناعية مع التركيز على الصناعات الصغيرة، وقد هدفت الدراسة إلى عرض خصائص القطاع الصناعي في قطاع غزة، وإيجاد الاختلافات بين التعاقدات المحلية والتعاقد في الباطن من حيث العمالة والكفاءة وبعض مؤشرات الأداء، ومقارنة مؤشرات الأداء والكفاءة بين المنشآت الصناعية في مختلف الأنشطة ومختلف الأحجام.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

1. أن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر سلباً على أداء القطاع الصناعي، منها: انخفاض مستوى التكنولوجيا المتبعة في القطاع الصناعي، وقلة الدعم المالي الممنوح لهذا القطاع في قطاع غزة، وسيطرة الجانب الإسرائيلي على حركة المعابر والذي من شأنه التأثير على دخول المواد الأولية اللازمة كمدخلات للعملية الصناعية، ونوع الصناعة، وحجم المنشأة.
 2. يحقق قطاع صناعة الملابس في قطاع غزة نسبة عالية من الأرباح مقارنة بقطاع الأغذية.
 3. يواجه قطاع صناعة الملابس عراقيل إسرائيلية أقل من قطاع الصناعات الغذائية.
- وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المناسبة لدعم الصناعات الفلسطينية تتم من خلال:
1. دعم القطاع الخاص بصورة أكبر مما عليه.
 2. إعطاء أهمية بشكل خاص للمشاريع الصناعية الصغيرة، وذلك لمحاولة تحديث الصناعات التقليدية.
 3. إحداث توازن بين سياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات.
 4. إعطاء المزيد من الاهتمام لتنمية البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى النظام القانوني والمؤسسي.

5. تحسين الخدمات المصرفية وخاصة البنوك الصناعية والإسلامية.

1.7.2 الدراسات العربية:

1- الربيعي (2004)، بعنوان: التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص، بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثاني، جامعة جرش الأهلية بالأردن.

هدفت الدراسة إلى معرفة كيفية تغير دور الدولة في التنمية الاقتصادية، وأسباب هذا التغير، سواء في الدول المتقدمة أم النامية.

وتوصلت الدراسة إلى:

1- في الدول المتقدمة كان هناك دور كبير للعوامل الاقتصادية وبخاصة المتغيرات الاقتصادية الكلية، التي تحدد طبيعة حالة النشاط الاقتصادي ودرجة الاستقرار الاقتصادي ، فهذه العوامل كانت تلعب دور المتغير الرئيسي والحاسم في قرار الدولة المتعلق بدرجة ونوع التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية .

2- في الدول النامية كان هناك دور كبير للعوامل السياسية، وبخاصة الضغوط السياسية والاقتصادية الخارجية ، التي تفرضها الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فهذه العوامل كانت تلعب دور المتغير الرئيسي و الحاسم في قرار الدولة المتعلق بدرجة ونوع التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية. وفي عملية إقناع تلك الدول أو إجبارها على تقليص درجة تدخلها في الشؤون الاقتصادية، وتبني سياسات أكثر ليبرالية في مقدمتها تطبيق برامج الخصخصة، وتوسيع دور القطاع الخاص ونظام السوق في عملية التنمية .

2-دراسة لدادوة، وآخرين (2001)، بعنوان: علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين المنظمات الفلسطينية فيما بينها من حيث أشكال هذه العلاقات وطبيعتها، وكذلك وضحت علاقة المنظمات الأهلية مع السلطة الفلسطينية.

وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

- ضعف علاقة المنظمات الأهلية مع السلطة الفلسطينية.
 - ارتباط المنظمات الأهلية الفلسطينية بأجندة الممول الأجنبي.
 - ضعف مستوى التخطيط لدى المنظمات الأهلية.
 - مستوى التنسيق بين المنظمات الأهلية فيما بينها ضعيف ويغلب عليه العشوائية.
- وقد أوصت الدراسة بما يلي:

- تدعيم دور السلطة الفلسطينية ممثلة بوزاراتها المختلفة في العملية التنموية.
- بناء بنك معلومات عن المنظمات الأهلية الفلسطينية.
- إنشاء مركز تدريب إداري توزع مهامه بين الاتحادات والشبكة العامة ومركز تدريب فني توزع مهامه بين الشبكات القطاعية

3- دراسة سوليفان ودجاني (2000)، بعنوان: المنظمات الأهلية والتنمية في العالم العربي، الأهمية الحاسمة للشركة القوية بين الحكومة والمجتمع المدني.

تناولت هذه الدراسة المشاكل التي تعاني منها المجتمعات المدنية في فلسطين ومصر والأردن ولبنان وغيرها من المجتمعات العربية، وقد أشارت الدراسة إلى أن هذه المجتمعات تعاني من المشاكل التالية:

- الفقر وعدم كفاية الموارد.
 - حكومات غير قادرة على جسر الفجوة بين قلة الموارد والاحتياجات.
- وقد أشارت الدراسة إلى أن شعوب المنطقة في الغالب تلجأ إلى المنظمات الأهلية من أجل التخفيف من حدة المشاكل التي تواجهها ، ومع ذلك فإن المنظمات الأهلية العاملة في هذه المنطقة هي نفسها تعاني من مشاكل جوهرية أهمها:

- قلة الموارد.
- الازدواجية في المهام والوظائف.
- فقدان الدعم الحكومي.
- ضعف الهيكل الداخلي لهذه المنظمات.
- تدني مستوى الإدارة.
- غياب قوانين داخلية واضحة.
- وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:
- لا يجب إلقاء اللوم بالكامل على الحكومات ، ولكن المنظمات الأهلية نفسها تتحمل جزء من مسؤولية فشلها.
- ضرورة إجراء انتخابات لمسؤولي المنظمات الأهلية ، ويجب أن تتصف هذه الانتخابات بالنزاهة والمكاشفة والشفافية.

4- اليوسف (1997)، بعنوان: "آفاق التخصصية في دولة الإمارات العربية المتحدة":

هدفت الدراسة إلى التعرف على المنطلقات النظرية للتخصصية و الدروس المستفادة من تجارب الدول الصناعية منها والنامية، والخروج بمرتكزات أساسية لشكل التخصصية الذي ينبغي أن تأخذه في هذه الدولة. حيث تمت الإشارة إلى أن عملية التخصصية في هذه الدولة تعتبر فرصة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية كتقليل الأعباء المالية للدولة، وتحسين أداء المؤسسات العامة، وتوسيع نطاق ملكية عناصر الإنتاج، وتفعيل دور القطاع الخاص.

ورأى الباحث أن تحقيق التخصصية للأهداف المذكورة أعلاه ليس بالأمر المؤكد، حيث إن نجاح هذه العملية يعتمد على عوامل متعددة أهمها تطور أسواق المال، توفر البيئة القانونية والسياسية والإدارية المناسبة، كما أن عملية التخصصية في مجملها هي عملية إدارة التوازن بين

القطاعين العام والخاص من أجل تحسين و استغلال موارد هذه الدولة سواءً كانت بشرية أم مادية.

1.7.3 الدراسات الأجنبية:

5- STAAB-1 (2003)، بعنوان:

PUBLIC-PRIVATE SECTOR RELATIONSHIPS IN DEVELOPING COUNTRIES, JOURNAL OF ECONOMIC DEVELOPMENT, Volume 28, Number 2.

هدفت الدراسة إلى أن جودة العلاقات بين القطاع الخاص والقطاع العام، أو بشكل أكثر تحديدا درجة الثقة والتعاون بين الحكومة والقطاع الخاص واتباع سياسات صحيحة من أهم العوامل التي تعزز النمو والتنمية في الدول ، كما تم تحديد أداة قياس لطبيعة العلاقة بين القطاع الخاص والعام من خلال بناء مؤشر سهولة الأعمال.

وتوصلت الدراسة إلى أن الحكومات التي لها علاقات تعاونية مع القطاع الخاص حققت نجاحا اقتصاديا أكثر من تلك الحكومات التي لا تركز على هذه العلاقات، وأن الدول التي تتميز بسهولة الأعمال مع القطاع الخاص تميل لأن تبدي استجابة إيجابية أكبر لسياسة الإصلاحات الداعمة للنمو الاقتصادي.

2- Hong Liang (1997)، بعنوان:

The Rationales Of Import Substitution Industrialization Strategy

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح وتقييم القضايا العامة والجدل الدائر حول أهمية استراتيجية إحلال الواردات بين الاقتصاديين المحدثين واقتصاديي التنمية. فهي تركز على بعض النماذج الأساسية للمدرستين أكثر من التوصية بتبني سياسة محددة حسب إحدى المدرستين. واستنتجت الدراسة أن نقد الاقتصاديين الجدد لتطبيق إحلال الواردات يتركز على نموذج التوازن الثابت لهذه الاستراتيجية، بدل العلاقة الديناميكية الشاملة بين النمو واستراتيجية إحلال عند المستوى الكلي للاقتصاد. وبدأت الدراسة بفحص الخلفية التاريخية لهذه الاستراتيجية، ثم المقارنة بين إيجابيات تطبيق هذه الاستراتيجية وسلبياتها من وجهة نظر الاقتصاديين الذين ينتقدونها. وقد توصل الباحث

إلى استنتاج أساسي أن استراتيجية إحلال الواردات لا تزال تصلح للتطبيق في البلدان التي تعتبر صناعاتها بدائية، والسياسات التجارية لهذه النظرية يشكل تبنيها مسألة مهمة في الاقتصاديات النامية، مع أهمية دراسة ظروف وأوضاع كل بلد على حدة.

وقد خلصت الدراسة إلى أن إحلال الواردات كاستراتيجية للتصنيع لا تزال تحتفظ بأهمية كبيرة بالنسبة للدول الأقل تطوراً وتريد الوصول باقتصادها إلى مستويات الدول الصناعية.

1.7.4 التعليق على الدراسات السابقة:

وجد الباحث أن هذه الدراسات التي قام بها الباحثون السابقون قد ركزت على موضوع مهم في عملية مشاركة القطاع الخاص في التنمية وخصوصاً في موضوع الخصخصة وإحلال الواردات حيث كان جل الدراسات تعتبر أن التركيز على كلا الموضوعين فرصة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتقليل الأعباء المالية للدولة، ورفع أداء المؤسسات العامة، وتوسيع نطاق ملكية عناصر الإنتاج، وتعميق دور القطاع الصناعي على وجه التحديد في عملية التنمية.

أولاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

رأى الباحث ومن منطلق المفهوم الشمولي لأهمية دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الفلسطينية، بأن يكون موضوع الدراسة هو التكامل بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص للارتقاء بالسياسات الاقتصادية الفلسطينية في ظل التجارب الدولية، لعلم الباحث أن هذه الدراسة لم يتم التطرق إليها مسبقاً وأن الموضوع بحد ذاته أصبح موضوعاً ملحاً في ظل المستجدات والتغيرات النوعية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني، وأن هذه الدراسة ستسهم مساهمة إضافية في التعرف على تجارب الدول التي حققت نمواً بمعدلات أسرع وأكثر فاعلية ودور القطاع الخاص فيها، والاستفادة منها ومن تجاربها وإسقاط بعض هذه النماذج على الواقع الفلسطيني أملاً في تحقيق الهدف المنشود.

وقد اتفق موضوع الدراسة مع ما جاء في الدراسات السابقة في تبني القطاع الحكومي لسياسات هادفة لإيجاد بيئة مواتية للقطاع الخاص ليسهم في النمو وفرص العمل، والاستفادة من تجارب العديد من الدول في مجال تعزيز الشراكة والتعاون بين القطاعين.

ثانياً: الاستفادة من الدراسات السابقة:

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية، وكذلك في بناء أداة الدراسة، وفي تفسير النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية، والوصول إلى مواضع القصور في بعض الدراسات السابقة، لمحاولة التعلم منها وعدم الوقوع بها.

ملخص:

قام الباحث باستعراض الإطار العام للدراسة والذي يحتوي على مشكلة الدراسة وأهدافها والمنهجية المتبعة في الدراسة إضافة إلى الأهمية المتوقعة منها.

كما وتم استعراض أدبيات الدراسات السابقة في العديد من المجالات ذات العلاقة بالدراسة وتحديداً في السياسات الاقتصادية والجوانب التنموية للمؤسسات الأهلية، والقطاع الخاص، والقطاع الحكومي، وقد تمثلت الدراسات السابقة ب(10) دراسات محلية، و(4) دراسات عربية، و(2) دراسات أجنبية تناولت معظم الجوانب المتعلقة بالدراسة.



الفصل الثاني

واقع الاقتصاد الفلسطيني

مقدمة:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من عدة تشوهات وفجوات بنيوية، ويبقى اقتصاداً تابعاً، بل اقتصاداً محتوياً من قبل قوة الاحتلال واقتصاده، وتبقى علاقات السوق محددة بعلاقات القوة التي كرسها وبكرسها الاحتلال يومياً. فالغياب الكامل للسيطرة على المقومات الأساسية للاقتصاد المحلي، وغياب السيادة السياسية لم ينتج ذلك إلا اقتصاداً محكوماً بسقف اتفاقيات سياسية اقتصادية بئسة وجائرة بحق الفلسطينيين، وخلقت اقتصاداً يعتمد في بنيته الأساسية على الاستهلاك، وليس على الإنتاج؛ وبالتالي فمنذ إنشاء السلطة الفلسطينية يعتمد الاقتصاد - الذي من المفترض أن تديره - على المساعدات الدولية من أجل ديمومته، وعلى النشاط الاقتصادي المكبل والمقيد بأنظمة تحكم الاحتلال الإسرائيلي. فثمة تشوهات واختلالات عدة في هذا الاقتصاد جزء منها ناتج عن منظومة أوصلو وترتيباتها، والآخر سياسي بطبيعته. وتتضح التشوهات العميقة في هياكل الإنتاج من خلال تدني مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والصادرات، أما التشوهات في سوق العمل الفلسطينية فتتضح جلية من خلال عجز سوق العمل الفلسطينية عن خلق فرص عمل لتقليل النسب العالية من البطالة، ومن خلال الاعتماد على السوق الإسرائيلي للعمل، سواء في المستوطنات أم في الأراضي الفلسطينية المحتلة لعام 1948 وما ينتج عن هذا اعتمادية. ثمة تشوهات أخرى تتعلق بالعلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية مع العالم الخارجي، وأخرى تتعلق بالموارد والمرافق العامة، وثالثة تتعلق بالنسيج المجتمعي وبنشوء النخب التي تربطها علاقة مع السلطات (سواء سلطة الحكم الذاتي أم سلطة الاحتلال). كذلك فإن منظومة أوصلو سعت لخلق سلطة تابعة من خلال خلق فجوة مزمنة في الموارد المالية للسلطة وموازنتها وجعلها دوماً تعاني عجزاً كبيراً تقوم المساعدات الدولية المشروطة بملء جزء لا بأس فيه من هذا العجز (عبد الكريم، 2011).

لقد اتبعت إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967 العديد من السياسات هدفت من خلالها إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وتدمير أية قاعدة يمكن أن يقوم عليها هذا الاقتصاد. فقامت باستغلال الموارد البشرية الهائلة والموارد الفلسطينية الطبيعية المحدودة. وأهملت إسرائيل - بطريقة متعمدة ومنهجية - البنية التحتية للأراضي المحتلة من خلال

ربط الأراضي الفلسطينية المحتلة بشبكات البنية التحتية الإسرائيلية من كهرباء ومياه واتصالات وحتى الخدمات الصحية بتمويل من الضرائب التي تجبها من السكان الفلسطينيين. ونجحت هذه السياسة في تحقيق أهدافها، فأصبحت إسرائيل هي الشريك التجاري الأساسي للفلسطينيين. وكانت 87,3% من الصادرات الفلسطينية تذهب لإسرائيل بواقع 786 مليون خلال عام 2013 من أصل 900 مليون دولار. وبلغ حجم التبادل التجاري مع إسرائيل 71,5% والواردات من السلع بواقع 3.695 مليون دولار أمريكي من أصل 5.164 مليون دولار (وزارة الاقتصاد الوطني، 2014). ونتيجة لهذه السياسات ظل الاقتصاد الفلسطيني يعاني منذ احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967 معاناة كبيرة وما زال حتى الآن ضحية عملية السلام المتعثرة في الشرق الأوسط. ليس هذا فحسب بل تعاملت إسرائيل مع الأراضي الفلسطينية كموردٍ للعمالة الأجنبية الرخيصة وغير المرخصة ولسد العجز في القوى العاملة التي ينأى الإسرائيليون عن العمل بها. ولم تشجع إسرائيل أي تطور للاقتصاد الفلسطيني طوال احتلالها للمناطق الفلسطينية، وتحكمت بالجسور والمعابر والتي أصبحت منذ ذلك الحين أقفالاً تمتلك دولة الاحتلال مفاتيحها. ولم يحقق الاقتصاد الفلسطيني منذ العام 1967 إلى يومنا هذا إلا نمواً محدوداً تبعاً للمتغيرات السياسية وخصوصاً في ظل السياسات والإجراءات الإسرائيلية التي تقوم بممارستها من إغلاق للمعابر وهدم للبنية التحتية والتوسع في الاستيطان والاتفاقيات المبرمة معه كاتفاقية باريس الاقتصادية.

ويتكون الفصل من المباحث التالية:

المبحث الأول: الأوضاع الاقتصادية.

- المؤشرات الديمغرافية.
- الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد، مستوى المعيشة، الفقر، البطالة.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية الفلسطينية.

- الخطط الفلسطينية.

المبحث الثالث: التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص.

ملخص.

المبحث الاول الأوضاع الاقتصادية

2.1.1 المؤشرات الديموغرافية:

تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الفلسطينيين المقدّر في العالم قد بلغ نهاية العام 2014 حوالي 12.10 مليون فلسطيني؛ يتوزعون حسب الإقامة بواقع 4.62 مليون في الأراضي الفلسطينية أي ما نسبته 38.2% من إجمالي الفلسطينيين في العالم، وحوالي 1.4 مليون فلسطيني في إسرائيل بنسبة 12.06%، في حين شكل سكان الدول العربية النسبة الأكبر بواقع 43.96%، في حين بلغ عدد الفلسطينيين في الدول الأجنبية حوالي 0.65 مليون فلسطيني أي ما نسبته 5.64% من إجمالي عدد الفلسطينيين في العالم.

وتمثل نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة بـ 40.1% مع اختلاف واضح بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد بلغت النسبة 38.0% في الضفة الغربية مقابل 43.4% في قطاع غزة، مما يعكس أن المجتمع في قطاع غزة مجتمع فتي.

كما تظهر البيانات انخفاض معدل الزيادة الطبيعية للسكان من 3.8% في عام 1997 (3.6% في الضفة الغربية، و4.1% في قطاع غزة) إلى 2.96% في منتصف العام 2013 (2.65% في الضفة الغربية، و3.48% في قطاع غزة)، وذلك بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية ورغم انخفاض هذه الأرقام إلا أنها لا زالت مرتفعة إذا ما قورنت بالدول العربية والأجنبية.

والجدول رقم (1) يوضح المقارنة بين عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لعامي 2012، 2013 وكذلك معدل النمو، حيث يعيش ما يزيد عن ثلث السكان في قطاع غزة ذي المساحة الجغرافية الصغيرة.

جدول رقم (1)

عدد الفلسطينيين لمنتصف العامين 2012، 2013

الأرقام بالمليون نسمة

معدل النمو %	عدد السكان نهاية 2014	عدد السكان منتصف 2012	مكان الإقامة
2.90	4.620	4.293	الضفة الغربية وقطاع غزة
2.59	2.83	2.649	الضفة الغربية
3.41	1.79	1.644	قطاع غزة

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ديسمبر 2014

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين أكبر المشاكل، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة السكان اللاجئين قد بلغت حوالي 43.1% من مجمل السكان الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية، بواقع 27.3% في الضفة الغربية و 68.0% في قطاع غزة. (الجهاز المركزي للإحصاء، 2014)

وأشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن الكثافة السكانية مرتفعة في فلسطين بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص، إذ بلغت الكثافة السكانية المقدرة لعام 2013 نحو 734 فرداً/كم² بواقع 481 فرداً/كم² في الضفة الغربية، مقابل 4661 فرداً/كم² في قطاع غزة.

فيما أشارت الإسقاطات السكانية إلى أن معدل المواليد الخام في فلسطين سينخفض من 32.6 مولوداً لكل ألف من السكان عام 2013 إلى 31.9 مولوداً عام 2015. من جانب آخر يتوقع انخفاض معدلات الوفيات الخام المقدرة في فلسطين من 3.8 حالة وفاة لكل 1000 من السكان عام 2013 إلى 3.6 حالة وفاة لكل 1000 من السكان عام 2015 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013).

2.1.2 الناتج المحلي ونصيب الفرد منه:

بلغت قيمة الناتج المحلي في فلسطين بالأسعار الثابتة 7477 مليون دولار خلال العام 2013 حيث سجل نمواً بنسبة 2.2 % مقارنة بالعام 2012، كما شهد الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين انخفاضا خلال الربع الأول للعام 2014 حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول من العام 2014 بالأسعار الثابتة في الضفة الغربية 2315 مليون دولار وفي غزة 700 مليون دولار تقريبا (الجهاز المركزي للإحصاء، 2014). كما وكان الاقتصاد الفلسطيني قد شهد انتعاشا ملحوظا خلال الفترة 2007-2011، بعد فترة الركود والتذبذب في أعقاب الانتفاضة الثانية، وبلغت معدلات النمو ذروتها خلال العام 2011 حين وصلت 12.2% قبل أن تتراجع إلى 5.9% خلال العام 2012. كما سجل الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة خلال الربع الأول من عام 2013 ارتفاعاً بنسبة 12.2% بالمقارنة مع نظيره من العام 2012، و 7.8% مقارنة مع الربع الأخير من عام 2012، علماً بأن الناتج المحلي لقطاع غزة قد سجل نمواً ملحوظاً في عام 2011 بنسبة 23%، ونمواً آخر في عام 2012 بما نسبته 6.6% نتيجة لازدهار مواد البناء عبر الأنفاق. ويشار إلى أن أكبر قطاع في الاقتصاد هو الإنشاءات، يليه قطاع الخدمات والإدارة العامة معاً، وقد استأثرت القطاعات الثلاثة المذكورة بأكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة.

بلغ نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في فلسطين 1793.3 دولار أمريكي خلال العام 2013، كما بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي 710 دولار أمريكي خلال الربع الأول لعام 2014 مسجلاً انخفاضاً بنسبة 1.4% بالمقارنة مع الربع الرابع للعام 2013، حيث بلغ نصيب الفرد في الضفة الغربية 922 دولاراً، أما في قطاع غزة فقد بلغ نصيب الفرد 403 دولار مسجلاً انخفاضاً بنسبة 3.5% بالمقارنة مع الربع الرابع للعام 2013.

2.1.3 مستوى المعيشة:

انخفض متوسط الأسعار، كما تم قياسها من خلال (مؤشر أسعار المستهلك) في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2013 في القدس الشرقية وإلى حد أقل في قطاع غزة بنسبة 0.2، لكنها ارتفعت في الضفة الغربية بنسبة 2.1 (وزارة الاقتصاد الوطني، 2013)، ويشار إلى أن الرقم

القياسي لأسعار المستهلك سجل ارتفاعاً بنسبة 2.78% خلال العام 2012 مقارنة مع العام 2011، بواقع 4.08% في الضفة الغربية، 3.23% في القدس، و0.48% في قطاع غزة. ويعود الفرق في ارتفاع الأسعار بين قطاع غزة والضفة الغربية إلى حالة الركود الاقتصادي التي يمر بها قطاع غزة والذي قلل من ارتفاع الأسعار.

أ- الفقر:

أصدر مركز الإحصاء الفلسطيني بياناً صحفياً عشية اليوم العالمي للسكان 2014/07/11 مقدراً فيه معدل الفقر بين السكان وفقاً لأنماط الاستهلاك الحقيقية 25.8% تبعاً لإحصائيات عام 2011 (بواقع 17.8% في الضفة الغربية و38.8% في قطاع غزة)، كما تبين أن حوالي 12.9% من الأفراد في الأراضي الفلسطينية يعانون من الفقر المدقع (بواقع 7.8% في الضفة الغربية و21.1% في قطاع غزة)، هذا مع العلم أن خط الفقر للأسرة المرجعية المكوّنة من خمسة أفراد (بالغين اثنين وثلاثة أطفال) قد بلغ (2293) شيكلاً إسرائيلياً وخط الفقر المدقع قد بلغ (1832) شيكلاً إسرائيلياً (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

ب- معدل البطالة:

أسفر التراجع الحاد في النمو عام 2012 إلى رفع معدل البطالة إلى 32.2% في الربع الرابع من عام 2012، مقابل 30.3% في نفس الفترة ذاتها من العام السابق. كذلك ارتفعت البطالة بين الشباب من 47% في الربع الرابع من 2011 إلى 49% في الفترة نفسها من عام 2012، ولا تزال القيود الصارمة على انتقال العمالة إلى إسرائيل تمثل عائقاً رئيسياً أمام تخفيض معدلات البطالة (وزارة الاقتصاد الوطني، 2013).

وما يزال التفاوت كبيراً في معدل البطالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغ المعدل 27.9% في قطاع غزة مقابل 20.3% في الضفة الغربية خلال الربع الأول من عام 2013 ويعزى ذلك للحصار والإغلاق المفروض على قطاع غزة والذي أثر على القطاعات الإنتاجية، أما إحصائيات الجهاز المركزي للإحصاء ووزارة الاقتصاد الوطني للنصف الثاني للعام 2014 فقد كانت 16% للضفة الغربية و45.1% لقطاع غزة.

المبحث الثاني

التنمية الاقتصادية الفلسطينية

2.2.1 خطط التنمية الفلسطينية:

تميزت تجربة التخطيط في فلسطين بقدرتها على التطور تدريجياً، فمنذ قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية إلى أرض الوطن عام 1994، بدأت عملية التخطيط تأخذ طابعها المحلي والعملية وتدرجت بداية، بإعداد برنامج التأهيل الطارئ (ERP) بالتعاون مع البنك الدولي، ثم البرنامج الاستثماري الفلسطيني للعامين (1996-1997) ثم انتقلت من شكلها البرامجي قصير الأمد لصيغ الخطط متوسطة الأمد، حيث تم إعداد وثيقة خطة التنمية الفلسطينية الثلاثية (1998-2000)، ثم تلا ذلك إعداد خطة التنمية الخمسية (1999-2003) لتكون إطاراً عاماً وشاملاً للتنمية الاقتصادية في فلسطين، ثم انتقلت عملية التخطيط لوضع الإطار التنموي السيادي الاستراتيجي للدولة الفلسطينية، والذي تمثل في إعداد خطة تجسيد الدولة الفلسطينية (2001-2005).

2.2.2 المبادرات التنموية في فلسطين (وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، 1997)

أولاً - قبل اتفاق أوسلو:

المبادرات الذاتية: في بداية الثمانينيات ظهر شعار التنمية من أجل الصمود، وعقدت تحت هذا الشعار العديد من المؤتمرات التي شاركت فيها غالبية المؤسسات الفلسطينية، وأهم هذه المؤتمرات هو الذي عقد في العام 1986 حول تمويل الخطط التنموية من الخارج ومناقشة مصادره.

المبادرات العربية والدولية: ويمكن تصنيفها إلى صنفين هما:

الصنف الأول: يتمثل في النشاطات التنموية شبه الرسمية من خلال المؤسسات الأجنبية التي عملت كغطاء لنشاط حكوماتها عبر التنمية في فلسطين.

الصنف الثاني: يتمثل في مبادرات لمؤسسات أجنبية اعتمدت في تمويلها على مصادر غير حكومية أو حكومية، وكانت مدفوعة للعمل في فلسطين بدوافع متعددة (إنسانية، عقدية،.....الخ)

ثانيا - بعد اتفاق اوسلو:

البرنامج الإنمائي للاقتصاد الفلسطيني (1994-2000):

كانت أولى محاولات وضع خطط تنموية كانت على شكل برنامج (البرنامج الإنمائي الاقتصادي الفلسطيني 1994-2000)، فكانت المحاولة الأولى لوضع خطة إنمائية لإعادة إعمار وبناء الاقتصاد الفلسطيني، وقد قدرت تكاليف هذه الخطة والتي وضعت من قبل الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية في تونس حوالي 11.6 بليون دولار أمريكي، وكانت تقوم على افتراضات واستراتيجيات مهمة أعطت الأولوية لمعالجة التشوهات الهيكلية و الاختلالات وتوسيع الاختناقات في الاقتصاد الفلسطيني، وخلق فرص عمل وتقليل البطالة، تطوير البنية التحتية، وتشجيع قطاع التصدير، وتطوير قطاع الإسكان، وهي ما عرفت آنذاك ب (ورقة يوسف صايغ) والتي أعطت للقطاع العام دورا في التنمية وإعادة البناء، لكن تم تجاهل هذه الخطة، ولم يتم تطبيقها، لا لكلفتها، بل لأنها تختلف عن أجندة المانحين.

كما قدمت السلطة الوطنية كمحاولة ثانية، للدول المانحة في المؤتمر الخاص بالمساعدات الاقتصادية المقدمة للشعب الفلسطيني في 9 يناير 1996، لعرض استراتيجية للتنمية الاقتصادية وكانت من أهم افتراضاتها الآتي: قيام النشاط الاقتصادي في فلسطين على أساس مبدأ السوق الحر، وهذا الافتراض من وجهة نظر الباحث غير واقعي بسبب أن أي اقتصاد تحرر من احتلال جزئيا لا يمكن أن يعتمد على نفسه مباشرة، بل يجب أن يقوم على الملكية العامة للإنتاج ولو بقدر محدود، لا أن يتجه إلى خصخصة كافة النشاطات الانتاجية والخدمية، كما افترضت أيضا تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية، وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة قانونيا وتنظيميا، التوجه نحو التصدير، وهذا الافتراض غير منطقي بسبب أن أي اقتصاد قبل أن يبدأ بالتصدير يجب أن يكون لديه اكتفاء ذاتي أو على الأقل قدرة تنافسية في الإنتاج، توفير البنية التحتية اللازمة لعملية التنمية.

2.2.3 خطة التنمية (1998-2000): (وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، 2000)

هذه الخطة أعدت للاستمرار لمدة ثلاثة أعوام، وتميزت ببعدها السياسي، بالإضافة إلى مشاركة الدول المانحة والوزارات الفلسطينية، وقد تم تقسيم الاستراتيجيات والمشروعات والبرامج على أساس وزاري وعلى أساس قطاعي، وكان الهدف من التقسيم على أساس وزاري لكي تتابع الوزارات أداء الخطة ومدى تحقيقها، وفائدة الأهداف والاستفادة من الموارد المتاحة، بينما يستفاد من التقسيم القطاعي متابعة ما يتم صرفه من أموال على كل قطاع، وقد قسمت هذه القطاعات إلى أربعة بنود هي تطوير البنية التحتية وإدارة الموارد الطبيعية، تطوير قدرة المؤسسات، تطوير الخدمات الاجتماعية، وتنمية الموارد البشرية والقطاعات الإنتاجية.

ولقد ساهم في هذه الخطة (45) وزارة ومؤسسة وجهة من القطاع الخاص، وقد قسمت الخطة لعدة فصول تدرس المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وتشخيص المعوقات والتحديات المواجهة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفصلا لشرح خطة التنمية وإبراز افتراضاتها، بالإضافة إلى عرض الأهداف الوطنية للتنمية والسياسات العامة التي سيتم تطبيقها، وفصلا آخر لشرح استراتيجيات التطوير القطاعية، وأخيرا إلى عرض خطط التطوير الوزارية، وتوضيح الأهداف للوزارات والمؤسسات، وقد بينت الخطة حالة الاستهلاك والاستثمار والتضخم والمساعدات الدولية والتجارة الخارجية والصحة والإسكان بالإضافة إلى الأوضاع الاجتماعية، وتقوم الخطة على عدة افتراضات وهي: تشغيل مطار غزة سيؤدي إلى حدوث زيادة في حجم التبادل التجاري بين فلسطين والخارج مما يؤدي إلى تحسن في وضع الميزان التجاري، وسوف يشهد الاقتصاد الفلسطيني زيادة في النشاط الاقتصادي وحجم الإنتاج الصناعي والزراعي، والتركيز على الاكتفاء الذاتي بالإضافة إلى تطوير مجموعة السلع والمنتجات التصديرية، وتحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 5%، مما سيؤدي إلى زيادة متوسط حصة الفرد من الناتج بنسبة 2%، تطوير المؤسسات المالية والسياسات المالية، بحيث يتم توفير المؤسسات المالية الحديثة وتقديم لخدمة قطاع الأعمال والاستثمار، والتنبيه لدور القوانين والأنظمة والتي ستقلل من الشكوك المحيطة بجدوى الاستثمار، ووضع نظام ضريبي وجمركي واضح المعالم، كما يجب الإشراف على البنوك والمؤسسات المالية، واحتياطي العملات الأجنبية سيوفر مناخا ملائما للاستثمار، و تفعيل دور القطاع الخاص،

وتطوير البنية التحتية، تشجيع القطاعات المولدة لفرص العمل، وتشجيع العمالة في الخارج، وبناءً على الخطة فقد شكلت الإستثمارات في السنوات الثلاث الأولى 33 %، 35 %، 32 % على التوالي، بينما توزعت الاستثمارات على القطاعات الرئيسة 53 % للبنية التحتية، 9 % للمؤسسات، 19 % للقطاع الاجتماعي، 19 % للقطاع الإستثماري.

2.2.4 خطط التنمية (2000-2008):

خطط التنمية منذ العام 2000 وحتى آخر خطة تنمية كانت على شاكلة الخطة (1998-2000)، بسبب عدم ضمان الظروف السياسية التي يمر بها الاقتصاد الفلسطيني إلا أن آخر خطة (2008-2010) يلمس فيها أهداف وفرضيات أحدث على الادخار والاستثمار بشكل مباشر.

ومن أهم ملامح هذه الخطط: ارتباط خطط التنمية مع عمليات الإغاثة في مناطق السلطة الوطنية، تحدد الفوائد والمضار للمساعدات الأجنبية، تركيز على المشاريع الصغيرة، تلقى الضوء على تقنية المعلومات، الشفافية والمساءلة في تلقى المساعدات.

2.2.5 خطة التنمية (2008-2010): (وزارة التخطيط الفلسطينية، 2008)

حيث تنقسم هذه الخطة إلى أهداف إستراتيجية، وأهداف متوسطة، بالإضافة إلى السياسات القطاعية، ومن أهم مبادئها التوجيهية إيجاد مصادر تمويلية ذات كفاءة وفاعلية، بالاعتماد على المصادر المحلية والأجنبية، عدم الاستسلام للضغوط الإسرائيلية وتعزيز بنية السلطة وتطوير المؤسسات، و تطوير وإعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة ومواجهة الاستيطان، هذه الخطة تتميز بإظهار جميع المشاكل المحيطة بالاقتصاد الفلسطيني مثل البطالة والتضخم والفقر والاحتلال، وتتوقع زيادة نشاط القطاع العام والاستثمار سيساعد في زيادة الناتج المحلي، ويتوقع السيناريو المتفائل في الخطة أن الناتج المحلي سيصل إلى 4.7 بليون دولار في عام 2010 وأن معدل النمو سيصل في 2010 إلى حوالي 10%.

2.2.6 خطة التنمية الفلسطينية (2009 - 2010): (وزارة التخطيط - غزة، 2010)

هدفت خطة التنمية 2010/2009 إلى مواصلة عمليات التنمية التي تم اعتمادها في خطط التنمية السابقة، وحماية النمو على المدى القصير، والحفاظ على الخدمات الأساسية لدعم الأفراد والمؤسسات، وتعزيز استخدام الحكم الرشيد للقطاعات المختلفة.

واقترحت الخطة مجموعة من السياسات أهمها دعم الخدمات الأولية والتي تركز على تقديم المساعدات الإنسانية ومشاريع خلق فرص العمل، بالإضافة إلى دعم القطاع الزراعي وإعادة تأهيله، وكذلك تعويض القطاع الصناعي ودعم صموده.

وأوصت الخطة بضرورة تشجيع المشاريع الإنتاجية صغيرة الحجم وتنفيذ مبدأ الشفافية والحكم الرشيد، والتركيز على الفئات المهمشة والأكثر حاجة، وأخيراً تفعيل دور المنظمات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية.

2.2.7 خطة التنمية (2011-2012): (وزارة التخطيط، 2010)

قامت وزارة التخطيط بإعداد خطة التنمية للفترة من 2011-2012 في نوفمبر 2010، وتضمنت الخطة مجموعة من الأهداف أهمها:

- أ- تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية.
 - ب- تحقيق تنمية مجتمعية شاملة متوازنة وعادلة.
 - ت- المحافظة على الاستقرار الأمني وتعزيز سيادة القانون وتحقيق الحكم الرشيد.
 - ث- تطوير البنية التحتية الخدماتية والإنتاجية والعمرانية.
- وقد تم توزيع الاستثمارات المقدرة في خطة التنمية وفق السيناريو المقترح على النحو التالي:

1. بلغ عدد المشاريع التي تضمنتها خطة التنمية 2011-2012 نحو (670) مشروعاً بإجمالي تكلفة تقديرية قدرها 1,466 مليون دولار.

2. بلغ عدد المشاريع في قطاع البنية التحتية (304) مشروع بقيمة تقديرية بلغت 1,146 مليون دولار وتمثل 78% من الخطة، وهذا يؤكد الأولوية لمشاريع إعادة إعمار قطاع غزة، ومثلت مشاريع الأشغال العامة والإسكان نسبة 72.8% ثم 17.2% للطاقة.
 3. بلغ عدد المشاريع في القطاع الاجتماعي (251) مشروعاً بتكلفة 219.2 مليون دولار، ويمثل ما نسبته 15% من الخطة، وتركزت في مجال التعليم بنسبة 36.4% ونسبة 32.9% للصحة ونسبة 12.4% للشباب و10% للأوقاف.
 4. عدد مشاريع القطاع الإنتاجي (84) مشروعاً بقيمة تقديرية بلغت 92.8 مليون دولار، ويمثل 6.3% من إجمالي الخطة ساهمت الصناعة بنسبة 60.7% من المشاريع والزراعة بنسبة 34.2% ونسبة 3.7% للسياحة.
 5. بلغ عدد مشاريع قطاع الأمن والحكم الرشيد (30) مشروعاً بقيمة 8.4 مليون دولار بنسبة 0.57% من إجمالي الخطة تركّزت في مشاريع وزارة الداخلية بنسبة 84.5% و12.3% للعدل و1.9% لتطوير الموارد البشرية.
 6. شكّلت مصادر التمويل الحكومية نسبة 7% بقيمة 102.5 مليون دولار، والمصدر الدولي بنسبة 92.9% بقيمة 1,362.4 مليون دولار، والمصدر الخاص بنسبة 0.1% بقيمة 1.5 مليون دولار.
 7. يعود تراجع نسبة مساهمة التمويل الحكومي إلى العجز في الموازنة وعدم قدرة الحكومة على صرف النفقات الجارية، بالإضافة إلى عدم القدرة على التواصل مع الحكومات الصديقة لتوفير التمويل اللازم لبرامج ومشاريع التنمية.
 8. كما لوحظ تراجع مساهمة القطاع الخاص في تمويل برامج التنمية وتراجع نشاطه بسبب الحصار والتخوف من التعامل مع الحكومة الفلسطينية.
- ولكن المتتبع لتنفيذ الخطة يجد أن ما تم تنفيذه في مجال التمويل الحكومي لم يزد عن 10% فقط بسبب محدودية التمويل الحكومي، وعدم قدرته على الوفاء بالنفقات الجارية والرأسمالية للموازنة العامة.

كما يلاحظ ضعف التنسيق في مجال المشاريع التي تنفذها الوزارات، ومدى ملاءمتها لخطة التنمية، مما شكل إرباكاً في مصداقية الخطة. لذلك كان لزاماً على الحكومة منع اعتماد أي مشروع خارج خطة التنمية، مع أهمية تشكيل لجنة مكونة من وزارة التخطيط ووزارة المالية والوزارة المعنية من أجل اعتماد ومتابعة تنفيذ المشاريع المقدمة.

أيضاً يلاحظ غياب التوجه الخارجي لتسويق خطة التنمية، حيث ينبغي عرض تلك المشاريع على الدول الصديقة من أجل تنفيذ بعض المشاريع الضرورية في الخطة، وعدم ترك الأمور تسير بشكل عشوائي بين بعض الوزارات والمانحين الخارجيين سواء أكانوا دولاً أم مؤسسات أم أفراداً.

2.2.8 خطة التنمية (2014-2016): (وزارة التخطيط - غزة، 2013)

أنجزت وزارة التخطيط خطة التنمية 2014-2016 في سبتمبر من عام 2013، وتضمنت الخطة مجموعة من الأهداف أهمها:

1. الوصول بالمجتمع الفلسطيني إلى حالة من اعتماده على الذات من خلال تعزيز ثقافة الاقتصاد المقاوم.
2. تحقيق تنمية اجتماعية عادلة.
3. المحافظة على استدامة الاستقرار الأمني، وبسط سيادة القانون والامتثال لمقتضيات الحكم الرشيد.
4. تطوير البنية التحتية.

اشتملت الخطة على خمسة فصول، يتناول الفصل الأول الملخص التنفيذي للخطة، ثم الفصل الثاني ويحتوي على توطئة حول الخطة، ومنهجية إعدادها، وخطواتها، والأسس والاستشارات المساندة لها، حيث اعتمدت الخطة منهج التخطيط التأشيرى وبمشاركة المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في وضع الأهداف والبرامج الخاصة بالخطة، من أجل صياغة مشتركة للمشاريع، كما تم عرض مفصل لأهم التحديات الداخلية والخارجية والمتمثلة في ضعف التنسيق والترابط بين المؤسسات المختلفة، ومدى إدراك أهمية

التخطيط في إحداث التنمية، ونقص التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع المختلفة. إضافة إلى تحليل معمق للبيئة من حيث مواطن القوة والضعف، والفرص والتهديدات.

كما تم استخدام تحليل التحديات القطاعية للأربعة قطاعات وهي: الإنتاجي، الاجتماعي، البنية التحتية، الأمن والحكم الرشيد، حيث تم تحديد الأهداف العامة لتلك القطاعات والتحديات المصاحبة ومدى الاستجابات الاستراتيجية لكل قطاع.

والفصل الثالث يتناول البيئة التنموية، ويشمل البيئة الاقتصادية، البيئة الاجتماعية، بيئة البنية التحتية، وبيئة الأمن والحكم الرشيد، وتم عرض أهم المؤشرات القطاعية وتطورها، والتحديات التي تواجه القطاعات المختلفة.

أما الفصل الرابع فيتناول الخطط القطاعية الأربعة وعرضاً للهدف العام والأهداف الفرعية لكل قطاع، وكذلك المشاريع ومصادر تمويلها وتوزيعها على فترة الخطة.

وتبين من خلال تجميع مشاريع الخطة أن عدد المشاريع المطلوب تمويلها في الخطة قد بلغ (943) مشروعاً، وأن حجم الاستثمارات المطلوب تمويلها قد بلغت نحو 2601.138 مليون دولار تغطي الفترة 2014-2016، بحيث توزعت استثمارات الخطة المطلوبة على النحو التالي:

1. يمثل عام 2014 نسبة 43% من إجمالي متطلبات الاستثمار للخطة، 32% لعام 2015، 24% لعام 2015.

2. توزعت مصادر التمويل المتوقعة إلى ثلاثة مصادر:

أ- المصدر الدولي بقيمة 2254.544 مليون دولار (86.7%)

ب- المصدر الحكومي بقيمة 157.089 مليون دولار (6.0%)

ت- القطاع الخاص بقيمة 189.505 مليون دولار (7.3%).

3. أما من حيث توزيع المشاريع على مكونات الخطة فنجد أن مشاريع البنية التحتية استحوذت على النصيب الأكبر من الخطة بنسبة 65.8% من إجمالي التمويل المطلوب، يليها مشاريع القطاع الاجتماعي بنسبة 26%، ثم القطاع الإنتاجي بنسبة 5.4%، وأخيراً مشاريع الأمن والحكم الرشيد بنسبة 2.7%.

4. توزعت مشاريع السنة الأولى للخطة 2014 على النحو التالي: 70.919 مليون دولار كتمويل حكومي، 1043.837 مليون دولار تمويل دولي، 15.878 مليون دولار تمويل خاص.

5. توزعت المشاريع الحكومية لعام 2014 على قطاع البنية التحتية بقيمة 20.000 مليون دولار (28.2%)، والقطاع الإنتاجي بقيمة 3.717 مليون دولار (5.2%)، والقطاع الاجتماعي بقيمة 29.120 مليون دولار (41.1%)، وأخيراً قطاع الأمن والحكم الرشيد بقيمة 18.083 مليون دولار (25.5%).

كما تناولت الخطة ملحقاً خاصاً بإنجازات تنمية تحققت من خلال تنفيذ مشاريع تنمية سواء أكانت من الخطة السابقة 2011-2012 أم من خارجها.

2.2.9 تحليل البيئة التنموية للاقتصاد الفلسطيني:

تعتمد البيئة التنموية الفلسطينية على ثلاثة عناصر أساسية متداخلة لا يمكن أن تتحقق التنمية بدونهم وهم (شقورة، 2010):

أولاً: التخلص من الاحتلال وضمان حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بما يضمن السيطرة على الموارد، وكذلك المعابر والحدود والتحكم بالمنافذ والحركة.

ثانياً: العمل على توفير منظومة من التشريعات والقوانين والسياسات البعيدة عن الاحتكارات والجاذبة للاستثمار الخارجي والمشجعة للقطاع الخاص في إطار إشراف الدولة كراع اجتماعي ومعرزة بالشراكة مع منظمات المجتمع المدني.

ثالثاً: جذب التعاطف والإسناد الدولي وخاصة أن جل الخزينة يعتمد على المساعدات الخارجية، والتي من الواضح أنها جاءت لاعتبارات سياسية، وعلى خلفية توقيع اتفاق أوسلو بهدف تشجيع مناخات الاستقرار والهدوء.

أولاً : البيئة الداخلية للتنمية الاقتصادية في فلسطين (عبد الله، 2005):

البيئة الداخلية للتنمية الاقتصادية في فلسطين نتيجة للظروف المحيطة إفتقد العمل التنموي الفلسطيني للرؤية التنموية الشاملة، التي تحظى بإجماع وقناعة شركاء التنمية الفلسطينية الثلاث

الدولة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، وتكون معتمدة من قبل صانعي السياسات الاقتصادية في السلطة السياسية، وتحظى بالتزام جميع الجهات الفلسطينية والشريكة في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية في مختلف المجالات والمناطق الفلسطينية. وكانت هناك محاولات لوضع رؤية تنموية، ولكنها لم تستكمل لا من حيث بناء الإجماع عليها من قبل شركاء التنمية الفلسطينية الثلاث، ولا من حيث اعتمادها من قبل الهيئات الرسمية المخولة في السلطة الوطنية الفلسطينية، وإعطائها دور الموجه المعتمد المخطط لبرامج ونشاطات وسائر الفعاليات التنموية في مختلف القطاعات والمناطق وعلى جميع المستويات. وفيما يلي نتناول تحليلاً لأبرز نقاط القوة والضعف في الإقتصاد الفلسطيني:

أ- نقاط القوة:

- الموارد البشرية المواتية.
- الإستثمار البشري.
- التجمعات الفلسطينية في الخارج.
- مؤسسات المجتمع المدني.
- الموقع الجغرافي.
- حيوية القطاع الخاص.

ب- نقاط الضعف:

- ضعف القطاع الحكومي.
- محدودية قاعدة المصادر (الأرض - المياه - الموارد الطبيعية).
- التبعية الاقتصادية لإسرائيل.
- التشوهات الهيكلية المتراكمة، والتي تتمثل في (ضعف العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك - ضعف العلاقة بين إنتاجية العمل والأجور في الإقتصاد الفلسطيني - الاعتماد الشديد على سوق العمل الإسرائيلي - احتكار إسرائيل تجارة فلسطين الخارجية - ضعف البنية التحتية).
- ضعف مشاركة المرأة في النشاط الإقتصادي.

ثانيا: البيئة الخارجية للتنمية الاقتصادية في فلسطين (عبد الله، 2005):

البيئة الخارجية للتنمية الاقتصادية في فلسطين رغم كل ما يواجهه عملية التنمية في فلسطين من صعاب، إلا أنه كان لابد للشعب الفلسطيني أن يقاوم وبشدة عملية الهدم والتشويه لإمكانياته وقدراته. ويستدعي ذلك ضرورة تحليل البيئة الخارجية حيث لا يعمل الاقتصاد الفلسطيني في فراغ، وإنما يعمل في ظل أطر محيطة به بدءاً من الإطار أو المحيط العربي والإسلامي وانتهاءً بالعالم الخارجي. وفيما يلي تحليل لأهم الفرص المتاحة والمخاطر المحيطة.

أ- الفرص المتاحة:

- العمق العربي والإسلامي.
- الدعم الدولي.
- التسهيلات التجارية في الأسواق العربية والإسلامية.

ب- التهديدات:

- ضعف الجهود التنموية.
- تعسف الممارسات الإسرائيلية.
- مخاطر الاعتماد على المساعدات الخارجية.

رأي الباحث:

قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بالعديد من المحاولات لوضع خطط تنموية، وكان أولها البرنامج الإنمائي للاقتصاد الوطني الفلسطيني 1994-2000، وتلتها خطة التنمية الفلسطينية 1998-2000، ثم خطة التنمية الفلسطينية 1999-2003، ثم خطة التنمية متوسطة المدى 2005-2007 التي تم إعدادها في العام 2004 من أجل توجيه المساعدات الخارجية المقدمة من المانحين، ثم خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010، ثم خطة إعادة تأهيل وإعمار قطاع غزة عام 2009، وأخيراً وليس آخراً خطة التنمية الوطنية الفلسطينية 2011-2013.

لم تحقق جهود الإعمار والتنمية التي قادتها السلطة الوطنية الفلسطينية خلال سنوات المرحلة الانتقالية (1994-2000) النتائج التي تلبى طموح الشعب الفلسطيني في التقدم والازدهار. ويعود ذلك إلى عدة أسباب داخلية وخارجية، أهمها غياب رؤية تنمية فلسطينية، أي غياب أجندة سياسات وطنية، تحدد التوجهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العامة، التي تبنى فيما بعد عليها السياسات والتدخلات حسب الأولويات والإمكانيات المتاحة، وغياب لمفهوم التخطيط الإستراتيجي الشامل المتوسط والبعيد المدى. كذلك أدت الظروف الخارجية المتمثلة في الاحتلال الإسرائيلي، والتدخلات الخارجية، إلى تعطيل تنفيذ العديد من الخطط التنموية التي تم إعدادها كما حدث مع خطة التنمية الفلسطينية 1999-2003، التي تعطلت بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، وتدمير إسرائيل للبنية التحتية للمؤسسات الفلسطينية، خاصة الأمنية منها، أو الضغوط الخارجية كما حدث بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006، وما تلاه من انقطاع للمساعدات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية، وتعطل خطة التنمية متوسطة المدى 2005-2007. وبالتالي فإن بعض خطط التنمية قد تحولت إلى خطط إنعاش أو ترميم أو إعادة تأهيل، وبدلاً من المضي قدماً كانت النتيجة العودة إلى نقطة البداية.

شكلت خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010 أنموذجاً لعملية تخطيط تنمية شاملة، وبنيت على أجندة سياسات سياسية واقتصادية واجتماعية واضحة، وتبنت الخطة الإنفاق متوسط المدى. وقد وضعت الخطة في ظروف استثنائية من حيث جمود العملية السلمية، وتزايد الانتهاكات الإسرائيلية، والانقسام الداخلي الفلسطيني، ناهيك عن المشاكل الداخلية مثل الفلتان الأمني وترهل العمل في الوظيفة العمومية... الخ.

إن معظم النمو الذي تحقق خلال السنوات الأخيرة كان نتيجة مباشرة للمساعدات الخارجية التي مولت النفقات الحكومية، مما أدى إلى انحراف الاقتصاد وتوجهه نحو القطاع العام والسلع غير التجارية. وهذا ما يفسر حقيقة أن النجاح الذي تم تحقيقه في قطاعي الحكم: (الأمن، العدالة، التنمية الإدارية والمالية... الخ) والخدمات العامة (الصحة، التعليم، الكهرباء، الماء... الخ) كان أعلى نسبياً، ونما بوتيرة أسرع، منه في القطاع الاقتصادي (الصناعة، الزراعة... الخ).

لذا تحتاج الرؤية التنموية للاقتصاد الفلسطيني إلى جهد منظم من جميع شركاء التنمية الثلاث الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. حيث لا مفر من وضوح الرؤية واستمرار العمل التنموي رغم كل المصاعب والمعوقات من خلال رؤية واقعية لاقتصاد فلسطيني تستهدف تحريره من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

إن التنمية المستدامة والاحتلال مفهومان يتعارضان مع بعضهما البعض. فالاحتلال الإسرائيلي ما يزال يشكل العائق الأبرز أمام الآفاق التنموية في فلسطين، وتحقيق مشروع وطني شامل للتنمية، وليس هذا وحسب بل ويشكل العائق الأكبر أمام مستقبل الشعب الفلسطيني بأسره، وحقه الأصلي في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة.

المبحث الثالث

التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص

2.3.1 الدولة والقطاع الخاص:

إن الظروف الاقتصادية الدولية والإقليمية في أي بلد من البلدان تحدد طبيعة السياسات والأساليب التنموية وتحديداً في الدول النامية التي تتأثر أكثر من سواها بما يجري في الدول المتقدمة. حيث يتم أحيانا توسيع دور القطاع العام وأحيانا ينحسر.

وبهدف التعرف على أهم الدوافع والأسباب والنتائج المترتبة على التغييرات في موقف الدولة من قضية المشاركة في النشاط الاقتصادي، حدد الربيعي هذه المواقف بستة مواقف (الربيعي، 2004):

أولاً: الفكر الاقتصادي ودور الدولة في عملية التنمية.

ثانياً: مرحلة الاقتصاد الحر والدولة الحيادية.

ثالثاً: مرحلة الاقتصاد الموجّه والدولة المتدخلة.

رابعاً: مرحلة الدولة المنتجة والمخططة.

خامساً: الدولة والقطاع الخاص في الدول النامية.

سادساً: الدولة والقطاع الخاص في الدول العربية.

ولعل التاريخ الاقتصادي للدول النامية شهد نوعاً من التناوب أو تبادل الأدوار في عملية التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع والخاص، فبلغ التوجه نحو توسيع دور القطاع العام ذروته في بداية الستينيات من القرن الماضي، ثم تراخى تدريجياً لينحسر في نهاية السبعينيات، كما اشتد أيضاً الحديث عن الخصخصة في الثمانينيات وبلغ الأمر ذروته عند مطلع الألفية الثالثة مع اتساع نطاق العولمة، فالسياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة دفعت للتغير في مواقف الدول النامية في طبيعة مشاركتها في عملية التنمية، وأصبحت تجارب الدول في هذا المضمار تتساق مع بعض

التجارب المتقدمة بعد دراستها والاستفادة من تطبيق القوانين والنظم الاقتصادية التي تؤدي دوراً حيوياً للدولة في تحقيق التقدم الاقتصادي ورعاية الاقتصاد الوطني.

وسنتناول بنوع من التفصيل النوع السادس، كون أن المقصود هو تشخيص الحالة العربية تحديداً وموقفها من القطاع الخاص كما يلي:

2.3.2 الدولة والقطاع الخاص في الدول العربية:

يمكن تصنيف الدول العربية وفقاً لدور الحكومة في عملية التنمية وموقفها من القطاع الخاص إلى ثلاث مجموعات (أمين، 1992):

1- مجموعة النظم الشمولية المتأزمة:

تشمل مجموعة الدول التي تلعب فيها الأيديولوجيا القومية الاشتراكية للنظام السياسي دوراً أساسياً في تحديد ورسم سياسة الدولة الاقتصادية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية و موقفها من القطاع الخاص، وأبرز دول هذه المجموعة مصر (خلال الفترة الناصرية 1952 - 1973) الجزائر، سوريا، ليبيا والعراق (قبل سقوط نظام صدام حسين)، حيث ظل القطاع العام في هذه المجموعة يحتكر النشاط الإنتاجي بشكل عام والنشاط الصناعي و الاستخراجي بشكل خاص بالإضافة إلى هيمنته على التجارة الخارجية، وطبقت هذه المجموعة سياسات تعويض الاستيراد ووضع القيود الشديدة على عمليات الاستيراد و الصرف الأجنبي و الاستثمار الأجنبي

2- مجموعة النظم التكنوقراطية المحدودة الديمقراطية :

أبرز دول هذه المجموعة مصر (بعد عام 1974) وتونس والمغرب ولبنان والأردن، وفي هذه المجموعة تقوم الدولة بالوظائف التقليدية فقط، وتحل الملكية الخاصة محل الملكية العامة في معظم الأنشطة الإنتاجية والخدمية، وتعطى الأولوية في إجراءات السياسة الاقتصادية لخدمة الدين الخارجي، وتطبيق سياسات الانفتاح و الاندماج مع الاقتصاد العالمي، فهي لا تضع أية قيود أمام دخول السلع الأجنبية، والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر، كما تتبنى سياسات تشجيع الصناعات التصديرية، كما تلتزم بالوصفات التي تقدمها المنظمات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي توصي بتطبيق سياسات التحرر الاقتصادي و إزالة القيود

والمعوقات أمام التجارة الخارجية، ودعم المنافسة و تشجيع القطاع الخاص، فضلاً عن إصلاح القطاع العام وتحسين أداء المؤسسات العامة من خلال خصخصتها، أو إعادة هيكلتها وتبني سياسات اقتصادية تقود إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3- مجموعة دول الخليج العربي:

وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي، التي تقف في مقدمتها المملكة العربية السعودية، ويتلّون دور الدولة التنموي في هذه المجموعة بلون ديني هدفه في الأساس سياسي الحفاظ على النظم القائمة دون السماح بأي نشاط يستهدف التغيير كالتعددية السياسية وتوسيع دور مؤسسات المجتمع المدني، ولا تقف هذه النظم موقف المعارضة من القطاع الخاص، وإنما تدعو إلى أن يكون نشاطه عادلاً وتنافسياً، فباستثناء القطاع النفطي تترك الدولة جزءاً كبيراً من عمليات الإنتاج والتوزيع للنشاط الخاص، ولا يدخل القطاع العام إلا في المجالات التي يعجز القطاع الخاص عن الدخول إليها، أي أنها تعطي القطاع الخاص الحرية الكاملة في ممارسة النشاط الاقتصادي، ولكن بشرط أن لا يتعارض نشاطه مع المصالح الاجتماعية والسياسية للنظام.

ويمكن القول إن هذه المجموعة تتبنى أيديولوجيا رأسمالية محلاة بالدين، وهي أيديولوجيا ليبرالية كاملة على الجانب الاقتصادي، ولكنها مركزية غير ديمقراطية على الجانب السياسي، كما أنه موقف يرتبط بالعامل السياسي ارتباطاً وثيقاً فهدف الدولة هو إقناع الجمهور بالمشاركة بالفائض الاقتصادي المتولد عن الربح النفطي (السيد، 1996). وهذا الموقف الأيديولوجي/السياسي بقي ثابتاً منذ العشرينات وحتى مطلع الألفية الجديدة، حيث قامت بعض دول المجموعة وفي مقدمتها مملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة ودولة قطر بإجراء العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في ظل تنامي تيار العولمة.

ملخص:

شهد الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين انخفاضاً خلال الربع الأول للعام 2014 بنسبة 0.6% مقارنة مع الربع الرابع من العام 2013، وكان الاقتصاد الفلسطيني قد شهد انتعاشاً ملحوظاً خلال الفترة 2007-2011، بعد فترة الركود والتذبذب في أعقاب الانتفاضة الثانية، وبلغت معدلات النمو ذروتها خلال العام 2011 حين وصلت 12.2% قبل أن تتراجع إلى 5.9% خلال العام 2012.

وقد حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية قبل الانقسام وبعده وضع العديد من الخطط والبرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك الحكومة الفلسطينية في قطاع غزة في ظل الانقسام، وكانت تركز معظم هذه الخطط على تقليل الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، وقطع هذه العلاقة ما أمكن، وتوفير بنية تحتية ملائمة لعملية التنمية الاقتصادية، ومعالجة التشوهات الهيكلية الموجودة في البنية الاقتصادية الفلسطينية، معالجة مشاكل الفقر والبطالة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الملائمة كالتعليم والصحة والإسكان. إلا أن هذه الخطط والبرامج التنموية للاقتصاد الفلسطيني تحتاج إلى جهد منظم من جميع شركاء التنمية الثلاث الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. حيث لا مفر من وضوح الرؤية واستمرار العمل التنموي رغم كل المصاعب والمعوقات من خلال رؤية واقعية لاقتصاد فلسطيني تستهدف تحريره من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، اقتصاد لا يراهن على تصدير العمل الرخيص، بل يراهن على عناصر القوة الرئيسية فيه.

وتجدر الإشارة إلى أن دور الدول يتغير، في عملية التنمية الاقتصادية، سواء من حيث الدرجة أم من حيث النوع، في كل من الدول المتقدمة والنامية، حيث إن للعوامل الاقتصادية دوراً كبيراً في الدول المتقدمة وبخاصة المتغيرات الاقتصادية الكلية، التي تحدد طبيعة حالة النشاط الاقتصادي ودرجة الاستقرار الاقتصادي، فهذه العوامل كانت تلعب دور المتغير الرئيس والحاسم في قرار الدولة المتعلق بدرجة ونوع التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية، أما في الدول النامية فقد كان هناك دوراً كبيراً للعوامل السياسية، وبخاصة الضغوط السياسية والاقتصادية الخارجية، التي تفرضها الدول المتقدمة والمؤسسات الدولية، في عملية إقناع تلك الدول أو إجبارها على

تقليص درجة تدخلها في الشؤون الاقتصادية، وتبني سياسات أكثر ليبرالية في مقدمتها تطبيق برامج الخصخصة، وتوسيع دور القطاع الخاص ونظام السوق في عملية التنمية.

رأى الباحث:

إن القطاع الخاص وآليات السوق من ناحية والقطاع الحكومي والتخطيط من ناحية ثانية ليست بدائل كاملة لبعضها، فكل منهما حدود، ولا يقدر أي منهما منفرداً على إنجاز كل المهام التي تتطلبها عملية التنمية، وفي ظروف الأزمات التي نعيشها، لا يمكن أن يعهد بعجلة قيادة عملية التنمية إلى السوق والقطاع الخاص منفرداً، ولابد أن تكون تلك العملية من مسؤولية الدولة وجهاز التخطيط وبالتنسيق والتكامل مع مؤسسات القطاع الخاص. إن تحقيق هذه العملية يتطلب معالجة عيوب القطاعين وبالأخص عملية التخطيط، ومعالجة كذلك نواحي الفشل والقصور في القطاع الحكومي والخاص، ومن بين أهم سبل العلاج:

أ- إجراء عمليات التطوير المستمر للكوادر البشرية والأساليب والأدوات التكتيكية اللازمة لإعداد الخطط الاقتصادية لكي تتواءم مع التغيرات المستمرة في الاقتصاد الوطني، والأزمات التي يعيشها المجتمع الفلسطيني في ظل المتغيرات والتقلبات السياسية.

ب- بنية تحتية في المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص تأمينها .

ج- إستراتيجية تصحيحية تزيل التشوهات في الاقتصاد التي تعرقل تحقيق التخصيص الكفوء للموارد.



الفصل الثالث

**واقع العلاقة التكاملية بين
القطاعين الحكومي والخاص**

مقدمة:

القطاع العام ليس مبتكراً في العصر الحديث، فقد ظهر مع ظهور الدولة، وتعبير القطاع العام يستخدم للدلالة على النشاطات الاقتصادية القائمة على أساس ملكية الدولة لرأس المال والمنتجات. إن وضع القطاع العام في البلدان النامية متشابه إلى حد كبير من حيث إن معظم النشاطات الاقتصادية للدولة تميل نحو التركيز على تشييد البنية التحتية، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وتنظيم حركة التجارة الخارجية، وإنتاج السلع والخدمات التي تقع في نطاق دائرة الاحتكارات الطبيعية، فمفهوم القطاع العام يحدد بمدى ارتباطه بخدمة المواطن، وهذه الخدمة تستجيب لحاجيات المواطن وتطلعاته.

ويعرف القطاع الحكومي بأنه ذلك القطاع الذي يعمل على تقديم خدمات أساسية مطلوبة لضمان النظام العام، ويصعب تسويقها للأفراد بثمن مثل الدفاع، والعدالة والأمن الداخلي (صبري، 2003).

يتكون القطاع الحكومي من العديد من الوزارات والهيئات والمؤسسات حيث يعمل معظمها ضمن الموازنة العامة للحكومة، ونسعى في هذا الجزء إلى تفصيل الهيكل التنظيمي للوزارات والهيئات والمؤسسات أملاً في التعرف إليها بنوع من التفصيل حسب ما ورد في الجريدة الرسمية وعلى فترات مختلفة.

ويتكون الفصل من المباحث التالية:

المبحث الأول: القطاع الحكومي الفلسطيني.

المبحث الثاني: القطاع الخاص الفلسطيني.

المبحث الثالث: العلاقة التكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص.

ملخص.

المبحث الاول

القطاع الحكومي الفلسطيني

3.1.1 هيكليّة القطاع الحكومي:

أولاً- الإدارة العامة:

وتشمل الإدارة العامة العديد من الهيئات والمؤسسات التي تعنى في أغلبها بالواقع القانوني في القطاع العام الفلسطيني.

1. المجلس التشريعي الفلسطيني

يشكل القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2002م الصادر بتاريخ 2002/5/29م (الجريدة الرسمية، 2002) والتعديلات التي أدخلت عليه بتاريخ 2003/3/18م، والنظام الداخلي للمجلس التشريعي لسنة 2003م المرجعية القانونية التي توطر وتحدد مهام وصلاحيات المجلس التشريعي الفلسطيني. فقد نشأ المجلس التشريعي الفلسطيني بعد الانتخابات العامة الأولى في العشرين من شهر كانون ثاني من عام 1996م، وبدأ بممارسة أعماله فعلياً بانعقاد جلسته الأولى في السابع من آذار 1996م، بناءً على دعوة رئيس السلطة الوطنية في المرسوم الرئاسي رقم (2) لعام 1996م (الجريدة الرسمية، 1996)، الذي حدد إجراءات انعقاد الاجتماع الأول للمجلس التشريعي في ظل عدم وجود نظام داخلي.

ويقوم المجلس التشريعي وفقاً لأحكام القانون الأساسي والنظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني بمهمتين أساسيتين هما التشريع، أي إقرار القوانين، والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، أي خضوع كافة الأعمال الصادرة عن السلطة التنفيذية للرقابة والمساءلة والمحاسبة البرلمانية.

2. مجلس القضاء الأعلى:

يشكل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م (الجريدة الرسمية، 2002) المرجعية القانونية لمجلس القضاء الأعلى، فقد نصت المادة (37) من القانون على إنشاء مجلس القضاء الأعلى يمارس صلاحياته وفقاً للقانون. ويضع مجلس القضاء الأعلى لائحة بالقواعد التي يسير

عليها في مباشرة اختصاصاته، ويجوز له أن يشكل لجنة أو أكثر من بين أعضائه يفوضها في بعض اختصاصاته، عدا ما يتعلق منها بالتعيين أو الترقية أو النقل.

3. النيابة العامة:

عملت السلطة الوطنية الفلسطينية على توحيد القوانين والقرارات التي كانت تنظم عمل النيابة العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة نظراً للظروف السياسية التي مرت بها فلسطين. فبتاريخ 1995/12/9م صدر القرار الرئاسي رقم (287) لسنة 1995م (الجريدة الرسمية، 1995) الذي أخضع كلتا النيابة إلى نائب عام واحد، وهو النائب العام للسلطة الوطنية الفلسطينية وخوله صلاحيات كل من النائب العام في قطاع غزة ورئيس النيابة العامة في الضفة. ثم جاء قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001م الصادر بتاريخ 2001/5/21 الذي حدد مهام عمل النيابة العامة في فلسطين وصلاحياتها والإجراءات الواجبة الاتباع في تحريك الدعوى الجزائية ومباشرتها.

4. ديوان قاضي القضاة الشرعي:

يعين قاضي القضاة الشرعي من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ويقوم بالإشراف الكامل على عمل المحاكم الشرعية التي تختص بالفصل في قضايا الأحوال الشخصية للمسلمين والقضايا المتعلقة بإنشاء الوقف وإدارته، إضافة إلى القضايا الإدارية كتسيب القضاة وتعيينهم بعد موافقة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ويقوم أيضاً بحل جميع القضايا التي ترفع له من المحكمة الشرعية أو محكمة الاستئناف.

5. مجلس الوزراء:

يشكل القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2002م الصادر بتاريخ 2002/5/29م والتعديلات التي أدخلت عليه بتاريخ 2003/3/18م (الجريدة الرسمية، 2003)، إثر استحداث منصب رئيس الوزراء وإعلان الرئيس ياسر عرفات رسمياً بتاريخ 2003/2/14م قراره بتعيين رئيس للوزراء، المرجعية القانونية التي تؤطر وتحدد مهام وصلاحيات مجلس الوزراء ورئيسه.

6. الجهاز المركزي للإحصاء:

أنشئ الجهاز المركزي للإحصاء بتاريخ 10/1/1994م بقرار من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية باسم مركز الإحصاء الفلسطيني. وفقاً للقرار الرئاسي رقم (163) لسنة 1994م الصادر عن رئيس السلطة الوطنية أنشئت دائرة الإحصاء الفلسطيني المركزية وعين مديراً لها وأتبعته لرئاسة السلطة الوطنية. ثم تحول مركز الإحصاء ليصبح دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية بموجب القرار الرئاسي رقم (4) لسنة 1995م، ومن ثم تحولت دائرة الإحصاء المركزية إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بموجب القرار الرئاسي رقم (19) لسنة 1999م. وفقاً لهذا القرار يتولى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني جمع البيانات عن أبناء الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجدهم وتبويبها ونشرها.

7. ديوان الموظفين العام:

أنشئ ديوان الموظفين العام بموجب القرار الرئاسي رقم (131) لسنة 1994م (الجريدة الرسمية، 1995)، الصادر بتاريخ 11/10/1994م، وأتبع لرئيس السلطة الوطنية، وبصدور قانون الخدمة المدنية رقم (4) لسنة 1998م بتاريخ 28/5/1998م أصبح لدى السلطة الوطنية مرجعية قانونية فلسطينية توطر وتحدد المهام والصلاحيات الأساسية لعمل ديوان الموظفين حيث نصت المادة (6) من القانون على "تنشأ دائرة مستقلة تسمى (ديوان الموظفين العام) يعنى بشؤون الخدمة المدنية ويتولى إدارته رئيس يرتبط بمجلس الوزراء".

8. ديوان الرقابة المالية والإدارية:

أنشئت هيئة الرقابة العامة بموجب القرار الرئاسي رقم (22) لسنة 1994م (الجريدة الرسمية، 1994) الصادر بتاريخ 30/9/1994م، كمؤسسة متخصصة عهد إليها مهمة الرقابة الإدارية والمالية على الأجهزة الحكومية وغير الحكومية لغرض مراقبة صرف الأموال العامة وكيفية استغلالها، بالإضافة إلى الرقابة على نشاط الإدارة العامة. ثم تلاه صدور قانون هيئة الرقابة العامة رقم (17) لسنة 1995م، الذي حدد طبيعة واختصاصات الهيئة وصلاحياتها.

9. سلطة الأراضي:

أنشئت سلطة الأراضي بموجب مرسوم رئاسي رقم (10) لسنة 2002م (الجريدة الرسمية، 2002)، الصادر بتاريخ 2002/6/5م حيث نص المرسوم على أن تكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية الكاملة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل لها تحقيق الأغراض التي قامت من أجلها وفقاً لأحكام القانون. وتكون لها ميزانية مستقلة ضمن الموازنة العامة وتتبع مجلس الوزراء.

10. سلطة المياه:

أنشئت سلطة المياه بموجب القرار الرئاسي رقم (90) لسنة 1995م (الجريدة الرسمية، 1995)، الصادر بتاريخ 1995/4/26م، وبموجب قانون إنشاء سلطة المياه رقم (2) لسنة 1996م الصادر بتاريخ 1996/1/18م، والذي نص في المادة (2) على أن تنشأ سلطة مياه فلسطينية تتمتع بالشخصية الاعتبارية المستقلة، وتكون لها ميزانيتها الخاصة وتتبع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ويكون لها رئيس يعين بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

11. ديوان الفتوى والتشريع:

أنشئ ديوان الفتوى والتشريع وعين رئيساً له بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية رقم (53) لسنة 1994م وتلاه قرار رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية رقم (286) لسنة 1995م (الجريدة الرسمية، 1995)، الصادر بتاريخ 1995/12/9م بشأن تشكيل ديوان الفتوى والتشريع الذي جاء فيه "يشكل ديوان الفتوى والتشريع من رئيس الديوان وعدد كاف من المستشارين والمستشارين المساعدين والباحثين والموظفين الإداريين، ويصدر بتعيين رئيس الديوان والموظفين الفنيين قرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، بينما يتم تعيين الموظفين الإداريين بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح رئيس الديوان.

ثانياً - الأمن والنظام العام:

1. وزارة الداخلية:

أنشئت وزارة الداخلية بموجب التشكيل الوزاري الأول بتاريخ 1994/7/1م، وصدر بتاريخ 2002/6/27م مرسوم رئاسي رقم (12) لسنة 2002م يقضي بإلحاق قوات الشرطة وقوات الأمن الوقائي والدفاع المدني بوزارة الداخلية (الجريدة الرسمية، 1998).

2. وزارة العدل:

تسلمت وزارة العدل مهامها وصلاحياتها بعد رفع يد سلطة الاحتلال الإسرائيلي عنها عام 1994م. وحددت وزارة العدل أهدافها بإرساء دعائم العدل والمساواة، و ترسيخ سيادة القانون، وتحقيق الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتوحيد وتحديث التشريعات الفلسطينية، وتطوير قاعدة بيانات قانونية محوسبة (موقع وزارة العدل www.justice.gov.ps).

3. وزارة الحكم المحلي:

أنشئت وزارة الحكم المحلي بتاريخ 1994/5/25م من أجل تطوير نظم الحكم المحلي وفقاً للتطلعات السياسية للشعب الفلسطيني، ومن أجل تعزيز التنمية وبناء الديمقراطية، والمساءلة لدى هيئات الحكم المحلي، من خلال تطوير نظم تم تصميمها لمواءمة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشعب الفلسطيني.

وتمارس وزارة الحكم المحلي أعمالها وفقاً لمسودة "نظام تنظيم وإدارة وزارة الحكم المحلي". حيث حددت المسودة المستويات الإدارية والدوائر المركزية في الوزارة، ووضحت الصلاحيات والمهام المناطة بها (موقع وزارة الحكم المحلي www.molg.ps).

4. وزارة الشؤون المدنية:

أنشئت وزارة الشؤون المدنية بموجب التشكيل الوزاري الأول بتاريخ 1994/7/1م. وينظم عملها التنظيم الهيكلي والوظيفي لوزارة الشؤون المدنية الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (210) لسنة 2004م بتاريخ 2004/4/12م (الجريدة الرسمية، 2005). وقد فصل التنظيم

الهيكل والوظيفي رسالة الوزارة وأهدافها وآليات عملها واختصاصاتها، وهيكلها التنظيمي والوظيفي، ومهام واختصاصات المناصب العليا والجهاز التنفيذي فيها.

ثالثاً - الشؤون الخارجية:

وزارة الخارجية (وزارة الشؤون الخارجية):

شكلت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بموجب القرار الرئاسي رقم (26) لسنة 1994م (الجريدة الرسمية، 1994) الصادر بتاريخ 1994/8/8م. وألحق بها دوائر أخرى قائمة في مدينة غزة وأريحا بموجب القرار رقم (9) لسنة 1994م الصادر بتاريخ 1994/8/16م. ولم يوضح قرار الإنشاء ماهية عمل الوزارة واختصاصاتها. وتشكلت وزارة الشؤون الخارجية كوزارة جديدة بموجب المرسوم الرئاسي رقم (21) لسنة 2003م الخاص بتشكيل مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2003/11/12م.

وأصدر مجلس الوزراء قرار رقم (18) لسنة 2003م (الجريدة الرسمية، 2004) بشأن صلاحيات وزارتي التخطيط والشؤون الخارجية أكد فيه استمرار عمل وزارة التخطيط ووزارة الشؤون الخارجية وفق الصلاحيات التي كانت سارية لكل منهما في عهد الحكومة السابقة، وذلك إلى حين إقرار مهام وصلاحيات الوزارات المختلفة من قبل مجلس الوزراء. وحتى تاريخه لم يصدر أي تشريع ينظم عمل وزارة الخارجية.

رابعاً - الإدارة المالية:

1. وزارة المالية:

أنشئت وزارة المالية عام 1994م. وأصدر رئيس السلطة الوطنية قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية رقم (7) لسنة 1998م لتنظيم وإعداد وإقرار وتنفيذ ومراقبة الموازنة العامة في مختلف مراحلها. وقد أصدرت وزارة المالية التعليمات المالية رقم (1) لسنة 1997 لاعتمادها من قبل الوزارات والمؤسسات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية. وينظم عمل وزارة المالية نظام إدارة وزارة المالية رقم (95) لسنة 1965م الأردني، ويسري على الوزارة التشريعات المالية الموروثة إلى حين توحيدها.

وقد ألحق بوزارة المالية بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2003 الصادر بتاريخ 2003/5/17 بعض المؤسسات العامة وهي الهيئة العامة للتبغ والهيئة العامة للبترو، واللجنة العليا للتمويل والاستثمار (الجريدة الرسمية، 2004).

2. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية:

أنشئت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بموجب المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ 1994/10/1م، وقامت الوزارة استناداً إلى هذا المرسوم بإنشاء المديرية في محافظات الوطن كافة (موقع الوزارة www.palwakaf.ps).

3. الهيئة العامة للتأمين والمعاشات

أنشئت الهيئة العامة للتأمين والمعاشات بموجب قانون تشكيل مجلس إدارة صندوق التأمين والمعاشات رقم (7) لسنة 1995م (الجريدة الرسمية، 1995)، الصادر عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وتمارس الهيئة أعمالها وفقاً للقرار بقانون بشأن إصدار التأمين والمعاشات لموظفي ومستخدمي الإدارة العامة والمجالس المحلية والبلدية ودائرة الأوقاف الإسلامية في قطاع غزة رقم (8) لسنة 1964م الساري في قطاع غزة واللائحة التنفيذية رقم (22) لسنة 1964م، وقرار الحاكم العام بشأن إصدار اللائحة التنفيذية (للقانون رقم 8 لسنة 1964) رقم 22 لسنة 1964م، وقرار بقانون بشأن تعديل المادة (8) من القرار بقانون رقم (8) لسنة 1964م. إضافة إلى القرارات الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة العامة للتأمين والمعاشات والنافذة المفعول وفقاً للقانون.

خامساً - التنمية الاقتصادية:

1. وزارة الاقتصاد الوطني:

أنشئت وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة الصناعة كل على حدة في عام 1994م. ومن ثم دمجت هاتان الوزارتان في وزارة واحدة لتصبحا وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة بموجب المرسوم الرئاسي رقم (4) لسنة 2002م (الجريدة الرسمية، 2002) القاضي بتعديل تشكيل مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2002/6/5م، والمرسوم الرئاسي رقم (17) لسنة 2002م الخاص بتشكيل مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2002/10/29م. ومن ثم تغير الاسم ليصبح وزارة الاقتصاد الوطني

بموجب المرسوم رئاسي رقم (7) لسنة 2003م الخاص بتشكيل مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2003/4/29م.

وينظم عمل وزارة الاقتصاد الوطني النظام الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (15/08م.و.أ.ق) لسنة 2004م بتاريخ 2004/3/15م. وقد فصل هذا النظام رسالة الوزارة وأهدافها وآليات عملها واختصاصاتها وهيكلها التنظيمي والوظيفي، ومهام واختصاصات المناصب العليا والجهاز التنفيذي فيها (موقع مكتب رئيس الوزراء www.palestinecabinet.gov.ps).

2. الهيئة العامة للمدن والمناطق الصناعية الحرة:

أنشئت "الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة" بموجب قانون المدن والمناطق الصناعية الحرة رقم (10) لسنة 1998م (الجريدة الرسمية، 1998)، وتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة، وتتمتع بالأهلية القانونية التي تكفل لها تحقيق أغراضها وممارسة نشاطها وفقاً لأحكام القانون.

3. مؤسسة المواصفات والمقاييس:

أنشئت مؤسسة المواصفات والمقاييس بتاريخ 1994/1/28م بموجب القرار رقم (673) لسنة 1994م الصادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات بصفته رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. لاحقاً جاء قانون المواصفات والمقاييس الفلسطيني رقم (6) لسنة 2000م (الجريدة الرسمية، 2001) لينص في المادة (2) على "تنشأ بمقتضى أحكام هذا القانون مؤسسة المواصفات والمقاييس تتمتع بالشخصية الاعتبارية ولها ذمة مالية مستقلة ويكون لها موازنتها الخاصة ضمن الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية". ونصت الفقرة (2) من نفس المادة على كون مؤسسة المواصفات والمقاييس هي المرجع الوحيد في فلسطين في كل ما يتعلق بإعداد واعتماد المواصفات والمقاييس ومنح علامات المطابقة.

4. الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار:

أنشئت الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار بموجب قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998م (الجريدة الرسمية، 1998)، وتكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة، وتتمتع

بالأهلية القانونية التي تكفل لها تحقيق أغراضها وممارسة نشاطها وفقاً لأحكام القانون بناءً على المادة (12) من القانون. ولم تصدر رسمياً لوائح تنفيذية لأحكام هذا القانون.

يتولى إدارة الهيئة وفقاً لأحكام المادة (14) من قانون رقم (2) لسنة 2004م بتعديل بعض أحكام قانون بشأن تشجيع الاستثمار في فلسطين رقم (1) لسنة 1998م مجلس إدارة يتكون من ثلاثة عشر عضواً يحق لهم التصويت يرأسها وزير الاقتصاد الوطني وممثل عن كل :- وزارة المالية نائباً للرئيس، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الزراعة، وزارة السياحة، وزارة التخطيط، وزارة الأشغال العامة والإسكان، سلطة النقد، خمسة ممثلين عن القطاع الخاص الفلسطيني على أن يمارسوا مهماتهم بشكل مستقل (يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناءً على تنسيب من مجلس الإدارة).

5. وزارة التخطيط:

تشكلت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بموجب القرار الرئاسي رقم (26) لسنة 1994م (الجريدة الرسمية، 1994) الصادر بتاريخ 1994/8/8م. وألحق بها دوائر أخرى قائمة في مدينة غزة وأريحا بموجب القرار رقم (9) لسنة 1994م الصادر بتاريخ 1994/8/16م. ولم يوضح قرار الإنشاء ماهية عمل الوزارة واختصاصاتها. وتم فصل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لتصبح وزارتين وزارة التخطيط ووزارة الشؤون الخارجية بموجب المرسوم رئاسي رقم (21) لسنة 2003م الخاص بتشكيل مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2003/11/12م.

6. وزارة الزراعة:

أنشئت وزارة الزراعة بموجب التشكيل الوزاري الأول بتاريخ 1994/7/1م، وحتى تاريخه لم يصدر أي تشريع ينظم عملها، وإنما ورثت القوانين والأنظمة السارية قبل عام 1967م، لذا يسري عليها نظام تنظيم وإدارة وزارة الزراعة رقم (135) لسنة 1966م (الجريدة الرسمية، 1998).

6. وزارة الأشغال العامة والإسكان:

أنشئت وزارة الأشغال العامة ووزارة الإسكان كل على حدة بموجب التشكيل الوزاري الأول بتاريخ 1994/7/1م، إلى أن دمجتا بوزارة واحدة لتصبحا وزارة الأشغال

العامة والإسكان بموجب المرسوم الرئاسي رقم (4) لسنة 2002م (الجريدة الرسمية، 2002).

وينظم عمل وزارة الأشغال العامة (نظام تنظيم وإدارة وزارة الأشغال العامة رقم (37) لسنة 1966م) وهو نظام أردني ساري المفعول في الضفة الغربية. لكنها عملياً تستند في تنظيم عملها على (نظام تنظيم وإدارة وزارة الأشغال العامة والإسكان لسنة 1995م) الصادر بقرار رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

8. هيئة الطاقة والموارد الطبيعية:

استحدثت وزارة الموارد الطبيعية بموجب المرسوم الرئاسي رقم (4) لسنة 2002م (الجريدة الرسمية، 1997) القاضي بتعديل تشكيل مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2002/6/5م. وتم تعديل اسمها إلى وزارة الطاقة والموارد الطبيعية بموجب المرسوم الرئاسي رقم (17) لسنة 2002م القاضي بتشكيل مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2002/10/29م.

9. سلطة جودة البيئة:

أنشئت سلطة البيئة بموجب قرار رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية رقم (17) لسنة 1997 الصادر بتاريخ 1996/12/10م، وعدلت وزارة البيئة إلى سلطة جودة البيئة بموجب المرسوم الرئاسي رقم (6) لسنة 2002م (الجريدة الرسمية، 2002) والصادر بتاريخ 2002/6/5م حيث نصت المادة (1) تنشأ بموجب هذا المرسوم سلطة تسمى "سلطة البيئة" تكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية الكاملة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق الأغراض التي قامت من أجلها وفقاً لأحكام القانون، تكون لسلطة البيئة ميزانية مستقلة ضمن الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية. تتبع سلطة البيئة مجلس الوزراء وتؤول جميع الصلاحيات والاختصاصات المناطة بوزارة البيئة إلى سلطة البيئة مادة (2). ويكون لسلطة البيئة رئيس يصدر بتعيينه وتحديد درجته قرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية مادة (3).

سادساً - الخدمات الاجتماعية:

1. وزارة التربية والتعليم العالي:

تسلمت وزارة التربية والتعليم مسؤولية التعليم بعد رفع يد سلطة الاحتلال الإسرائيلي عنها في آب عام 1994م. ودمجت وزارة التربية والتعليم بوزارة التعليم العالي لتصبح وزارة التربية والتعليم العالي بموجب المرسوم الرئاسي رقم (4) لسنة 2002م (الجريدة الرسمية، 2002) القاضي بتعديل التشكيل الوزاري الصادر بتاريخ 2002/6/5م.

ينظم عمل وزارة التربية والتعليم قانون التربية والتعليم الأردني رقم (16) لسنة 1964م وتعديلاته. ونظام تشكيلات وزارة التربية والتعليم رقم (21) لسنة 1965م الأردني الساري المفعول في الضفة الغربية. وتقوم وزارة التربية بتنفيذ القوانين المصرية والأردنية والأوامر العسكرية السارية المفعول في الضفة الغربية وغزة إلى أن يتم توحيدها.

2. وزارة الصحة:

تسلمت وزارة الصحة مسؤولية الصحة بعد رفع يد سلطة الاحتلال الإسرائيلي عنها في آب عام 1994م. وينظم عملها قانون الصحة العامة رقم (20) لسنة 2004م (الجريدة الرسمية، 2005)، ونظام تنظيم وإدارة وزارة الصحة الأردني رقم (161) لسنة 1966م الساري المفعول في الضفة الغربية.

3. وزارة العمل:

أنشئت وزارة العمل بموجب التشكيل الوزاري الأول بتاريخ 1994/7/1م، وينظم عمل وزارة العمل النظام الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (16/02م.و.أ.ق) لسنة 2004م بتاريخ 2004/3/22. وقد فصل نظام وزارة العمل رسالة الوزارة وأهدافها وآليات عملها واختصاصاتها وهيكلها التنظيمي والوظيفي، ومهام واختصاصات المناصب العليا والجهاز التنفيذي فيها (موقع مكتب رئيس مجلس الوزراء www.palestinecabinet.gov.ps).

4. وزارة الشؤون الاجتماعية:

أنشئت وزارة الشؤون الاجتماعية بموجب التشكيل الوزاري الأول بتاريخ 1994/7/1م، وينظم عملها قانون وزارة الشؤون الاجتماعية الأردني رقم (14) لسنة 1956م وتعديلاته الساري المفعول في الضفة الغربية.

5. وزارة شؤون الأسرى:

أنشئت وزارة شؤون الأسرى والمحريين بموجب المرسوم الرئاسي رقم (2) لسنة 1998م القاضي بتشكيل مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 1998/8/12م (الجريدة الرسمية، 1998). وتم إلغاء الوزارة بموجب المرسوم الرئاسي رقم (4) لسنة 2002م بتعديل تشكيل مجلس الوزراء الصادر بتاريخ 2002/6/5م. و تم عدلت إلى هيئة شؤون الأسرى والمحريين بموجب مرسوم رئاسي رقم (9) لسنة 2002م حيث نصت المادة (1) على: تنشأ هيئة عامة لشؤون الأسرى والمحريين تكون لها الشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية والقانونية الكاملة لمباشرة جميع الأعمال والتصرفات التي تكفل تحقيق الأغراض التي قامت من أجلها، تتبع الهيئة رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، ويكون للهيئة رئيس يصدر بتعيينه وتحديد درجته قرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية مادة (3).

ملاحظة تم تحويل وزارة شؤون الأسرى إلى هيئة شؤون الأسرى بقرار رئيس السلطة السيد محمود عباس في سبتمبر 2014.

سابعاً- الخدمات الثقافية والإعلامية:**1. وزارة الإعلام:**

أنشئت وزارة الإعلام بموجب التشكيل الوزاري الأول بتاريخ 1994/7/1م، وينظم عملها التنظيم الهيكلي والوظيفي لوزارة الإعلام الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (213) لسنة 2004م بتاريخ 2004/8/29 (الجريدة الرسمية، 2005). وقد فصل نظام وزارة الإعلام رسالة الوزارة وأهدافها وآليات عملها واختصاصاتها وهيكلها التنظيمي والوظيفي، ومهام واختصاصات المناصب العليا والجهاز التنفيذي فيها.

أ. الهيئة العامة للاستعلامات:

أنشئت الهيئة العامة للاستعلامات بموجب القرار الرئاسي رقم (41) لسنة 1996م (الجريدة الرسمية، 1996) الصادر بتاريخ 1996/2/12م كهيئة عامة مستقلة تابعة للرئاسة وتم تعيين رئيساً لها. ولم يوضح القرار مهام وصلاحيات الهيئة، وحتى تاريخه لم يصدر أي تشريع ينظم عملها. إلا أنها باشرت عملها منذ ذلك الحين لتصبح الجهاز الحكومي الفلسطيني المسؤول عن متابعة وتنظيم وتطوير الأنشطة الإعلامية والمعلوماتية في فلسطين. وبموجب القرار الرئاسي رقم (22) لسنة 2005م الصادر بتاريخ 2005/3/28 (الجريدة الرسمية، 2005) تم نقل تبعية الهيئة العامة للاستعلامات من رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى وزير الإعلام، بهدف توحيد المرجعيات لكافة الأجهزة والمنابر الإعلامية الرسمية.

ب. هيئة الإذاعة والتلفزيون والفضائية

أنشئت هيئة التلفزيون والإذاعة بقرار رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في تونس بتاريخ 1993/7/6م وعين لها رئيس أوكل إليه مهمة إعداد وتنفيذ مشروع إقامة هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، حيث بدأ العمل فيها بتاريخ 1994/7/2م. وبموجب القرار الرئاسي رقم (33) لسنة 2005م الصادر بتاريخ 2005/4/26م (الجريدة الرسمية، 2005) تم نقل تبعية هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية وقناة فلسطين الفضائية من رئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى وزير الإعلام، بهدف توحيد المرجعيات لكافة الأجهزة والمنابر الإعلامية الرسمية.

2. وزارة الثقافة:

أنشئت وزارة الثقافة بموجب التشكيل الوزاري الأول بتاريخ 1994/7/1م، وينظم عملها التنظيم الهيكلي والوظيفي لوزارة الثقافة الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (227) لسنة 2004م بتاريخ 2004/9/7 (الجريدة الرسمية، 2005). وقد فصل نظام وزارة الثقافة رسالة الوزارة وأهدافها وآليات عملها واختصاصاتها وهيكلها التنظيمي والوظيفي، ومهام واختصاصات المناصب العليا والجهاز التنفيذي فيها.

3. وزارة السياحة والآثار:

أنشئت وزارة السياحة بموجب التشكيل الوزاري الأول بتاريخ 1994/7/1م، وينظم عملها المرسوم بقانون رقم (1) لسنة 1998م بشأن سريان قانون السياحة رقم (45) لسنة 1965م على جميع الأراضي الفلسطينية (الجريدة الرسمية، 1998). وبموجب المادة (2) من المرسوم منحت وزارة السياحة والآثار الصلاحيات والاختصاصات الواردة في قانون السياحة رقم (45) لسنة 1965م والتي كانت تمارسها سلطة السياحة ومجلس إدارتها والهيئة الاستشارية.

4. وزارة الشباب والرياضة:

أنشئت وزارة الشباب والرياضة بموجب التشكيل الوزاري الأول بتاريخ 1994/7/1م، وينظم عملها قانون مؤسسة رعاية الشباب المؤقت الأردني رقم (70) لسنة 1966م الساري المفعول في الضفة الغربية وتعديلاته، وقانون رقم (13) لسنة 1965 بإنشاء مجلس أعلى لرعاية الشباب والتربية الرياضية بقطاع غزة الساري المفعول في قطاع غزة. كما تطبق وزارة الشباب والرياضة قوانين منظمة التحرير الفلسطينية. وحتى تاريخه لم يصدر في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية أي تشريع ينظم عملها (موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، www.pnic.gov.ps).

ثامناً - خدمات النقل والمواصلات:**1. وزارة النقل والمواصلات:**

أنشئت وزارة النقل والمواصلات بموجب التشكيل الوزاري الأول بتاريخ 1994/7/1م، وينظم عملها التنظيم الهيكلي والوظيفي لوزارة النقل والمواصلات الصادر بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (266) لسنة 2004 بتاريخ 2004/6/14 (الجريدة الرسمية، 2005). وقد فصل التنظيم الهيكلي والوظيفي رسالة الوزارة وأهدافها وآليات عملها واختصاصاتها، وهيكلها التنظيمي والوظيفي، ومهام واختصاصات المناصب العليا والجهاز التنفيذي فيها.

2. سلطة الموانئ البحرية

أنشئت سلطة الموانئ البحرية وعين رئيس لها بموجب القرار الرئاسي رقم (47) لسنة 1999م (الجريدة الرسمية، 1999). الصادر بتاريخ 1999/12/8م وأتبعت لرئاسة السلطة

الوطنية الفلسطينية. كما اصدر رئيس السلطة الوطنية بتاريخ 2000/4/30 م مرسوماً بإنشاء ميناء غزة البحري رقم (1) لسنة 2000م اتبع لسلطة الموانئ البحرية.

3. سلطة الطيران المدني:

أنشئت المؤسسة الفلسطينية للنقل الجوي بموجب القرار الرئاسي رقم (173) لسنة 1996م (الجريدة الرسمية، 1997) الصادر بتاريخ 1994/12/20م حيث نصت المادة (1) منه على ما يلي تنشأ مؤسسة فلسطينية للنقل الجوي تسمى الخطوط الجوية الفلسطينية ذات شخصية اعتبارية مستقلة يكون لها ميزانية مستقلة وتتبع سلطة الطيران المدني.

وأنشئت سلطة الطيران الفلسطينية بموجب القرار الرئاسي رقم (99) لسنة 2003م، حيث اعتبر القرار سلطة الطيران المدني سلطة مستقلة تتبع رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية مباشرة، وحدد القرار في المادة (2) مسؤولياتها المتعلقة بالمطارات والخطوط الجوية الفلسطينية والأرصاد الجوية.

4. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

تسلمت وزارة البريد والاتصالات مهامها عام 1994م، واستمرت بالعمل كوزارة إلى أن صدر المرسوم الرئاسي رقم (17) لسنة 2002م (الجريدة الرسمية، 2003). القاضي بتشكيل مجلس الوزراء بتاريخ 2002/10/29م، حيث ألغيت وزارة البريد والاتصالات، وعُدلت إلى هيئة البريد والاتصالات. ومن ثم أعيدت الوزارة تحت تسمية وزارة الاتصالات والتكنولوجيا بموجب المرسوم الرئاسي رقم (21) لسنة 2003م القاضي بتشكيل مجلس الوزراء. وينظم قطاع الاتصالات قانون الاتصالات السلكية واللاسلكية رقم (3) لسنة 1996م الصادر بتاريخ 1996/1/18م. واللائحة التنفيذية لنظام الاتصالات السلكية واللاسلكية الصادرة بقرار وزير البريد والاتصالات رقم (1) لسنة 1996م بتاريخ 1996/7/21م.

3.1.2 النطاق الحالي لنشاط القطاع الحكومي الفلسطيني:

كان ملتون فريدمان شغوفاً بالقول بأنه لا يوجد ما يسمى (بالسياسة)، وأياً كان ما تفعله الحكومات، فهي تؤدي مهمة ما. فإذا لم تطبع أوراق النقد فتلك سياسة، وإذا طبعتها فتلك سياسة

أيضاً. وينطبق الأمر نفسه على جميع المجالات الأخرى التي تشارك فيها الحكومة (دورنبوش، 1994)، لذا فإن أي عمل تقوم به الحكومة هو سياسة لها تأثيرها على الأداء الاقتصادي سلباً أو إيجاباً. وعليه فإن السياسة الجيدة التي تتخذها الحكومة سوف تعزز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ودفع التنمية الاقتصادية، وحفظ التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد القومي، في حين تؤدي السياسة الرديئة إلى عكس ذلك، فضلاً عن أن السياسة الرديئة جداً قد تعصف بالتنمية وتعود بها إلى الوراء عقوداً عديدة.

أولاً- ويمكن تحديد النطاق الحالي لنشاطات القطاع الحكومي الفلسطيني كما يلي:

1- المصالح الحكومية:

تتمثل المصالح الحكومية في الوزارات التي تقوم بالدور الأساسي للدولة مثل الأمن والدفاع والقضاء والتعليم والصحة والاقتصاد وغيره. وتخضع هذه الوزارات لنظام الخدمة المدنية والنظم العسكرية ولا تتمتع بالاستقلال المالي أو الإداري، كما تخضع للمعايير الرقابية واللوائح المالية المتبعة في الحكومة. ويتم تمويل مصروفاتها من ميزانية الحكومة، وما تحققه من إيرادات يتم توريده للخزينة العامة.

2- الشركات الحكومية:

تقوم الشركات الحكومية بإدارة نشاطات اقتصادية، قد تملكها الدولة كاملة أو تمتلك جزءاً من رأسمالها. وتتميز هذه الشركات بالمرونة والتحرر الإداري من الروتين، كما تعمل في ظل القوانين التي تطبق على شركات القطاع الخاص، ومثال ذلك صندوق الاستثمار الفلسطيني والشركات القطاعية المتخصصة المملوكة له.

3- الإدارة المحلية:

تتمثل الإدارة المحلية في المجالس البلدية و المجالس القروية ولجان المشاريع ومجالس مشتركة تشمل هيئات محلية عدة، والتي تعنى بتقديم الخدمات الصحية والأساسية والمحافظة على البيئة ورقابة الأبنية وغيرها من الخدمات (صبري، 2003).

ثانياً - اقتصاد السلطة الفلسطينية:

تأسست السلطة الفلسطينية عام 1994 بعد توقيع اتفاقية اسلو للتسوية عام 1993 وبدأ تأسيس السلطة في غزة وأريحا كمرحلة أولى (غزة - أريحا أولاً)، حيث كان توجه السلطة في بناء الاقتصاد الفلسطيني مبني على إطلاق يد السوق الحر، وإتاحة مساحة واسعة للقطاع الخاص.

وفي وقت مواز للمرحلة السياسية في تلك الفترة وبعد توقيع أوسلو قامت منظمة التحرير الفلسطينية بتوقيع اتفاقية باريس للاقتصاد وحددت من خلالها الملامح الاقتصادية للسلطة ورسمت علاقتها الاقتصادية على الصعيد الداخلي والخارجي ومع الاحتلال.

وقد تم تجهيز البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات 1994-2000 من خلال نخبة من الاقتصاديين كان أبرزهم الاقتصادي البروفيسور يوسف الصايغ الذي اقترح مجموعة من الأهداف والاستراتيجيات المرتبطة بعدة فرضيات سياسية وجغرافية واقتصادية لتطوير واقع الاقتصاد الفلسطيني حيث طرح مجموعة من الإستراتيجيات التنموية وهي:

1- حزمة الإستراتيجيات المحض اقتصادية الموجهة للمجتمع نفسه من أجل دفع عملية الإنتاج وتشمل:

- إقامة توزيع رشيد للاهتمام والاستثمارات بين الزراعة والصناعة.
- توزيع رشيد للاهتمام بالسياسات الاقتصادية بين تلك الدافعة لتشجيع التصدير وتلك الدافعة للإحلال محل المستوردات.
- اختيار التقنية بعناية للاهتمام بمسألة كثافة الاستخدام.
- إقامة الهيكليات والمؤسسات والأطر المساندة للنشاط الاقتصادي.
- تمتين الترابط والتفاعل (طردياً وعكسياً) بين القطاعات.
- الاستفادة من موردي الأرض والمياه المتوقع استعادة السيطرة عليهما.

2- حشد طاقات فلسطيني الشتات وضم ما يمكن اجتذابه منها للطاقات القيمة والاستفادة منها.

3- انتهاز منحى الاعتماد على النفس بمعنى حشد القدرات الذاتية إلى المدى الممكن (لا بمعنى الانغلاق) ثم ولوج صيغة للاعتماد القومي على النفس عندما تتاح الفرصة.

4- الاستفادة من المساعدات والاستثمارات المتوقعة من المصادر العربية والدولية، إلى جانب المصدر الفلسطيني.

5- الاستفادة من حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمشاركة الشعبية في المجتمع الفلسطيني كحافز تنموي.

6- الاستفادة من دينامية الآثار الدافعة والحافزة للتنمية المتولدة بفضل الشعور بالانعتاق الذي يولدها الخلاص من الاحتلال (الصايغ، 1996)

ويرى الباحث ومن خلال برنامج الصايغ الانمائي بانه يتعارض مع تحرير واطلاق يد السوق وإفلات يد القطاع الخاص في مجال الاقتصاد، ولكنه يقترح أن يكون للسلطة دوراً مركزياً في تطوير السياسات الاقتصادية وتحديد دور للقطاع الخاص في الاستثمار ضمن الخطة الاقتصادية، أي التصرف على أساس وطني في موضوع بناء الاقتصاد الفلسطيني.

حيث أثبتت تجربة ما يقارب العقدين من قيام سلطة وطنية على جزء من الأراضي الفلسطينية أن توجهات الاستثمار الخاص، الوافد او المحلي، لم تكن إنتاجية، بل كانت ذات طابع خدمي يهدف إلى تحقيق ريع سريع من خلال توسيع دائرة الاستهلاك في ظل اقتصاد مقوماته الإنتاجية ضعيفة (صبري، 2003).

ثالثاً- سياسة قطاع الأعمال الحكومية:

• اتفاقية باريس الاقتصادية والاقتصاد الفلسطيني.

• التجارب المختلفة لسياسات القطاع العام.

جددت هذه الاتفاقية العلاقة الاقتصادية بين الجانب الفلسطيني والاسرائيلي من خلال وضع مجموعة كبيرة من الإجراءات والمسموحات والممنوعات، وقد تطرقت بنود هذه الاتفاقية إلى العديد من النقاط المؤثرة في مكونات الاقتصاد الفلسطيني كالضرائب والجمارك والمواصفات والمقاييس، أماكن الاستيراد والشحن، أنواع المواد والمنتجات الذي يسمح باستيرادها أو تصديرها

كما حددت الاتفاقية المواصفات الأمريكية والأوروبية السائدة في السوق الاسرائيلية كأساس للتعامل مع المنتجات المستوردة للسوق الفلسطينية (اتفاقية باريس الإقتصادية، 1999).

كما حددت النظام المالي المتاح ضمن السوق الفلسطينية " سلطة نقدية " حيث سمحت للبنوك الاسرائيلية بالعمل داخل الارضي الفلسطينية، كما ثبتت الاتفاقية الشيك عملة رئيسية داخل السوق الفلسطيني وربطت الودائع بالشيك وحدد نسبة العمولة على الودائع.

كما صدرت الاتفاقية الضرائب ومنها ضريبة القيمة المضافة بسقف أقل من 1-2 % من نسبة الضريبة في اسرائيل وأبقت كذلك على تشغيل الايدي العاملة الفلسطينية داخل الخط الأخضر مسموحة، كما تضمنت الاتفاقية بند ب (51) والخاص بالزراعة، بتبادل حر للمنتجات الزراعية دون ضرائب أو جمارك بين الجانبين، ما منع السلطة من حماية الأسواق الفلسطينية وبالتالي عدم توفير حماية للمزارع الفلسطيني ومنتجاته واستباحة السوق المحلي من قبل المنتجات الزراعية الإسرائيلية مما أثر سلباً على هذا القطاع الكبير ومنع من تطوره، وعليه فقد أصبح القطاع الزراعي ضعيفاً بما يشكله كعقبات للاقتصاد الفلسطيني الصامد.

الاتفاقية أبقت على استمرار فتح الأسواق الفلسطينية أمام المنتجات الصناعية، كذلك الأمر في مجال السياحة حيث أبقت الباب مفتوحاً أمام تحكم الشركات السياحية الإسرائيلية بالسوق الفلسطيني وعدم وجود معابر أو مطارات تحت السيطرة الفلسطينية الإسرائيلية (اتفاقية باريس، 1999).

مما سبق فإن هذه الاتفاقية تبين وبشكل واضح أن دور السلطة هو دور بسيط جداً في إدارة الاقتصاد واليد العليا لدولة الاحتلال، وعليه فقد بقي تطور القطاع الخاص الفلسطيني محكوم بسقف هذه الاتفاقية حيث يمنع تطوير أي بيئة صناعية أو زراعية نتيجة لتحكم الاحتلال بالمعابر ووجود بنود وممارسات مقيدة لهذا النمو والإزدهار.

رابعاً - التجارب المختلفة لسياسات الأعمال الحكومية:

إن فلسطين - كواقع تاريخي - لم تعيش تجربة قطاع عام لا في فترة الانتداب البريطاني ولا بعد النكبة وحتى في ظل الاحتلال، وقيام السلطة الفلسطينية، فالمفهوم السائد شعبياً عن القطاع

العام في فلسطين هو ناتج عن خبرات ومعارف تحققت لدى الفلسطينيين من معايشة تجارب عربية أو الإطلاع عليها في بعض الدول العربية مثل مصر، العراق، الجزائر، سوريا، أو من خلال معايشة تجارب دولية أخرى، بمعنى أن الفلسطيني لم يمارس عملية بناء قطاع عام على أرضه أو جرب ذلك حتى بعد قيام السلطة الوطنية (جبريل، 2012). لذا نجد أن هناك عدم وضوح في السياسة المتعلقة بالقطاع العام وتحديدًا الهادف للربح وفي فلسفة ملكية الدولة للأنشطة الاقتصادية (صبري، 2003) كما حصل في التجارب المختلفة والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- تجربة خصخصة قطاع الاتصالات الثابتة 1996م.
 - منح امتياز الهاتف الجوال 2000م.
 - منح امتياز السوق المالية لشركة مساهمة خاصة هادفة للربح.
 - منح امتياز شركة توليد الكهرباء في قطاع غزة للشركة الفلسطينية للكهرباء المساهمة العامة المحدودة 1999 ولمدة 20 عاماً.
 - تحويل بعض المؤسسات العامة إلى شركات مساهمة خاصة أجنبية (تجربة الصندوق الفلسطيني للتنمية).
 - تأسيس شركات حكومية بملكية تامة أو بنسبة تزيد على 30% من رأس مالها.
- ويمكن تلخيص السياسات التي اتخذت تجاه ملكية قطاع حكومي بهدف الربح حسب الجدول رقم(2):

جدول رقم (2)

السياسات التي اتخذت تجاه ملكية قطاع حكومي يهدف للربح

الأمثلة	السياسات
خصخصة الاتصالات	سياسة الخصخصة
الجوال، شركة الكهرباء، السوق المالية	منح امتياز للقطاع الخاص
المؤسسة المصرفية الفلسطينية	عدم توضيح الاطار القانوني لمؤسسات قائمة

الأمثلة	السياسات
مجلس الإسكان الفلسطيني	
احتكار تجارة الاسمنت احتكار توزيع منتجات البترول	سياسة ملكية عامة 100%
المساهمات في شركات تجارية	سياسة ملكية كاملة أو جزئية في القطاع التجاري
المساهمات في شركات سياحية وخدمية	سياسة ملكية كاملة أو جزئية في القطاع السياحي وخدمية
المساهمات في شركات صناعية وفي قطاع الإسكان	سياسة ملكية جزئية في القطاع الصناعي والإسكان

المصدر: القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني (صبري، 2003)

3.1.3 دور القطاع الحكومي في عملية التنمية:

بالإطلاع على بعض الأدبيات الفلسطينية حول دور القطاع الحكومي في التنمية لم أعثر على كتب توضح وتفصل هذا الموضوع، كما تم ملاحظة غياب لطرح منهجي حقيقي يقدم خطة اقتصادية قائمة على ضرورة بناء قطاع عام ربحي كشكل من أشكال النظام الاقتصادي المختلط.

يمثل القطاع العام جزءاً مهماً من النظام الاقتصادي للدولة، حيث تعددت الآراء بالنسبة لدور القطاع العام في التنمية المستدامة، وتتجذر هذه الآراء حول الفلسفات الفكرية الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وقد تبلور نتيجة هذه النقاشات ونتيجة للتجارب العملية الكثيرة اجماع على وجود دور مهم للقطاع العام، فلم يعد هناك من يؤمن بتفوق أي من النقيضين الذين ميزا الرأسمالية والاشتراكية (عبد الرزاق، 2000).

فالرأسمالية تعتمد على الفصل بين الدولة والسوق، حيث تعتبر القطاع العام منظماً لأوجه النشاط الاقتصادي والثقافي والاجتماعي من خلال سلطات ثلاث: السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، وقد بلور آدم سميث صورة متكاملة لهذه النظرية من خلال هجومه على تدخل الدولة في الاقتصاد وطرحه لفكرة وجود (يد خفية) بدلاً من يد الدولة التي تدير الاقتصاد على نحو أكثر كفاءة. أما الاشتراكية فتعتمد التخطيط المركزي والتحكم الكامل بالاقتصاد من قبل الحكومة ومن ثم

التحكم بالأسعار والاعانات، وتحدد التجارة الداخلية والخارجية وتركز على ملكية الدولة لعناصر الإنتاج والمنشآت الإنتاجية (عبد الرزاق، 2000). ويرى الحمش أن القطاعين العام والخاص هما جزءاً من النظام الإقتصادي للدولة ولا يجب وضع أيٍّ منهما في مواجهه الآخر (الحمش، 2004). وعليه فقد أصبح هناك العديد من المبررات لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ضمن وظائف أربعة (Baley, 1995):

- الوظيفة التخصيصية (Allocative Role):

حيث تتضمن هذه الوظيفة معالجة ما يسمى بفشل آلية السوق أو حالات خلل في أداء السوق والذي ينجم عنها القوة الاحتكارية للمنشآت، ويشمل ذلك سياسة الضرائب، والأسعار، والدعم وغيرها.

- الوظيفة التوزيعية (Distributive Role):

يتمثل ذلك في التأثير على توزيع الدخل في المجتمع لمنع التفاوت المضر بين الفئات ومحاربة مشكلة الفقر. ويعني ذلك العمل على إحداث التوازن بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وتستخدم الحكومة في ذلك سياسة الضرائب، الضمان الاجتماعي التأمينات المختلفة وهيكلية توزيع الخدمات العامة والانفاق العام.

- الوظيفة التنظيمية والتشريعية (Organizational and Legislative Role):

يعتبر الكثيرون أن هذا الدور هو الأهم للقطاع العام، حيث يبرز الدور في جميع نواحي التنمية المستدامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية... الخ، ويتمثل هذا الدور في التشريع واحترام القوانين اللازمة لعمل اقتصاد السوق وتطبيقها بما في ذلك قوانين الملكية والتعاقد والشركات وحماية المستهلك ومحاربة الاحتكار، وتنظيم الافلاس، بالإضافة إلى تطبيق الإجراءات التي تكفل الأمن الداخلي والخارجي، وتضمن تطبيق القوانين بعدالة على الأفراد في المجتمع كافة.

- وظيفة الاستقرار الاقتصادي الكلي (Macroeconomic Stabilization):

وتشمل هذه الوظيفة رسم وتخطيط السياسات الاقتصادية المختلفة على المستوى الكلي للاقتصاد لمواجهة مخاطر البطالة والتضخم، ولتحقيق الأهداف العامة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وقد خلصت بعض الدراسات إلى أن النشاطات المطلوبة من الدولة لإحداث التنمية المستدامة هي كما يلي (De vylder, Stefan, 1994):

1- توفير السلع العامة كالمنافع العامة وخصوصاً الطرق، والتعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية والضمان الاجتماعي.

2- توفير البيئة القانونية التي تنظم وتحمي الإستثمار.

3- ضمان حرية القضاء وعدالة تطبيق القانون.

4- احترام فصل السلطات والالتزام بمبدأ المحاسبة.

5- إدارة فاعلة للمؤسسات العامة تتمتع بالكفاءة والشفافية وتلتزم بالمساءلة.

6- العمل على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي باستخدام فاعل للسياسة المالية والنقدية والسياسات الأخرى.

لقد أثبت تجربة ما يقارب من عقدين على قيام السلطة على جزء من الأراضي الفلسطينية أن توجهات الاستثمار الخاص - الوافد أو المحلي - لم تكن انتاجية بالقدر الكافي، فقد كانت ذات طابع خدمي يهدف إلى تحقيق الربح السريع من خلال توسيع دائرة الاستهلاك في ظل اقتصاد مقوماته الانتاجية ضعيفة (صبري، 2003).

ومن هنا فإن الباحث يرى بأن المهمة الوطنية لبناء اقتصاد وطني قادر على التحدي والتصدي والصمود يحتاج إلى مبادرة تحمل في طياتها المجازفة والمخاطرة، الأمر الذي لا يستطيع القطاع الخاص تحمل أعبائه لوحده ما لم يقيم به القطاع الحكومي، ولذا بات لازماً على القطاع الحكومي أن يبادر بتدخل مدروس في الوظائف الأربعة المشار إليها لمعالجة بعض حالات الخلل في السوق وإحداث حالة من التوازن بين الكفاءة الإقتصادية والعدالة الاجتماعية ومواجهة مخاطر البطالة والتضخم، وأن يكون صاحب مبادرة اقتصادية عبر نماذج يقدمها بما يشجع القطاع الخاص على الدخول في مخاطر اقتصادية هدفها تعزيز السيادة الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة وتحقيق التكامل الحقيقي بين كلا القطاعين، .

المبحث الثاني

القطاع الخاص الفلسطيني

3.2.1 هيكليّة القطاع الخاص الفلسطيني

يحتل القطاع الخاص دوراً رئيساً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقاً مما يتميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الاقتصادي بشكل يدفع بصانعي السياسة الاقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه.

ويبرز القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الاقتصادي في أي دولة، إذ إنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام، إلا أن الأدبيات الاقتصادية وبالرغم من اختلافها تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في التأسيس لنشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر، وذلك في ظل توافر جملة من الشروط التي تعتبر بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الاقتصادية.

يعرف القطاع الخاص على أنه مجموعة من النشاطات الإنتاجية ذات الصبغة الفردية أو الأسرية أو المؤسساتية التي تقوم أساساً على المبادرة الحرة والتدبير الحر ومخاطر السوق (العياري، 1996). كما يعتبر القطاع الخاص المحرك الأساس لتحقيق نشاط اقتصادي حقيقي قائم على إنتاج الثروة وتوفير فرص العمل بشكل يسمح فيه بزيادة معدلات النمو والتنمية على المدى الطويل، إذ تؤكد مدارس الفكر الاقتصادي على اختلاف توجهاتها أن القطاع الخاص وفي ظل توافر جملة من الشروط التي تعكس بيئة نشاطه أنه هو المحرك الرئيس لعملية التنمية الاقتصادية انطلاقاً من عملية الاستثمار وتراكم رأس المال، وذلك لأسباب متعددة أهمها:

- الكفاءة في إدارة النشاط الاقتصادي بالنسبة للقطاع الخاص من خلال استهدافه للموارد البشرية المؤهلة ذات الخبرة والمهارة والكفاءة العالية.
- التميز بروح المبادرة والإبداع والابتكار والتجديد في النشاط الاقتصادي للقدرة على المنافسة والبقاء في السوق.

- اعتماد النشاط الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص على تحقيق الربح مقارنة بالقطاع العام الذي يغيب عن نشاطه مفهوم الربح في النشاط بسبب التركيز على الهدف الاجتماعي ذي الخلفية السياسية على الهدف الاقتصادي في نشاطاته.
- قدرة القطاع الخاص على توفير الحوافز بما يضمن زيادة الإنتاجية وجودة في الأداء.

3.2.2 الإطار التنظيمي للقطاع الخاص الفلسطيني:

إن تحديد تشكيلة القطاع الخاص وماهيته ومكوناته في الحالة الفلسطينية ليست بالعملية السهلة لما للحالة الفلسطينية من خصوصية بفعل الواقع الصعب الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني في ظل الاحتلال ، لكن ومن باب معرفة الأجسام والتكتلات الممثلة والمكونة للقطاع الخاص، فقد تم تحديد -ومن مصادر مختلفة- هذه الأجسام والتكتلات بما يلي:

1- الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية (<http://www.pfi.ps>): نبذة عن الاتحاد:

الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية هو المؤسسة الوطنية التي تمثل القطاعات الصناعية الفلسطينية من خلال اتحاداتها التخصصية.

تأسس الاتحاد في العام 1999 كمؤسسة قطاع خاص، ويعمل على تمكين عملية التطوير الصناعي باعتبارها أساس تطوير الأداء الاقتصادي. يتمثل دور الاتحاد العام التمثيلي في التعليم والتدريب والتمثيل الفعال للأعضاء والدفاع عن مصالحهم لدى الجهات والمؤسسات المحلية والإقليمية والدولية والدفاع وتوصيل قيم التطوير والمسؤولية الاجتماعية والصناعة المنافسة على المستوى العالمي، وأيضاً إدارة تطوير سياسات صناعية فاعلة تخدم المصالح الصناعية وتسهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

وتفقد استراتيجية الاتحاد للتطوير الصناعي من خلال الاتحادات الصناعية التخصصية إلى وجود اتحادات قوية تقوم على العضوية الفاعلة، وتقدم الخدمات المهمة للأعضاء وتطوير فاعل للسياسات تشمل القطاعات الصناعية الممثلة بالاتحاد العام كل من: الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، صناعات الحجر والرخام، الصناعات الإنشائية، الصناعات المعدنية والهندسية، الصناعات الكيماوية، الصناعات الدوائية، الصناعات الخشبية والأثاث، صناعة

الملابس والنسيج، الصناعات الجلدية والأحذية، الصناعات السياحية والتقليدية، صناعة الورق والمنتجات الورقية، الصناعات البلاستيكية والمطاط. يضم القطاع الصناعي في فلسطين أكثر من (14000) شركة مسجلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، معظم هذه الشركات هي شركات مملوكة عائلياً، حوالي (100) شركة فقط توظف أكثر من (100) موظف وعامل. تبلغ مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب 15.5%، وكذلك يوظف هذا القطاع حوالي 12.2 % من القوى العاملة.

أهداف الاتحاد العام الرئيسية:

1. التطوير المؤسسي للاتحادات والقطاعات الصناعية المختلفة، ودعمهم من أجل تحقيق أهدافهم.
2. الإدارة الفعّالة للسياسات الصناعية من أجل خدمة مصالح الأعضاء، والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني.
3. التمثيل الفاعل للأعضاء ومصلحتهم على المستويات المحلية والدولية.
4. تنمية وتطوير قدرات المؤسسات الصناعية عن طريق دعم التنافسية المحلية والعالمية.

2- جمعية رجال الأعمال (<http://www.pba-gaza.ps>):

نبذة عن الجمعية:

تأسست جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين - غزة في عام 1994 بمبادرة من مجموعة من رجال الأعمال والشخصيات الاقتصادية الفلسطينية في غزة بهدف خدمة رجال الأعمال وتوفير المناخ الاقتصادي الملائم لتطوير أعمالهم. يبلغ عدد أعضاء الجمعية 200 عضو، وهم نخبة من أصحاب الفعاليات الاقتصادية الفلسطينيين داخل الوطن وخارجه، ويمثلون معظم القطاعات الاقتصادية في فلسطين.

خدمات الأعضاء:

- تطوير وتنفيذ برامج تطوير التجارة والاستثمار المحلية والعالمية.

- جمع وتحليل الإحصائيات والمعلومات الاقتصادية وتوفيرها للأعضاء ومؤسسات القطاع الخاص والمحلية والعالمية.
- توفير معلومات التجارة والأسواق للأعضاء بمساعدة غرفة التجارة الفلسطينية الأمريكية التي تعمل من خلال الجمعية.
- توزيع نشرة إخبارية ربع سنوية.
- استقبال الوفود الاقتصادية الأجنبية الزائرة إلى فلسطين وتنسيق اجتماعات ثنائية لها مع الأعضاء.
- المشاركة في الندوات والمؤتمرات لتمثيل رجال الأعمال في غزة والدفاع عن مصالحهم.
- التعاون مع الجهات الحكومية في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات والسياسيات التي من شأنها دعم النمو الاقتصادي وتشجيع مبادرات القطاع الخاص.

الأهداف:

- تمثيل وقيادة مجتمع رجال الأعمال في غزة.
- المساهمة في بناء وإعادة وأعمار الوطن.
- رعاية مصالح رجال الأعمال الأعضاء، والعمل على تسهيل معاملاتهم مع الجهات الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة.
- استقطاب وتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية للعمل في فلسطين.
- متابعة التطورات الإقليمية والدولية على الصعيد الاقتصادي والتقدم العلمي ونقل التكنولوجيا.

3- الغرفة التجارية الفلسطينية (<http://gazacham.ps>) :

نبذة عن الغرفة التجارية:

تأسست الغرفة التجارية الفلسطينية لمحافظات غزة عام 1954، وفي نوفمبر 1991 جرت آخر عملية انتخابية لاختيار مجلس إدارة للغرفة التجارية، وتم انتخاب (16) عضواً يمثلون القطاعات التجارية والصناعية والزراعية.

تقدم الغرفة التجارية الفلسطينية خدماتها للأعضاء من خلال المقر الرئيس الموجود في مدينة غزة وفروعها التي تغطي محافظات غزة كافة ومتواجدة في المدن التالية: مدينة رفح، مدينة خان يونس، مدينة دير البلح، مدينة جباليا والمنطقة الشمالية.

وتعتبر الغرفة التجارية الفلسطينية لمحافظات غزة من الأعضاء المؤسسين لاتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية ومقره مدينة القدس، كما أنها عضو في اتحاد الغرف التجارية العربية، وكذلك هي عضو في جمعية غرف التجارة والصناعة لدول البحر الأبيض المتوسط، وتقوم الغرفة التجارية بتوظيف كل علاقاتها الخارجية لخدمة أعضائها المنتسبين.

أهداف الغرفة التجارية:

- تمثيل القطاع الخاص أمام الجهات الحكومية والدولية والدفاع عن مصالحه.
- تنمية البنية الاقتصادية وتطويرها.
- تنمية العلاقات الدولية والعربية وفتح آفاق جديدة بين رجال الأعمال من مختلف دول العالم وفلسطين.
- تقديم الاقتراحات والتوجيهات في كل ما يهم المسائل التجارية والصناعية والزراعية مما يساعد في ازدهارها.
- تعزيز العلاقات بين الغرفة التجارية الفلسطينية والغرف التجارية في الدول العربية والأجنبية.

4- اتحاد المقاولين الفلسطينيين (<http://www.pcu.ps>) :

نبذة عن الاتحاد:

تأسس اتحاد المقاولين الفلسطينيين عام 1994 كمؤسسة نقابية غير ربحية قائمة على العضوية ومسجلة لدى الدوائر الحكومية الرسمية، ويعتبر اتحاد المقاولين الفلسطينيين الممثل الوحيد للمقاولين في فلسطين، حيث يضم كافة المقاولين المصنفين في فلسطين، يدير الاتحاد مجلس إدارة من (13 عضواً) يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة في فلسطين محافظاً بذلك على وحدة الاتحاد في شطري الوطن (غزة، الضفة). يسعى الاتحاد لضم كافة المقاولين العاملين في

قطاع الإنشاءات باعتباره الركيزة الأساسية لتمثيل هذا القطاع والدفاع عن مصالحه. يتمتع اتحاد المقاولين الفلسطينيين بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، يحافظ الاتحاد على علاقات متينة مع الاتحادات العربية والدولية، وهو عضو فاعل في اتحاد المقاولين العرب واتحاد مقاولي الدول الإسلامية.

أهداف الاتحاد:

- تنظيم مزاولة مهنة المقاوله والعمل على رفع مستواها بشتى الوسائل.
- التعاون مع الجهات المختصة لتطوير وسائل وأساليب التخطيط للمشاريع، وطرح العطاءات وتنظيم العقود وشروط تنفيذ الأعمال المتعلقة بها.
- تشجيع استثمار رؤوس الأموال في إنشاء الصناعات المساندة لأعمال المقاوله والخدمات اللازمة لنموها.
- التعاون مع الجهات المختصة في الأمور المتعلقة بأعمال المقاولات، بما في ذلك تطوير عقد المقاوله وحل الخلافات المهنية المتعلقة بالتصميم والإشراف وتطوير الجوانب المهنية والفنية في المقاولات.
- الدفاع عن مصالح الأعضاء والمحافظة على تقاليد وشرف مزاوله المهنة، والمساعدة على حل الخلافات الناشئة بينهم.
- تنمية قطاع المقاوله الوطني ومساهمته في اقتصاد البلاد وحماية مؤسسات المقاوله الوطنية من مخاطر المنافسة الضارة.
- تمثيل قطاع المقاولات في عضوية الهيئات والمؤسسات العربية والإقليمية والدولية.

5- اتحاد شركات أنظمة المعلومات (<http://www.pita.ps>) :

نبذة عن الاتحاد:

يُمثل اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية (بيتا) أكثر من (150) شركة عاملة في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتي تُعدّ من أهم الشركات الناشئة والوليدة في فلسطين.

تأسس بيتا في رام الله عام 1999 على يد مجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين، والذين تشاركوا الرؤية في إنشاء منظمة غير ربحية لتُعنى بمصالح قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطيني، ولإبراز الأثر المجتمعي الإيجابي الذي حققه هذا القطاع. ومنذ ذلك الحين، أصبح بيتا القوة الدافعة في تعزيز مصالح ودور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومصدر المعلومات الرئيس عن هذا القطاع في فلسطين.

يضم بيتا جيلاً جديداً من الرياديين والمبتكرين الفلسطينيين، والذين يجمعون ما بين إبداعاتهم وإرثهم الحضاري الذي يعود إلى آلاف السنين من أجل تحقيق التقدّم المنشود على المشهد التكنولوجي في فلسطين. لذا يسخر اتحاد بيتا خبرته في مجال إعداد المحتوى الرقمي والبرمجة والتواصل العالمي وتنظيم الفعاليات؛ ليس لمواصلة التقدم نحو مزيدٍ من الابتكار فحسب، وإنما أيضاً من أجل المشاركة كمحفّز وداعم للنظم الناشئة في هذا القطاع.

الابتكار... سرّ تكويننا

أهداف بيتا الاستراتيجية:

إن إيجاد مساحة آمنة ومفتوحة من أجل إتاحة تكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع أمام المستهلك، والقدرة على تنفيذ الأعمال في بيئة عالمية وبلا حدود؛ يجعل من فلسطين مكاناً مثالياً للاستكشاف والابتكار والمعرفة المتجددة بعيداً عن الأفكار التقليدية. ومن أجل تحقيق هذه الغاية؛ التزم بيتا بالأهداف الاستراتيجية التالية:

- العمل بكفاءة وفعالية وبشكل مستدام، من أجل المساهمة في بناء عالم أفضل.
- التواصل والمشاركة مع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمي بشكل فعال وبما يعزّز موقع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطيني عالمياً ويمكنه من تحقيق التنمية المستدامة على الأرض.
- ضمان مشاركة رأس المال البشري الفلسطيني المؤهل والكفؤ في النهوض بهذا القطاع، وجذب العقول الفلسطينية المهاجرة وتحفيز المستثمرين في الوطن والمهجر للاستثمار في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الفلسطيني..

- تعزيز القدرة التنافسية لمؤسسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الفلسطينية على مستوى الأسواق المحلية والدولية.

6- جمعية السياحة والآثار (<http://www.deyafah.ps>) : نبذة عن الجمعية:

تأسست بمدينة غزة جمعية خيرية تسمى جمعية أصحاب المطاعم السياحية بموجب قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية رقم (1) لسنة 2000م تحت رقم 7325 بتاريخ 2003/08/25، كما تم تعديل اسم الجمعية إلى الهيئة الفلسطينية للمطاعم والخدمات السياحية بتاريخ 2005/7/19، ويتولى إدارة الجمعية مجلس إدارة يتكون من 7 أعضاء يتم انتخابهم من قبل الجمعية العمومية، وتكون مدته ثلاث سنوات.

أهداف الجمعية:

- الارتقاء في المؤسسات والمطاعم السياحية إلى الأفضل.
- رفع مستوى المهارات عند أصحاب المطاعم السياحية.
- تقديم الخبرات وكل ما هو جديد إلى المطاعم السياحية.
- خلق علاقات دولية مع جمعيات أهلية عربية أو أجنبية في مجال السياحة.
- تعزيز الروابط السياحية بين أصحاب المطاعم السياحية.
- تكون الجمعية هي الجهة المتحدثة وتمثل المطاعم على المستويات المحلية والدولية كافة.

7- جمعية البنوك (<http://www.abp.ps>) : نبذة عن الجمعية:

تأسست جمعية البنوك في فلسطين 1998، بمبادرة من البنوك العاملة في فلسطين كمؤسسة غير ربحية، تسعى جمعية البنوك لخلق رؤية جماعية للقطاع المصرفي الفلسطيني تتبثق عنها الرؤى الفردية للبنوك، كما تعمل على الارتقاء بالصناعة المصرفية في فلسطين، وتهتم في بحث ودراسة القضايا ذات الاهتمام المشترك لأعضائها، وتقديم المساعدة التقنية في مجال بناء

وتنمية قدرات موظفي القطاع المصرفي لمواكبة آخر مستجدات العمل المصرفي من خلال التعاون والتنسيق مع الجهات ذات الصلة، من خلال توفير المعلومات ورصد المعرفة التي من شأنها أن تسهم في تطوير الصناعة المصرفية، بإعداد الدراسات وإصدار النشرات وعقد الندوات وورش العمل. كما وتبادر إلى التواصل مع المؤسسات المماثلة في الخارج للاستفادة من التجارب والخبرات المتقدمة. تؤمن جمعية البنوك بأهمية العلاقة المتميزة مع سلطة النقد الفلسطينية من أجل تحقيق الأهداف المشتركة للنظام المصرفي الفلسطيني، وتعمل على التعاون والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص لتطبيق مبدأ الشراكة مع القطاع العام وخلق بيئة استثمارية مساندة.

أهداف الجمعية:

تهدف الجمعية لتحقيق ما يلي

- رعاية مصالح الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لمنفعتهم المشتركة.
- خدمة الاقتصاد الوطني وتعزيزه.
- تطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها.
- ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه واتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية.

8- مجلس الشاحنين الفلسطيني (<http://www.psc.ps>) :

نبذة عن المجلس:

تأسس مجلس الشاحنين الفلسطيني عام 2006، كجمعية غير ربحية تهدف لتلبية احتياجات الشاحنين الفلسطينيين الملحة والناجمة عن الصراع الفلسطيني الطويل، والمساهمة في التنمية الاقتصادية ودعم جهود السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال اتخاذ التدابير اللازمة لتطوير التجارة، وجاء ذلك ضمن إطار تعاون تقني بين عدة أطراف:

- ممول المشروع وهو مكتب المساعدة التقنية للمفوضية الأوروبية (ECTAO).
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الذي دعم المشروع بشكل تقني بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتطوير (UNDP).

- مركز التجارة الفلسطيني (Paltrade) والذي منح المجلس في بداية انطلاقته امتداداً محلياً ودعمًا لوجستياً.

يعمل المجلس حالياً في كل من مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ويصل عدد الأعضاء المنتسبين للمجلس إلى 370 عضواً من كافة مناطق الأراضي الفلسطينية. يدار المجلس بواسطة رئيس المجلس المنتخب وأعضاء مجلس إدارة منتخبين من الهيئة العامة. وتضم الهيئة العامة أعضاء ناخبين (الشاحنين)، وأعضاء لا يتمتعون بكامل الحقوق والواجبات (غير ناخبين) من وكلاء وشركات شحن، مؤسسات ترويج التجارة، بالإضافة إلى جمعيات صناعية ومهنية.

9- مركز التجارة الفلسطيني بال تريد (<http://www.paltrade.org>) :

نبذة عن مركز التجارة الفلسطيني بال تريد :

تعتبر دائرة العضوية من الدوائر الداعمة والمساندة لأعمال ونشاطات الدوائر الفنية العاملة في المركز، حيث تهدف الى التواصل الدائم بين أعضاء الجمعية العمومية للمركز وتلك الدوائر، فمن جهة تتقل وجهة نظر وآراء واحتياجات أعضاء المركز وكذلك ترويج المركز ونشاطاته في أوساط الأعضاء.

الشركات الأعضاء:

أعضاء مركز التجارة الفلسطيني يمثلون العديد من الشركات والمؤسسات الفلسطينية والتي تعتبره من خيرة المؤسسات الاقتصادية والتي تتمتع بمزايا وقدرات عالية من حيث طبيعة النشاط الاقتصادي، وحجم المؤسسة ورأس المال والقدرة التصديرية، وتمثل تلك الشركات الأعضاء غالبية القطاعات الاقتصادية من جهة وكذلك التوزيع الجغرافي على المحافظات كافة.

تمتاز الجمعية من حيث العضوية بما يلي:

- العضوية في بال تريد حق لكل شركة أو مؤسسة عاملة ومسجلة في الضفة الغربية وقطاع غزة أو القدس وتكون نشاطاتها متوافقة مع أهداف وغايات المركز، على أن تنتسب إلى

المركز كعضو عامل بحيث يشغل ممثل الشركة أحد المناصب التالية (رئيس أو عضو مجلس إدارة أو مدير عام أو اقليمي).

- أن توافق الشركة أو المؤسسة خطياً على النظام الاساسي للمركز.
- أن تلتزم الشركة أو المؤسسة بدفع الرسوم المستحقة حسب النظام الأساسي وقرارات مجلس الإدارة.
- أن يتم الموافقة على طلب الانتساب من قبل مجلس الإدارة او لجنة العضوية وبالأغلبية.
- تدار أعمال بال تريد من خلال أعضاء الجمعية العمومية ممثلة بمجلس إدارتها المنتخب
- العضوية غير إجبارية / اختيارية.
- تعمل على خدمة مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني بشكل عام وأعضاء المركز بشكل خاص وذلك انسجاماً ووفقاً لأهدافها.

خدمات يقدمها المركز للأعضاء:

خدمات مباشرة:

- الاستفادة المباشرة من كافة النشاطات التي ينفذها المركز (الترويج للمنتجات الفلسطينية من خلال العديد من النشاطات كالمشاركة في المعارض الدولية والمتخصصة، البعثات التجارية، لقاءات رجال الأعمال، المصدرين والمستوردين، خدمات المراكز التجارية في الخارج، الاستفادة من نقطة التجارة الفلسطينية - Trade Point، والاستفادة من الصفحة الإلكترونية للمركز ومنشورات المركز).
- برامج التدريب المتخصصة والهادفة لرفع كفاءة وقدرة الشركات / المؤسسات الفلسطينية وكافة الخدمات التقنية وخاصة ما يتعلق بتنمية وتطوير القدرات التنافسية للشركة.
- التواصل الدائم والمعرفة والتعرف على المستجدات من خلال نشرة بال تريد الدورية.
- الحصول على المعلومات الاقتصادية والمتعلقة بالأسواق الخارجية.
- المشاركة في اللقاءات وورشات العمل التي ينظمها المركز.

- الحصول على شهادة خاصة بالعضوية.
 - الحصول على معلومات حول الأعضاء والفرص الممكنة والمتاحة وتكوين علاقات بين الأعضاء.
 - الدعوة للمشاركة في نشاطات بال تريد كافة.
 - تكوين علاقات مع وكالات دولية.
 - المشاركة في الوفود المتخصصة والتي يشكلها وينفذها بال تريد.
 - تقديم المعلومات المتخصصة والإجابة عن استفسارات الأعضاء وخاصة في مجال الإجراءات اللوجستية... الخ.
- خدمات غير مباشرة:**
- الاستفادة من كافة النشاطات التي تنفذها دوائر المركز والتي ليس من الضرورة أن يكون العضو مشاركاً بها من خلال تعميم المعلومات والتعرف على الفرص.
 - الاستفادة من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين المركز ومؤسسات مماثلة في الخارج من خلال التسهيلات التي يحصل عليها المركز لأعضائه وللقطاع الخاص الفلسطيني بشكل عام وكذلك من علاقات المركز الدولية والإقليمية.
 - الاستفادة من علاقات المركز مع المؤسسات الرسمية الفلسطينية والمطالب التي يتم تحقيقها في مجال أهداف المركز.
 - الانعكاسات الإيجابية لنشاط المركز وبرامجه في مجال ترويج القطاعات الاقتصادية ذات القدرات التصديرية والتي تتمتع بمزايا تنافسية وإبراز الصورة والانطباع الإيجابي للاقتصاد الفلسطيني.

10- جمعيات الإغاثة الزراعية (<http://www.pal-arc.org>) :

هناك العديد من جمعيات الإغاثة الزراعية والتي تعنى بالعديد من الأهداف والمهام ومنها:

- تطوير وتحسين إنتاجية الأراضي الزراعية والوصول إليها.

- تطوير ودعم نماذج للشراكة ما بين المزارعين والقطاع الخاص.
 - تنميط الإنتاج الزراعي وربطه مع احتياجات المواطنين.
 - تطوير البنى التحتية للأراضي الزراعية.
 - تعزيز جودة المنتج الزراعي والريفي المحلي.
 - تطوير البنية التحتية لسلسلة الإنتاج.
 - تطوير قدرات المزارعين في تلبية متطلبات الحصول على شهادات الجودة لمنتجاتهم.
 - تطوير وتعزيز العلامة التجارية للمنتج الفلسطيني.
 - زيادة الحصة السوقية للمنتج المحلي.
 - تطوير كفاءة وفاعلية منظومة الإرشاد الزراعي.
 - تعزيز البحث العلمي التطبيقي.
 - بناء النماذج الاقتصادية الناجحة.
 - تدريب وتأهيل العاملين بالزراعة وتزويدهم بالمهارات اللازمة في الإنتاج وما بعد الإنتاج.
 - تقوية وتمكين لجان المزارعين.
 - دعم التعاون والتشبيك بين مختلف الفاعلين.
- مما سبق يرى الباحث أن مكونات القطاع الخاص اشتملت على معظم الأنشطة الاقتصادية سواء كانت في المجال الصناعي أو التجاري أو الخدماتي، والتي تسعى ومن خلال الأهداف المرسومة لكل مؤسسة أن يكون لها دور في عملية التنمية الاقتصادية في فلسطين.

3.2.3 دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية:

إن من أبرز المهام والأدوار والمساهمات التي يقوم بها القطاع الخاص هو موضوع البطالة والفقر وإيجاد حلول مناسبة للحد من هذه الظاهرة من ناحية، ومساهمة القطاع الخاص في المؤشرات الاقتصادية من ناحية ثانية.

1- الحد من استمرار التحدي المزدوج (البطالة والفقر):

اتسمت معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية للفترة 1995-2012 بالتقلب الشديد، تبعاً للأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة محلياً وإقليمياً. وتعتبر سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية العامل الحاسم والمؤثر في معدلات التشغيل والبطالة، حيث يتراجع في أوقات الإغلاق والحصار حجم العمالة الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات، ويرتفع حجم ومعدل البطالة بصورة حادة ومفاجئة (صبيح، 2011). وبالرغم من معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة نسبياً في السنوات الأربع الماضية إلا أن معدل البطالة بقي يراوح مكانه على مستوى الأراضي الفلسطينية، أي بقي عند 22%، وإن كان هذا المعدل في قطاع غزة هو أعلى بكثير من مثيله في الضفة. وكما أن معدل البطالة الأعلى هو في فئة الشباب سواء في الضفة أم غزة، بحيث يصل إلى 35% (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الربع الثالث 2012)

وعليه بقي الانتشار الكلي للفقر مرتفعاً في الأراضي الفلسطينية وإن كانت معدلات الفقر في قطاع غزة أعلى منها في الضفة الغربية. ورغم أن الاتجاه العام لمؤشرات الفقر هو في حالة تناقص خلال الفترة 2004-2011، إلا أن نسب الفقر في جميع المناطق لا تزال مرتفعة، حيث بلغت 25.8% عام 2011 بواقع 17.8% في الضفة الغربية، و 38.8% في قطاع غزة. فمؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي في مناطق السلطة للأعوام الثلاثة الماضية، تقدم الدليل الكافي على صحة الرأي القائل بأنه يمكن تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية نسبياً، دون تنمية مستدامة. كما أن هذا النمو لم ينجح في ردم الفجوات التنموية بين المناطق الجغرافية وشرائح المجتمع المختلفة. فهذا النمو يمكن وصفه بأنه نمو غير خالق لوظائف العمل "Jobless Growth". هذا إلى جانب التراجع المتواصل في القدرة الاستهلاكية لدخول المواطنين نتيجة لموجات ارتفاع الأسعار منذ عام 2007، مع بقاء متوسط الأجر اليومي الإسمي في الأراضي الفلسطينية دون تغيير، أي عند 70 شيكلاً يومياً، بين الأعوام 2008-2012.

ومن هنا جاءت أهمية مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي ينتج عنها العديد من المزايا التي تسهم في استكمال الهدف الاجتماعي للهدف الاقتصادي وتحديدا فيما يتعلق بالبطالة والفقر حيث تعتبر قضية البطالة و الفقر من أهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات

الاقتصادية، وذلك انطلاقاً من تأثيراتها الاجتماعية بشكل رئيس والتي تتطلب ضرورة العمل على الحد من انتشارها ومعاناة أفراد المجتمع من تداعياتها، حيث إن الحد منها يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص عمل وزيادة الدخل، وفي هذا الصدد فإن القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دوراً رئيساً في ذلك من خلال المؤسسات والشركات سواء الصغيرة أم المتوسطة منها والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيس لتوفير فرص العمل وزيادة الدخل بما يسهم في الخروج من دائرة البطالة والفقر.

2- مساهمة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية:

يمارس القطاع الخاص دوراً مهماً ومساهمةً فاعلةً في الأنشطة الاقتصادية في فلسطين، وقد ظهر ذلك جلياً في ظل الأزمات المتكررة التي مرت - وما زالت - في الأراضي الفلسطينية وتحديدًا في قطاع غزة. وقد رأى الباحث من الضرورة بمكان الإشارة إلى هذه المساهمات للتأكيد على ضرورة سعي القطاعين الحكومي والخاص لتفعيل العلاقة التكاملية فيما بينهما. وسيتم التطرق لهذا الموضوع من خلال الإشارة إلى مؤثران مهمان هما:

1- مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي.

2- مساهمة القطاع الخاص في التشغيل واستيعاب الأيدي العاملة.

كما سيتم التطرق إلى مساهمة عدة قطاعات اقتصادية لكل مؤشر أعلاه وتحديدًا قطاع الصناعة، التجارة، الزراعة، الإنشاءات، والخدمات باستثناء التعليم والصحة، والتي لها الأثر الكبير في الأنشطة الاقتصادية في فلسطين.

أولاً- مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي والربعي للعامين 2013 - 2014 (سنة الأساس 2010):

تظهر البيانات الصادرة عن التقرير الصحفي للحسابات القومية الربعية (الربع الأول للعام 2014) أن مساهمة القطاعات الاقتصادية المشار إليها أعلاه مجتمعة في الناتج المحلي الإجمالي بفلسطين بنسبة 54.2% انظر الجدول رقم (3). أما في قطاع غزة فقد كانت مساهمة هذه القطاعات في الربع الأول للعام 2014 نسبة 54.1%، وهذا وحسب رأي الباحث يظهر ضعفاً

كبيراً تعاني منه القطاعات الاقتصادية الفاعلة مما يؤكد على ضرورة إعادة النظر في طبيعة العلاقة مع القطاع الخاص ومدى مساهمته في الأنشطة الاقتصادية.

أما في تشغيل القوى العاملة فقد بلغت نسبة التشغيل بفلسطين في القطاع العام 22.9% فيما بلغت 62.4 % في القطاع الخاص حسب جدول رقم (4)، وهذا إن دل فإنما يدل على أهمية وقدرة القطاع الخاص على تشغيل أكبر قدر ممكن من القوى العاملة في فلسطين.

جدول رقم (3)

نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي والربعي للعامين 2013، 2014

القيمة بالمليون دولار امريكي

2014	2013				النشاط الاقتصادي
الربع الاول Q I	الربع الرابع Q IV	الربع الثالث Q III	الربع الثاني Q II	الربع الاول Q I	
5.6	5.6	6.0	5.9	5.7	الزراعة و الحراة و صيد الاسماك
11.8	10.9	12.8	12.2	11.4	التعدين ، الصناعة التحويلية و المياه و الكهرباء
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	التعدين و استغلال المحاجر
8.1	8.6	9.4	9.5	8.4	الصناعات التحويلية
3.5	2.1	3.1	2.5	2.7	إمدادات الكهرباء و الغاز و البخار و تكييف الهواء
0.1	0.1	0.2	0.1	0.2	إمدادات المياه و أنشطة الصرف الصحي و إدارة النفايات و معالجتها
4.6	12.5	10.5	14.2	14.6	الإنشاءات
21.2	19.4	20.8	18.0	17.7	تجارة الجملة و التجزئة وإصلاح المركبات والدراجات النارية
1.0	1.1	1.7	1.5	1.5	النقل و التخزين
1.6	1.6	1.6	1.6	1.5	الانشطة المالية و انشطة التأمين
0.5	0.5	0.5	0.5	0.4	المعلومات و الاتصالات
24.7	22.4	23.5	24.4	21.7	الخدمات
1.5	1.4	0.9	1.6	1.3	أنشطة خدمات الإقامة و الطعام

2014	2013				النشاط الاقتصادي
الربع الاول Q I	الربع الرابع Q IV	الربع الثالث Q III	الربع الثاني Q II	الربع الاول Q I	
4.7	4.0	4.2	4.4	4.4	الأنشطة العقارية والإيجارية
1.1	0.5	0.6	0.8	0.9	الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية
0.5	0.3	0.7	0.2	0.1	أنشطة الخدمات الإدارية و الخدمات المساندة
9.3	8.8	9.5	10.1	8.5	التعليم
4.4	4.4	4.2	4.1	4.4	الصحة و العمل الاجتماعي
0.2	0.5	0.2	0.5	0.1	الفنون و الترفيه و التسلية
3.0	2.5	3.2	2.7	2.0	أنشطة الخدمات الأخرى
22.8	23.2	21.8	21.5	25.2	الإدارة العامة والدفاع
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	الخدمات المنزلية
-1.3	-1.2	-1.2	-1.2	-1.2	خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة
1.0	0.9	0.9	0.8	0.8	الرسوم الجمركية
6.4	3.0	1.0	0.5	0.6	صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	المجموع

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير الصحفي، للحسابات القومية الربعية (الربع الاول 2014)

جدول رقم (4)

مساهمة القطاع الخاص في تشغيل الأيدي العاملة في فلسطين

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	القطاعات
22.9	22.9	22.6	24.7	24.4	25	22.3	القطاع العام
62.4	63.6	64.8	61.4	61.1	58.5	63.5	القطاع الخاص
3	3.1	3	3.4	3.8	4.4	4.9	قطاعات أخرى
11.7	10.4	9.6	10.5	10.7	12.1	9.3	إسرائيل والمستوطنات

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014، مسح القوى العاملة، 2012-2013، فلسطين.

ويمكن الاستدلال على مستوى دور القطاع الخاص الفلسطيني في تحمل أعباء التنمية والصمود بالاستناد إلى العديد من المؤشرات ذات العلاقة.

وعليه فإن الباحث يرى بأن المؤشرات الاقتصادية تعكس الوضع الصعب الذي يعيشه المواطن الفلسطيني، فنسب الفقر ما زالت تراوح ما يزيد عن الثلاثين بالمائة، وكذلك نسب البطالة والتشوهات والاختلالات في العجز في الميزان التجاري، والفجوة القائمة بين الاستهلاك والناتج المحلي الإجمالي، والسياسات الواجب اتباعها لإضفاء طابع الاستقرار الاقتصادي ما زالت خارج نطاق القطاع الحكومي إلى حد كبير، وبالتالي آن الأوان لتبني العديد من السياسات والبرامج لتحقيق الإصلاحات المطلوبة للمضي قدماً نحو تنمية اقتصادية تفي بمتطلبات الواقع الصعب المفروض على أبناء الشعب الفلسطيني، وإن من هذه السياسات تلك التي تعنى بتعزيز مساهمة القطاع الخاص من خلال دوره الفاعل في العملية التنموية ومساهمته في الأنشطة الاقتصادية وتحديداً في التشغيل والناتج المحلي الإجمالي.

لذا فإنه يتوجب اتباع نموذج تنموي اقتصادي يراعي الحقيقة والتباين في ميزان القوى الفاعلة، بإطلاق يد القطاع الخاص لتعزيز المؤشرات الاقتصادية ومساهمة القطاع العام وتدخله المحسوب لا بد وأن يقابله تبني فهم مغاير لطبيعة الظروف والسياسات الحالية.

المبحث الثالث

العلاقة التكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص

3.3.1 واقع العلاقة التكاملية بين القطاعين:

أولاً: مفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص:

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم الشراكة بين القطاع العام والخاص، فحسب البنك الدولي: هي عبارة عن ترتيبات بين القطاع العام والخاص بحيث يقوم القطاع الخاص بالقيام أو توفير جزء من الخدمات أو الأعمال التي تدرج تحت مسؤوليات القطاع العام مع اتفاق واضح على الأهداف المشتركة للتسليم سواء فيما يتعلق بالبنية التحتية أم الخدمات. وهناك من عرفها بترتيبات خاصة بين الكيانات الحكومية والخاصة من أجل تأمين البنية التحتية العامة، مرافق الاتصالات والخدمات ذات الصلة، وتتميز مثل هذه الشراكات بتقاسم الاستثمارات والمخاطر والمسؤوليات والعائدات بين الشركاء، وتختلف أسباب الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولكن عادة ما تشمل التمويل والتصميم والبناء والتشغيل وصيانة البنية التحتية والخدمات العامة (روس، 2004). أما المفوض الأوروبي للسوق الداخلية والخدمات في الفترة من (1999-2004) فريتس بولكشتاين فقد صرح بأنه لا يوجد تعريف شامل للشراكة بين القطاع العام والخاص، ولكنها كالمظلة تغطي مجموعة واسعة من النشاط الاقتصادي، وهي في تطور مستمر. فشراكة القطاعين العام والخاص هي شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص لغرض تقديم مشروع أو خدمة متعارف عليها بأنها تقدم من قبل القطاع العام. وتأتي في مجموعة أشكال متنوعة ومختلفة، ولكن في قلب كل مشروع ناجح مفهوم أن أفضل قيمة مقابل المال يمكن تحقيقه من خلال استغلال كفاءات القطاع الخاص، وتوزيع المخاطر إلى الطرف الأقدر على إدارتها.

وتهدف الشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى الحصول على منافع متبادلة من خلال مشروع مشترك طويل الأجل لتقديم خدمة عامة عالية الجودة تعتمد على أفضل ما لدى القطاع العام والخاص. فشراكة القطاع العام والخاص تقدم مصادر إضافية للاستثمار في القطاعات العامة وإدارة هذه الاستثمارات بكفاءة. وتغطي هذه الشراكات أنواعاً مختلفة من الشراكات التعاقدية

والتعاونية بما فيها المبادرات المالية الخاصة، وإدخال ملكية القطاع الخاص في الشركات المملوكة للدولة وبيع الخدمات الحكومية إلى أسواق أوسع.

ثانياً: مفهوم العلاقات التكاملية بين القطاع الخاص والعام:

من الضروري اختيار السياسات الصحيحة لتشجيع النمو الاقتصادي والتنمية. فالدول التي اعتمدت على الأسواق المفتوحة والحرّة والتنافسية وحافظت على استقرارها الكلي، أنجزت أفضل من تلك التي لم تتبنّ مثل هذه السياسات (فيشر، 1993)، فالأداء العالي لاقتصاديات شرق آسيا يستشهد به كمثال على هذا النجاح. ولكن هناك بعض الدول النامية التي تحركت في الاتجاه نفسه حالياً، بل والأكثر تحرراً، واتبعت السياسات المساندة للنمو ذاتها، ولكنها لم تشهد حتى الآن النمو الاقتصادي السريع المستدام تبعاً لدرجة الثقة والتعاون بين الحكومة وعناصر القطاع الخاص، حيث تعتبر عاملاً مهماً يجب أخذه بعين الاعتبار عند تفسير الفروقات في الأداء الاقتصادي بين دول تتبع السياسات نفسها. فاتباع السياسات الصحيحة مهم ولكن غير كافٍ لتعزيز النمو والتنمية في الدول التي تفتقد إلى العلاقات القوية والفعّالة بين القطاع العام والخاص (مارتن، 2003).

1. تعريف العلاقات بين القطاعين العام والخاص:

تميل معظم الدراسات إلى التركيز على العلاقة الوظيفية بين القطاع الخاص والعام، و/أو بالتحديد على نطاق السياسات والإجراءات المتخذة من قبل الحكومة باتجاه ممارسة الأعمال في أية دولة (برونتي، 1998). فمصطلح علاقة يصف كيفية تطبيق السياسات من قبل موظفي الخدمة المدنية التي توكل إليهم المسؤولية وعناصر القطاع الخاص الذين يجب عليهم الاستجابة لهذه الحوافز، والتفاعل من زاوية الثقة المتبادلة والدعم المقدم. ففي أحد الطرفين، حيث تكون العلاقات والحكومات متعاونة وداعمة، وفي الناحية الأخرى حيث الحكومات المختلة والسلبية العادية، والتي تعتبر القطاع الخاص مجرد مصدرٍ للدخل. وأحد التعريفات الضمنية، حين تكون للحكومات المسؤوليات الوظيفية ذاتها (مثل الاقتصاديات الموجهة نحو السوق) يمكن أن يكون لها علاقات ودية أو غير ودية مع القطاع الخاص. لذا لا يمكن أن يفترض أحد تلقائياً أن علاقات السوق الودية تعني سهولة ممارسة الأعمال التجارية. إضافةً إلى ذلك أن سهولة ممارسة الأعمال يجب أن لا تفسدها المحسوبية. والتي يشار إليها بالتحيز أو المعاملة التفضيلية لعدد معين من الشركات

أو الأشخاص. ولكن العكس، حيث يهدف مؤشر سهولة الأعمال إلى قياس مدى ارتباط القطاع العام بالقطاع الخاص ككل، وليس لجزء ذي امتياز منه. ولقياس ودية العلاقات بين القطاع العام والخاص، تم بناء مؤشر تم تسميته بمؤشر سهولة ممارسة الأعمال (مارتن، 2003).

2- مؤشر سهولة الأعمال:

يتألف مؤشر سهولة الأعمال من أربعة عناصر هي:

- المساندة الحكومية:

يمكن قياس المساندة الحكومية بطريقة واحدة وهي دراسة نمط الإنفاق العام. فعلى سبيل المثال، الاستثمار العام في البنية التحتية، مثل النقل، الكهرباء والمياه والاتصالات، تدعم وتعزز بشكل مباشر إنتاجية استثمارات القطاع الخاص (فيلانويفا، 1991)، لأن قدرة الفرد الاستهلاكية ترتبط مع مؤشرات أخرى كالبنية التحتية الملائمة وإمكانية الاستفادة من البيانات المتاحة لعدد كبير من الدول النامية على مدى العقود الماضية، حيث تستخدم كوثيقة لهذا المكون الفرعي.

- سلوك الحكومة تجاه القطاع الخاص:

للمساعدة في التعرف بطريقة عقلية على سلوك الحكومة، سواء ودية أم غير ذلك، حول كيفية اتصال الحكومات بمشاريع القطاع الخاص، تم تعريف العنصر الثاني. لأن الحكومات الصديقة لرجال الأعمال عموماً لا تفرض الضرائب بشكل مفرط على المشاريع التجارية، خاصة عند وجود طرق بديلة وأكثر كفاءة لزيادة الإيرادات الضريبية، وقد استخدم أعلى معدل من الضرائب الهامشية المفروضة على الشركات كوثيقة لهذا العنصر الفرعي.

- ضمان الأمن للأعمال التجارية

وطريقة أخرى لقياس مدى الودية بين القطاع العام والخاص هو إلى أي مدى تستطيع الحكومات ضمان الأمن للقيام بالأعمال التجارية. فإذا لم يستطع النظام القضائي توفير التكلفة المنخفضة والوسائل المحايدة للفصل في المنازعات أو إذا كان هناك خطر نزع الملكية أو التنصل من العقود من قبل الحكومة، فمن المرجح أن تتسم العلاقات بين القطاعين العام والخاص بالشك والريبة.

- الانفتاح الحكومي والمساعدة:

تشمل العلاقات التعاونية والودية بين الحكومة والقطاع الخاص أيضاً، تبادل المعلومات فضلاً عن الخدمة المدنية والتي تعني الاستعداد والقدرة على مساعدة مجتمع الأعمال التجارية بأكمله في الامتثال للقوانين واللوائح الخاصة بالدول. حتى في الدول التي توجد فيها سياسات صديقة للسوق، حيث يمكنها أن تقوض هذه السياسات بسهولة إذا لم يكن الوصول للمعلومات المهمة متاحاً أو أن يكون على الشركات تكلفة كبيرة للتغلب على العقبات البيروقراطية الحكومية.

إن واقع العلاقة التكاملية يظهر حينما أدركت السلطة الفلسطينية والمنظمات الدولية والدول المانحة أهمية الدور الاقتصادي الذي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص، إلا أن نجاح القطاع الخاص رهن بالتزامات محددة من قبلها وسيؤدي تخلي هذه الأطراف عن التزاماتها إلى محدودية أداء القطاع الخاص، لذا سارعت هذه الأطراف إلى بذل جهود كبيرة من أجل خلق بيئة مشجعة لعمل القطاع الخاص في مجالات متعددة منها: سن التشريعات والأطر القانونية، بناء القدرات، تطوير البنية التحتية والكفاءات الإدارية، توسيع المنافذ التجارية، والعمل على ثقة متبادلة بين القطاع العام والقطاع الخاص، إذ إن ضعف مصداقية الدولة في سن التشريعات أو تنفيذها بغير ما تنطوي عليه يخلق جواً من التردد والقلق بين رجال الأعمال وغيرهم من الفاعلين.

كما وأنه وعند استطلاع عينة من ممثلي القطاعين الخاص والأهلي حول تقييمهم للعلاقة القائمة بين القطاع العام والخاص، تبين أن 46% و 18% من ممثلي القطاعين يعتقدون أن العلاقة مناسبة وتخدم الصالح العام مقابل 40% و 68% يعتقدون غير ذلك، كما أن 66% و 59% من ممثلي القطاع الخاص والأهلي يعتقدون أن القطاع الخاص سيققق المصلحة العامة عندما يحقق أهدافه الخاصة، وهذا يتفق مع نظرة اليد الخفية لدور القطاع الخاص (عبد الرازق و مكحول، 2003).

وعليه فإن الباحث يرى مما سبق بأن واقع العلاقة مع القطاع الخاص و الموقف الرسمي للسلطة الوطنية في علاقتها مع القطاع الخاص هو أنها علاقة شراكة تقوم أساساً على توفير عوامل نجاح القطاع الخاص مقابل أن يفي القطاع الخاص بالتزاماته تجاه الدولة، أي أن العلاقة تكاملية وليست تنافسية، حيث يقوم القطاع الخاص بقيادة عملية التنمية الاقتصادية، وتقوم السلطة

بتوفير البنية التحتية المطلوبة مثل سن التشريعات والقوانين النازمة لعمل القطاع الخاص لتشجيعه على القيام بدوره المناط به.

3.3.2 آفاق تطوير العلاقة التكاملية بين القطاعين:

إن مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني - من وجهة نظر الباحث - في التنمية الاقتصادية ومشاركته في العديد من المؤشرات الاقتصادية كالقيمة المضافة والاستثمار والتكوين الرأسمالي الثابت واستيعاب القوى العاملة وغيرها من مؤشرات يؤكد علي ضرورة تطوير العلاقة التكاملية مع القطاع العام ولكل قطاع منهما دور لا بد وأن يقوم به لتعزيز هذه العلاقة وتطويرها.

فالدور المطلوب من السلطة لإيجاد ثقة متبادلة بين القطاعين العام والخاص يتمثل في:

- مواصلة الجهود لتهيئة البيئة القانونية والإجرائية.
- توفير السلع والخدمات العامة.
- إصلاح النظام السياسي القائم (الفصل بين السلطات الثلاثة).
- الاهتمام بمبادئ المساواة والشفافية.
- تعزيز البناء المؤسسي السليم في جميع مستويات القطاع العام.
- إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية بما يتوافق مع المصلحة المباشرة للقطاع الخاص.

أما الدور التكاملي المطلوب من القطاع الخاص فيتمثل:

- تفعيل دور مؤسسات القطاع الخاص بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية.
- التغلب على المعوقات التي تعيق عمل القطاع الخاص من خلال التنسيق مع مؤسسات القطاع العام.
- المساهمة في خلق فرص عمل وتشغيل عدد كبير من القوى العاملة الفلسطينية.
- تطوير وتوسيع النشاطات الإنتاجية بما يخدم تحديث هذه القطاعات.
- تعزيز الاستثمار بكافة أشكاله وأنواعه.
- تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية.

3.3.3 المشاكل والمعوقات التي تواجه تطور العلاقة التكاملية بين القطاع العام والقطاع الخاص:

نكتفى هنا فقط بالإشارة إلى بعض المعوقات والمشاكل التي قد تتسبب في ضعف العلاقة التكاملية بين القطاع العام والقطاع الخاص الفلسطيني.

أولاً- المشاكل والمعوقات الذاتية:

- المشاكل والمعوقات بالتسهيلات الائتمانية و التمويل (نصر الله، 2005)
- المشاكل المتعلقة بالخبرة وغياب التنظيم (ابو ظريفة، 2006)
- المشاكل المتعلقة بغياب السياسات والتشريعات والقوانين (الصوراني، 2005)
- الصعوبات الإدارية والتنشغيل.
- التشوهات الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني.
- ضعف الأداء الحكومي.

ثانياً- المشاكل والمعوقات الناتجة عن سياسة الاحتلال:

- الحصار الإسرائيلي والآثار المترتبة عليه.
- سياسة المعابر التعسفية والإغلاقات المتكررة.
- غياب الاستقرار السياسي (عودة، 2013).

ملخص:

يتميز القطاع الخاص بدور رئيس في عملية التنمية الاقتصادية الفلسطينية لمساهمة الفعالة في كافة المؤشرات الاقتصادية، و لما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة في سبيل تحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة، وما يرافق ذلك من عمليات التجديد ونقل التكنولوجيا من أجل أن تسهم في تطوير قدراته الإنتاجية، وتعزز من دوره في النشاط الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس فإن تطوير مكانة وأداء القطاع الخاص يعتبر قضية جد مهمة يتوجب أن تركز عليها السياسات الاقتصادية للسلطة بما ينعكس إيجاباً على النشاط الاقتصادي، إذ إن ذلك يستدعي ضرورة وضع استراتيجية مثلى لتطوير القطاع الخاص تعكس الفهم الصحيح والتصور الواضح لآليات وسبل تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وعلى هذا الأساس فإن تطوير القطاع الخاص يعتبر قضية مهمة للغاية سواء من جانبها الاقتصادي أم الاجتماعي، ولا يكون ذلك إلا من خلال إحداث نقلة نوعية في طبيعة العلاقة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص بحيث تعكس هذه العلاقة نوعاً من التكامل في النشاط الاقتصادي يخدم كلا القطاعين، ويؤسس لنمو ديناميكي للقطاع الخاص الذي يتمكن بذلك من الحصول على فرص أوسع لتوسيع نشاطاته ومن ثم تعزيز مكانته وأدائه بما يعود بالفائدة على النشاط الاقتصادي. وقد تكون الخطوة الأولى في هذا الإطار هي تحديد أدوار القطاعين فإذا أنيط بالقطاع الخاص دور رئيس في إيجاد مداخل للتنمية الاقتصادية في ظل الوضع القائم فعلى القطاع العام دور رئيس في المحافظة على القانون والأمن ووضع الإطار التنظيمي لمؤسسات القطاع الخاص وتقديم الخدمات كالتعليم والصحة والبنى التحتية وبمعنى آخر إن القطاع العام هو الداعم المباشر للقطاع الخاص حتى يتم ضمان نجاح العملية التنموية التي ستحقق الأهداف المرجوة منها.

الفصل الرابع

التجارب الدولية وطبيعة العلاقة مع القطاع الخاص

المقدمة:

عاش الفلسطينيون ربحاً من الزمان - ولا يزالون - يعانون من وطأة الاحتلال والتحكم بمقدرات الاقتصاد الفلسطيني مما أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والتبعية السلبية للاقتصاد الإسرائيلي، حتى بات الكل الفلسطيني يتطلعون إلى نموذج تنموي يحقق لهم آمالهم وطموحاتهم، وهو ما حققته شعوب أخرى، وجدت فيها رجالاً ولاؤهم الأول لنهضة بلادهم سواء أكانوا في الحكم أم في المعارضة. وعلى الرغم من صعوبة انتزاع تلك النماذج من سياقها وتطبيقها على الواقع الفلسطيني، لاعتبارات تتعلق بخصوصية كل حالة، إلا أن الخيط الناظم لتلك النماذج يكشف عن بعدين مهمين يكمل أحدهما الآخر؛ قيادة وطنية ذات رؤية وقرار، وشعب واع يؤمن بقدراته ويتطلع نحو غد أفضل، بالعمل للخلاص من الاحتلال، والاعتماد على القدرات الذاتية بين جنبات الوطن.

ولقد تم تناول العديد من التجارب الدولية ودور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في هذه البلدان كونه القادر على إيجاد فرص عمل وتطوير منتجات، ويسهم في زيادة الرخاء في المجتمعات، وفي السياق أيضاً التعرف إلى دور الحكومات في مساندة القطاع الخاص، فهي تضع وتوضح قواعد وأنظمة وقوانين يتم إنفاذها على الجميع دون تمييز ليتمكن رواد الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص من تنمية شركاتهم التي تمثل محركات النمو في معظم اقتصاديات العالم.

فتجربة تركيا التي تضاعفت الصادرات فيها أكثر من 4 مرات في 10 سنوات، و ماليزيا.. العدالة الاجتماعية سر النهضة فيها، و البرازيل.. من الإفلاس إلى سادس قوة اقتصادية عالمياً، ومصر وبقاء مؤسسات الدولة الاقتصادية دون تقدم ملموس باتجاه مراحل التطور للدول المشابهة لها. أمام هذه التجارب وطبيعتها ودور الحكومات ومؤسسات القطاع الخاص وطبيعة العلاقة بينهما، فإننا نحاول أن نستشرف ونستفيد من هذه التجارب علنا نستطيع السير وفق بعض السياسات الاقتصادية الناجحة والتي حققت قفزات اقتصادية نوعية في حقبة قصيرة من الزمن.

ويتكون الفصل من المباحث التالية:

المبحث الأول: تجربة تركيا.

المبحث الثاني: تجربة مصر.

المبحث الثالث: تجربة ماليزيا.

المبحث الرابع: تجربة البرازيل.

المبحث الاول

تجربة جمهورية تركيا

أثبت الاقتصاد التركي أداءً ممتازاً بفضل معدل نموه المطرد خلال السنوات الثماني الأخيرة. ساعدت استراتيجية الاقتصاد الكلي السليمة مع السياسات المالية الحصيفة، والإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تم تطبيقها منذ 2002 على دمج الاقتصاد التركي في العالم المعولم، وفي الوقت نفسه على تحويل الدولة إلى واحدة من كبرى الدول المستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقتها.

ولقد مهدت الإصلاحات الهيكلية، التي تم إقرارها نتيجة لعملية طلب تركيا الانضمام للاتحاد الأوروبي، الطريق لتطبيق تغييرات شاملة في عدد من المجالات. وتمثلت الأهداف الرئيسية من هذه الجهود في زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد التركي من أجل تعزيز كفاءة القطاع المالي ومرونته، إضافة إلى إرساء نظام الضمان الاجتماعي على أساس أكثر قوة. في الوقت الذي عززت فيه الإصلاحات الهيكلية من أساسيات الاقتصاد الكلي للدولة، حقق الاقتصاد نمواً من خلال معدل نمو للناتج الإجمالي المحلي الحقيقي السنوي حيث بلغ متوسطه 5 % على مدار العقد المنصرم بين عامي 2002 و 2012 (العادلي، 2013).

لقد ساهمت أيضاً التحسينات الملحوظة التي شهدها الاقتصاد التركي في تعزيز التجارة الخارجية، بينما وصل حجم الصادرات إلى (153) مليار دولار أمريكي مع نهاية عام 2012 بعد أن كان 36 مليار دولار أمريكي في عام 2002.

تجدر الإشارة إلى أن التحسينات المهمة التي تم إنجازها في هذه الفترة الزمنية الوجيزة، قد دفعت تركيا ليتم تسجيلها في المقياس الاقتصادي العالمي كالاقتصاد ناشئ استثنائي، إلى جانب احتلالها المركز السادس عشر من بين أكبر الاقتصاديات على مستوى العالم وسادس أكبر اقتصاد بالمقارنة بدول الاتحاد الأوروبي، وذلك وفقاً لإحصاءات إجمالي الناتج المحلي (على أساس تعادل القوة الشرائية) في عام 2012.

وقد تركزت هذه التحسينات والتي كان للقطاع الخاص التركي دور محوري وبارز فيما يلي:

1- بناء مؤسسات مهنية في مجال صنع السياسات الاقتصادية:

لم يؤد تبني برنامج الإصلاح الاقتصادي والهيكلي في تركيا في العام 1980 إلى انسحاب الدولة من الاقتصاد، وإنما استتبع ذلك إعادة صياغة دورها مع الاحتفاظ بقدر كبير من الأهمية (اونيش، 1994)، حيث دخلت تركيا إلى مرحلة جديدة من التخطيط بأجندة معلنة للتحويل الصناعي المتزامن مع التحرير الاقتصادي، وقد عمد صانعو السياسة التركية إلى استنساخ النموذج الشرق آسيوي وتحديدا الكوري والياباني للدولة الموجهة للتنمية والاستثمار العام والخاص على حد سواء (Barkey, 1990).

كانت برامج الدولة التصنيعية تدار من ثلاث جهات:

- هيئة التخطيط القومي.

- وزارة المالية.

- وزارة التجارة.

إلا أن هذه المؤسسات الاقتصادية عانت من تفسخ وفقدان الاستقلالية نتيجة تعاقب حكومات ائتلافية غير مستقرة بدءا من السبعينيات علي الحكم في فترات قصيرة على نحو حدا بهذه الائتلافات إلى بناء شبكات زبونية داخل الجهاز الإداري قوضت فاعليته وقللت من اتساق وتماسك سياساته (Haper, 1988)، إلا أنه وطوال عقد الثمانينيات تركزت صلاحيات هذه المؤسسات في مكتب رئيس الوزراء زمن أوزال وقرب هذه الأجهزة منه، ونجح في دعم استقلالية هذه المؤسسات وحصنها من المصالح الخاصة وجهازها بموارد بشرية ومالية أفضل وصلاحيات أكثر اتساعا، واتبع أوزال أسلوب تنشئة جيل جديد من التكنوقراط على شاكلة (مدرسة شيكاغو) التي تولت إدارة الاقتصاد في شيلي (Haggard , 1995).

وبذلك فقد شهدت المؤسسات الاقتصادية التابعة للدولة جملة من السياسات اشتملت على إعادة هيكلتها وتهيئة وحدات فعالة وكفؤة داخل البيروقراطية الحكومية مع تنظيم القطاع الخاص المطلع بالنشاط التصديري، وقد أفضت هذه الإصلاحات إلى تبني سياسات تتيح إعادة توجيه

القطاع الصناعي للخارج، كما أنهت إعادة الهيكلة الاعتماد التاريخي على السلع الأولية لصالح الصادرات المصنعة (عادلي، 2013)

2- دعم مؤسسات القطاع الخاص:

لم تقتصر الإصلاحات كما أشرنا على الأجهزة والمؤسسات الحكومية بل تعدتها إلى إيجاد أطر مؤسسية جديدة تربط بين الدولة والقطاع الخاص والذي يعتبر المكون الآخر لمؤسسات الدولة الرفيعة، حيث تدخلت الدولة في تنظيم شركات القطاع الخاص إما بصورة فردية كحال شركات التجارة الخارجية، أو جماعية كما هو الحال مع اتحادات المصدرين وذلك بهدف توليد مزايا للمنتجين الوطنيين للمنافسة في الأسواق العالمية، حيث سعت الدولة آنذاك إلى محاكاة تجارب شرق آسيا خصوصا كوريا الجنوبية واليابان، إذ اضطلعت شركات ضخمة بالتسويق للصادرات (Dicle, 1992)، وقد سعت تركيا إلى تركيز الصادرات في عدد محدود من الشركات الضخمة من خلال توفير حوافز ومزايا خاصة لهذه الشركات بمعيار حجم مبيعاتها بالخارج، ففي عام 1980 تحدد مبلغ (15) مليون دولار ثم في 1984 تم رفعها إلى (30) مليون وفي 1991 إلى (100) مليون، واتخذت الحوافز على شكل إعفاءات ضريبية إضافية تصل قيمتها من 4 إلى 6%، وإعفاء الواردات من المواد الأولية والآلات من الجمارك، بالإضافة إلى السماح لهذه الشركات بالاقتراض من الأسواق المالية الأجنبية، وقد نجحت هذه الشركات من زيادة نصيبها من إجمالي الصادرات من نصيب متواضع 5.8 % في 1980 إلى 29.31% من إجمالي الصادرات (63 مليار دولار) عام 2004، تجدر الإشارة إلى أن مجلس المصدرين الأتراك أعلن في 1 يناير 2015 أن قطاع التصدير في تركيا خلال عام 2014 قد نما بنسبة 4% مقارنة مع العام الذي قبله، ليصل الدخل الإجمالي من الصادرات إلى 157.6 مليار دولار، وهي أعلى قيمة للصادرات السنوية في تاريخ تركيا.

3- تحرير التجارة مع تجنب تقويض التصنيع:

شهد الاقتصاد التركي في الثمانينيات تحريرا متدرجا للتجارة بهدف تغيير الأسعار النسبية لصالح إعادة توجيه التصدير لشركات القطاع الخاص، وكان الهدف وراء التدرج والتفاوت بين القطاعات الصناعية المختلفة هو تجنب تقويض البنى التحتية الصناعية الوطنية، فاستمرت الحماية بل زادت في بعض الأحيان للعديد من الصناعات الحساسة بما فيها الصناعات التصديرية كالمنسوجات والملابس، إذ يتم فرض أقل معدلات الحماية على الواردات من المواد الأولية

والوسيط وأعلاها على المواد المصنعة، ففي عام 1990 كانت الحماية الاسمية والفعلية للمواد الأولية 10.86% و 16.5% على الترتيب مقابل 18.27% و 29.27% على الترتيب على المواد التعدينية والطاقة، بينما كانت الحماية الاسمية والفعلية للمواد المصنعة 36.27% و 50% على الترتيب (Togan,2005) وهو ما يعنى تخفيض تكلفة حصول الصناعات التركية على مدخلات الإنتاج مع حمايتها من المنافسة من خلال حماية فعلية مرتفعة، وقد استمر نهج التحرير التدريجي للتجارة حتى منتصف التسعينيات، إذ دخل الاتحاد الجمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في 1996، وهو ما تمخض عنه إزالة جميع أشكال الحماية الجمركية وغير الجمركية لتيسير التجارة بين الطرفين (Ibid p100-101) وبحلول هذه المرحلة أثمرت السياسة التجارية التركية عن إعادة توجيه القطاعات الصناعية كثيفة العمالة نحو التصدير.

4- تفعيل برامج حوافز الاستثمار:

لقد احتفظ نظام الحوافز بزحمه في التسعينيات من خلال إصدار عدد كبير من الشهادات للمشروعات المستفيدة من الحوافز حيث تم اصدار ما يزيد عن 38971 شهادة في الفترة 1990-2001، وعلى الرغم من توسع برامج حوافز الاستثمار في التسعينيات إلا أنها مرت بإعادة هيكلة ملحوظة خصوصا في الحوافز الموجهة للصناعات التصديرية إلى أن تكون حوافز غير مباشرة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها: تحول بعض الامتيازات إلى مصادر ريعية لتكسب المصدرين (Ersel,2008) وهو ما ظهر جليا باسم الصادرات الخيالية، حيث قصد منها الحصول على دعم الدولة من دون نشاط حقيقي كما أن الحد من الحوافز المباشرة أتى استجابة إلى الالتزامات التركية في إطار اتفاقية الجات التي انضمت إليها تركيا في 1982 وقد تم التحول من الحوافز المباشرة إلى تلك غير المباشرة من خلال التخفيضات الجمركية، برامج التمويل والتأمين، و مساعدات في مجالات التسويق والبيع.

5- مساندة مؤسسات القطاع الخاص:

شهد عقد التسعينيات تغيرا نسبيا في مصادر القدرة المؤسسية للدولة من أجل إعادة هيكلة الصادرات، إذ ظهر جليا دور المؤسسات المساعدة في أوساط القطاع الخاص وكان ثمة نموذجان لهذه المؤسسات هما:

- بنك تمويل الصادرات التركي:

بعد إلغاء أشكال الدعم المباشر تم إنشاء بنك تمويل الصادرات في 1987 كإطار مؤسسي بديل لتوفير الائتمان منخفض التكلفة للمصدرين وهو بنك مملوك للدولة بالكامل، وقد أدى البنك دورا جوهريا في تقديم الائتمان والضمانات للمصدرين، حيث تشير تقارير البنك الدولي للعام 2007 بأن بنك تمويل الصادرات احتفظ بأعلى نسبة ائتمان لإجمالي الأصول بين سائر البنوك التركية العاملة، ولعل هذه الملاحظة تبرز الدور التنموي الذي لعبه البنك في تصحيح أحد المثالب التي شابت النظام المصرفي التركي والمتمثلة في انخفاض الائتمان كنسبة من الأصول (البنك الدولي، 2005).

- اتحادات المصدرين (عادلي، 2013):

يعتبر اتحاد المصدرين نموذجا واضحا للمؤسسات المساعدة في تجميعه للمنتجين من القطاع الخاص على أساس جغرافي أو قطاعي من أجل التعاون والتنسيق والتعبئة المشتركة للموارد بين شركات القطاع الخاص والدولة، وتأتي أهمية هذا الاتحاد من حيث:

- طبيعة العلاقة التخصصية مع وزارة التجارة الخارجية وإدارة سياسات التجارة والتصدير.
- تجميع وتمثيل مصالح القطاعات المصدرة.
- تميزه بصلاحيات تنظيمية وتحديدًا في مجالات توزيع حصص المصدرين وتسجيل المصدرين وتخصيص الدعم الحكومي الموجه للمصدرين.
- تعبئة الموارد وتقديم خدمات خاصة للشركات الأعضاء في مجالات التنمية والتطوير والبحث الاقتصادي والخدمات الاستشارية والعلاقات العامة ودعم برامج التدريب.
- توفير المعلومات عن الأسواق الأجنبية والإجراءات الإدارية ذات الصلة للمنتجين.

6- الإصلاحات المؤسسية في مجال الاقتصاد الكلي:

بحلول بداية القرن الواحد والعشرين كان الاقتصاد التركي قد مر بتغيرات جذرية جعلته أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي بعد مرور عقدين من التحرير الاقتصادي، فبينما خاضت المؤسسات العاملة في مجال السياسات التصديرية كثيرا من الإصلاحات، بقيت المؤسسات

المتخصصة بإدارة سياسات الاقتصاد الكلى مفتقرة للإصلاح وهو ما تمخض عنه أزمات مالية متكررة أدخلت الاقتصاد التركي في دورات ركود حادة انتهت بأسوأ أزمة في تاريخ تركيا في 2001 وعليه تم إدخال تغييرات جذرية وواسعة على الأطر المنظمة لسياسات مالية الدولة مثل ضمان استقلالية البنك المركزي في إدارته للسياسات النقدية عن وزارة المالية، والالتزام بمعايير الاتحاد الأوروبي وتحديدا في الشفافية والمساءلة في إدارة المالية العامة للدولة حسبما تفيد تقارير الاتحاد الأوروبي السنوية (2008، 2002)، وقد انعكست هذه الإصلاحات في السياسات والمؤسسات على استقرار بيئة الاقتصاد الكلى للمستثمرين، وما من شك في أنها تقف مفسرة ولو جزئيا للنمو الاقتصادي المرتفع في الفترة بين 2002 و 2007 أي قبيل الأزمة المالية العالمية.

7- بناء القدرات المؤسسية في مجالات المواصفات والاعتماد والجودة:

بدأت الإصلاحات المؤسسية في المواصفات والاعتماد والجودة مع دخول الاتحاد الجمركي التركي مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ في 1996، وذلك لضمان اندماج المنتجات التركية بالكامل في السوق الداخلية الأوروبية (Vogel, 2002) الأمر الذى دعا الى إعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات القائمة وتحديدا هيئة المواصفات التركية وهى هيئة تابعة لاتحاد الغرف التجارية والصناعية التركية مما أدى إلى انعكاسات إيجابية على أداء الصادرات التركية في الأسواق الأوروبية.

8- برامج دعم الشركات متوسطة وصغيرة الحجم:

تمثل الشركات متوسطة وصغيرة الحجم الجزء الغالب من القطاع الخاص التركي (شركات لأقل من 500 عامل) وقد كان نصيب هذه الشركات في القطاع الصناعي التركي 99.92% في 2002 (Muhittin, 2006)، وقد كانت مشاكل هذه الشركات تتمثل في نقص الموارد والمعرفة عن الأسواق الخارجية (Tanriover, 2006)، وقد ذهب تقرير للاتحاد الأوروبي (2002) بقوله: إن أكبر معوقات لنمو الشركات متوسطة وصغيرة الحجم في تركيا هو صعوبة الحصول على التمويل وضعف الاستثمار في رأس المال، وعدم حداثة وسائل الإنتاج وضعف الوصول للتكنولوجيا الحديثة.

وفي إطار مواجهة هذه التحديات سعت الدولة للتدخل منذ بداية التسعينيات إلا أن تدخل الدولة شهد توسعا كبيرا مع بدء عملية الاندماج مع الاتحاد الأوروبي وتجلّى التأثير الأوروبي في وجوه ثلاثة: أولها، تحرير التجارة بالكامل مع دول الاتحاد الأوروبي الأمر الذي حفز الدولة التركية إلى التدخل لدعم قدرة القطاع الخاص على التنافس على الصعيد المحلي والخارجي، وثانيها، إن دعم الشركات متوسطة وصغيرة الحجم كان ضمن البرامج المسموح بها في إطار الاتحاد الجمركي وتحديدًا في دعم هذه الشركات في تحسين الجودة وزيادة الإنتاج والاستجابة لاحتياجات هذه الشركات في مجالات تنمية المنتجات وزيادة التشغيل، وأما ثالثها فهو وجود سياسة صناعية تركية تتسع لتشمل هذه الشركات. وقد شهدت برامج دعم الشركات متوسطة وصغيرة الحجم نقلة نوعية منذ عام 2003 مقارنة بالثمانينيات والتسعينيات وهو ما يتضح من حجم ونطاق عمليات هيئة تنمية ودعم الشركات متوسطة وصغيرة الحجم إذ بلغ إجمالي إنفاق الدعم لهذه الهيئة في الفترة (1990-2002) 20.5 مليون دولار مقابل 248.5 مليون بين 2003-2005، بمعنى أن الإنفاق ارتفع بمقدار 1212% في عامين (Tanriover , p 399).

يضاف إلى ذلك حرص الحكومة التركية على إيجاد أطر جديدة للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ففي 2004 أطلقت هيئة تنمية الشركات المتوسطة والصغيرة خارطة طريق للوقوف على حاجات هذه الشريحة، وشارك في هذه المبادرة نحو أربعين ألف شركة متوسطة وصغيرة الحجم (European union , 2005).

ويرى الباحث أن نجاح جهود تركيا (1983-2010)، قد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بدور الدولة من خلال ترتيبات مؤسسية جمعتها مع القطاع الخاص الذي كان له الأثر الملموس في اتساع التحرير الاقتصادي، وإعادة هيكلة الصادرات، وإتاحة الميزة التنافسية في الأسواق العالمية، ولعل من يطلع على التجربة التركية وطبيعة العلاقة التكاملية ما بين القطاع العام والخاص يخلص إلى عدد من التوصيات التي قد تستفيد منها بعض الدول وتحديدًا فلسطين. فبناء مؤسسات مهنية في مجال صنع السياسات الاقتصادية، تحرير التجارة مع تجنب تقويض التصنيع، تفعيل برامج حوافز الاستثمار، مساندة مؤسسات القطاع الخاص من خلال بنك تمويل الصادرات، بناء القدرات المؤسسية في مجالات المواصفات والاعتماد والجودة، و برامج دعم الشركات متوسطة وصغيرة الحجم، قد تسهم جميعها في تعزيز العلاقة التكاملية بين القطاعين العام والخاص الفلسطيني والاستفادة من هذه التجربة في ظل تجارب عديدة ومتنوعة.

المبحث الثاني

تجربة جمهورية مصر العربية

الفترة الأولى (1990-2004):

تعرضت مصر إلى أزمات عديدة كان أشهرها الأزمة المالية نهاية الثمانينيات، حيث تمثلت في عجز متزايد للموازنة العامة بلغ 20% من الناتج المحلي الإجمالي (Waterbury, 1992)، في حين ارتفع التضخم إلى 30% سنوياً، ولامس الدين العام قرابة 45 مليار دولار، وقد شارفت الدولة المصرية على إعلان الإفلاس نتيجة عجزها عن خدمة الدين العام الخارجي في 1989 (سليمان، 2005)، وفي ظل هذه الظروف تبنت الحكومة المصرية برنامجاً للإصلاح الاقتصادي والتحول الهيكلي تحت رعاية صندوق النقد والبنك الدوليين مصحوباً بإلغاء ما يقرب من 50% من الدين الخارجي بين 1990 و 1994 وإعادة جدولة النصف الآخر مقابل الإقدام على خطوات لتحرير الاقتصاد وتشجيع القطاع الخاص وخصخصة القطاع العام (Richard, 1999)، وقد تميز قطاع الصناعة في التسعينيات بحالة من النمو السريع، حيث ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من 12% في الفترة 1980-1985 إلى 25% في 1997 ثم 27% في 1999 (البنك الدولي، 2005) ولعل الاستثمارات الخاصة في قطاع الصناعة بين 1990 و 2008 تقف مؤشراً إضافياً لنمو هذا القطاع منذ التسعينيات على نحو يكشف أن القطاع الخاص الصناعي تحديداً قد نما بمعدلات مرتفعة بلغ متوسطها 7% في الفترة ذاتها، ورفع القطاع الخاص نصيبه من العمالة الصناعية الكلية من 35% في 1980 إلى 55% في 1990 وصولاً إلى 76% في 2000 (وزارة الصناعة، 2004).

سمات مؤسسات الدولة الاقتصادية:

1- الجمود المؤسسي: ظلت مؤسسات الدولة الاقتصادية حبيسة التركيبة الاشتراكية التي عكست هيمنة القطاع العام في مجال الصناعة والتجارة في الستينيات والسبعينيات، وقد ظلت هياكل وقدرات وصلاحيات أجهزة الدولة الاقتصادية كما هي دون تغيير

على الرغم من التغير الناتج عن نمو القطاع الخاص في التسعينيات (وزارة الصناعة، 2002).

2- التفكك والتشتت المؤسسي: فخلافاً لتركيا في الثمانينيات، إذ تم تجميع سياسات التجارة وسعر الصرف وحوافز التصدير لتكون تحت إدارة جهاز واحد، فإن الحالة المصرية لم تشهد هذا القدر من تركيز الإدارة، حيث استمر نمط التصنيع الموجه للسوق المحلي مع التحرر الاقتصادي المتدرج ومن ثم لم ينعكس النمو الصناعي على إعادة هيكلة الصادرات.

3- غياب أطر مؤسسية توصل الدولة بالقطاع الخاص: وهو مطلب ناتج عن النقطتين السابقتين، حيث أدى ذلك إلى عدم وجود قنوات مؤسسية للتواصل مع المنتجين المصريين، وهو ما يعنى إعاقة تدفق وجمع المعلومات اللازمة للتخطيط، ومن ثم إضعاف قدرات الدولة لمتابعة وتقييم السياسات المتبعة، وبعيدا عن بعض أشكال التمثيل التقليدية المعترف بها من الدولة كالاتحادات الصناعية والغرف التجارية لم يتم تشكيل أي كيانات خاصة تعنى بالمصدرين، وظلت قنوات التواصل معهم مقتصرة على العلاقات الشخصية وغير الرسمية (سليمان، 2008) وهو ما أفضى إلى أمرين هما تشوه تدفق المعلومات لدى أجهزة الدولة المنوط بها صياغة وتطبيق السياسات الاقتصادية، وكذلك زيادة مخاطر الفساد واستغلال موارد الدولة بحكم قرب الشبكات الشخصية والعائلية.

الفترة الثانية (2004 - 2011):

نرصد في هذه الفترة التغيرات التي طرأت على مؤسسات الدولة الاقتصادية وعلاقتها بمؤسسات القطاع الخاص وتحديد القطاعات التصديرية وأثرها على مسار التنمية في مصر في شق زيادة الصادرات وزيادة الاستثمار في بناء القدرات والخبرات الإدارية والبشرية.

أولاً- المؤسسات الصناعية للسياسات:

1- وزارة التجارة والصناعة:

تم إعادة هيكلة وزارتي الصناعة و التجارة في العام 2004 لتصبح وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، حيث ضم الهيكل الجديد إدارة سياستي التجارة الخارجية والتصنيع.

2- صندوق دعم الصادرات:

يهدف الصندوق إلى دعم تسويق المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية، ومساعدة المنتجين على زيادة قدرتهم التصديرية من خلال اجراء بحوث عن التسويق ومساائل أخرى فنية، وعلى الرغم من صدور قانون دعم الصادرات رقم 155 لسنة 2002 إلا أن الوزن النسبي لهذا الدعم ظل محدودا للغاية سواء نسبة الدعم لإجمالي الدعم الحكومي ام لإجمالي الصادرات، إذ لم تتجاوز متوسط الدعم 1.8% فحسب من قيمة الصادرات بين 2001 و 2008 في حين أن برنامج الدعم التركي تجاوز 25-30% من إجمالي الصادرات للفترة نفسها (عادلي، 2013)

3- هيئة المواصفات والجودة:

شهدت نظم المواصفات والجودة المصرية محاولات للإصلاح بهدف تحقيق تجانس أكبر بين المواصفات المصرية والعالمية في خلال التسعينيات، حيث أصبحت جودة المنتجات المصنعة هي جوهر استراتيجية التنمية الصناعية في مصر، من خلال تشديد الرقابة الصناعية وضمان التزام المصانع بالمعايير المصرية والدولية (عادلي، 2013).

واستنادا لما سبق فإن تجانس المواصفات المصرية والعالمية لم تشهد برنامجا شاملا للتحقيق إلا في عام 2005 وذلك من خلال مشروع مشترك بين الهيئة العامة للمواصفات ومركز تحديث الصناعة، ولعل أول خطوة معلنة كانت استخدام المواصفات كأداة لتحفيز التصدير.

4- مركز تحديث الصناعة وشراكته مع القطاع الخاص :

ساهم القطاع الخاص بميزانية إنشاء هذا المركز مع الحكومة المصرية والاتحاد الأوروبي حيث يهدف إلى مساعدة وتدعيم تنافسية شركات القطاع الخاص، وخصوصا الصغيرة منها ومتوسطة الحجم في خضم التحول نحو اقتصاد السوق (التقرير السنوي للمركز، 2008)، وكذلك

الإشراف على مجالات عدة لتنمية الصناعات الوطنية ودعم الصادرات من خلال الأنشطة التسويقية والمساعدات الفنية والمالية، يضاف إلى خصائص مركز تحديث الصناعة أنه قد اتخذ هيئة شراكة بين القطاع الخاص والحكومة المصرية وهو ما يضيف بعداً آخر لوظيفته.

وعلى الرغم من أن المركز امتلك العديد من الخصائص الإيجابية إلا أنه يعاني من بعض العوائق التي تحول دون أن يصبح أداة فاعلة لصياغة وتطبيق سياسة دعم الصادرات وذلك لسببين: أولهما أن موازنة المركز ومنذ إنشائه في العام 2000 لم تتحسن، إذ تمثل ما لا يتجاوز عن 0.7% فقط من متوسط الصادرات بين 2002 و 2007، وثانيهما كون أن المركز هو المصدر الأساسي فقط لتقديم خدمات داعمة للتنافسية الصناعية الوطنية.

ثانياً- أداء الصادرات المصرية:

اعتبر الرئيس السابق حسني مبارك التصدير مسألة حياة أو موت في أحد خطابه أمام البرلمان في 1999 و 2002، حيث تم تمرير قانون تنمية الصادرات رقم 155 لسنة 2002 بهدف إزاحة العوائق التي تواجه توسع الصادرات المصرية وفتح أسواق خارجية، وأنشئ صندوق لدعم الصادرات بمقتضى هذا القانون وكذلك تفعيل مركز تحديث الصناعة الذي أنشئ سنة 2000 ليعمل كمقدم لخدمات لقاعدة واسعة من الشركات والمصانع سواء في مجال التصدير ام الأسواق المحلية مما أحدث تغيراً إيجابياً في السجل التصديري لمصر كما هو موضح في الجدول رقم (5)

جدول رقم (5)

معدل الصادرات المصرية حتى عام 2010

المتوسط السنوي	2000-1990	2010-2000
معدل نمو الصادرات الإجمالية	4.05	18.75
معدل نمو الصادرات الصناعية	5.03	24.49
معدل نمو الصادرات النفطية	9.68	22.47
معدل نمو الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات	37.48	38.47

المصدر: الاصول السياسية للتنمية (1980-2011)، ص 130 ، 2013

نلاحظ أن نصيب الصادرات الصناعية بقى متماثلا تقريبا حول 37-38% من الإجمالي وهى نسبة منخفضة ودون النصف وهو ما يعنى أن التغييرات في السياسات والمؤسسات لم تسفر عن إعادة هيكلة الصادرات ولا في زيادة تنافسية الصناعات الوطنية برفع إنتاجيتها، واستمر الاعتماد على صادرات المواد الخام النفطية، فالناظر الى هيكل الصادرات المصرية يكتشف أن تغيرا كبيرا لم يحدث منذ السبعينيات، إذ ظلت الصادرات الصناعية على حالها بين 1980 - 2011.

فبالرغم من أن القطاع الخاص فى مصر هو نتاج تطور طويل شكلت ملامحه الرغبة فى خلق اقتصاد حديث وبالرغم من تراكم الخبرة فى هذا المجال، إلا أن القطاع الخاص المصري ما زال يتصف بالكثير من صفات الرأسمالية الصغيرة فى العالم النامي ومن ذلك صغر حجم المشروعات وتبعثرها إلى جانب التباين الكبير فى قدراتها الفنية وما تعانيه من نقص فى التمويل وانخفاض القدرة التسويقية، كذلك ما زالت تنظيمات رجال الأعمال الرسمية تخضع فى أغلبها لسيطرة الدولة.

وعليه فإن الباحث يرى بأن القطاعين الحكومي والخاص مدعوان للاستفادة من العديد من السياسات المصرية سواء تلك التي تم تنفيذها أم التي لم تنفذ وتم إقرارها، ومنها تبني سياسة دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة، ووضع سياسات واضحة لدور القطاع الخاص فى التنمية مع مكافحة الاحتكار وتشجيع المنافسة، دعم الصادرات، تعزيز المؤسسات صانعة السياسات، ومراعاة البعد الاجتماعي فى عملية التنمية والاهتمام بالطبقات الفقيرة وإزالة أسباب تضررها من عمليات الخصخصة مع المضي فيها فى إطار من الوضوح والشفافية والحفاظ على وحدات القطاع العام التي تتميز بالكفاءة.

المبحث الثالث

التجربة الماليزية

الفترة الأولى (1991-2000):

استطاعت ماليزيا أن تحقق طفرة تنموية، استحققت عن جدارة أن يطلق عليها "معجزة"، فقد تحولت ماليزيا من مجتمع زراعي متخلف بعد الاستقلال عن بريطانيا عام 1957، فضلاً عن الصدمات العرقية التي حدثت في أواخر الستينات بين الملايو والصينيين، إلى مجتمع واقتصاد يشهد نمو متسارع على الصعيد الاقتصادي، وعملت على خلق تجانس واستقرار وطني بين العرقيات المختلفة المكون لها، فقد ازداد متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي من (680) دولاراً عام 1974 إلى 3440 دولاراً عام 1995 إلى 10600 دولار عام 2013، فضلاً عن أن معدل التضخم فيها لا يزيد عن 3-4%، ومتوسط النمو الاقتصادي السنوي لها حوالي 7% (عوض، 2005)، فهي بحق تستحق أن يطلق عليها لفظ معجزة، وبطبيعة الحال هذه الإنجازات لم تحدث من تلقاء نفسها، بل كان للدولة وللقطاع الخاص الماليزي ولطبيعة العلاقة التكاملية بينهما حسب تقدير الكثير من الباحثين دور كبير بالخصوص.

سياسة التنمية الوطنية منذ عام 1991-2000:

كانت هذه السياسة بمثابة استمرار للسياسة الاقتصادية الجديدة والتي تمثلت فيما يلي:

- 1- تنشيط عمليات النمو الصناعي من خلال مؤسسات القطاع الخاص.
- 2- تحديث البنية الأساسية.
- 3- التحول من الصناعات الهادفة إلى الإحلال محل الواردات إلى الصناعات الموجهة نحو التصدير.
- 4- تحقيق مزيد من التعاون مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية وخاصة تجمع دول الآسيان (فوزي، 2011).

الفترة الثانية (2001-2010):

غنى عن البيان أن أي تجربة تنموية ليست بمعزل عن وجود تحديات ومعوقات، تكتنف تجربتها التنموية، بل وتؤخرها أيضاً، إذا لم يتم التعامل مع هذه التحديات والعقبات بشكل سليم، وماليزيا ليست بمعزل عن هذه التحديات، وكان من أهم هذه التحديات التي واجهت ماليزيا هي أنها مجتمع متعدد الأعراق، ونحن هنا لسنا في معرض الإجابة عن الأسباب التاريخية وراء هذا التعدد، ولكن يكفينا في هذا الصدد الإشارة إلى أن الموقع الجغرافي لشبة الجزيرة الماليزية والواقعة في منتصف طريق التجارة البحرية بين الهند والعالم العربي غرباً والصين شرقاً، فضلاً عن السياسات الاستعمارية الإنجليزية، قد أفضى إلى استقدام العديد من المهاجرين خاصة من الصينيين والهنود، وقد استقدم الإنجليز الصينيين للعمل في المناجم، والهنود للعمل في صناعة المطاط، ومع ازدهار هاتين الصناعتين ازداد عدد هاتين الجاليتين، وازداد دورهم في الحياة الاقتصادية خاصة الصينيين وازداد على الصعيد الآخر تهميش المالايو (LeeKiong-Hock,2007).

وتجمع ماليزيا بين مزيج من ثلاث عرقيات أساسية، فنسبة المالايو حوالى 59% من مجمل السكان في حين يمثل الصينيون نسبة 26%، والهنود 7%، فضلاً عن بعض الأقليات من التايلانديين والأندونيسيين والأستراليين والأوروبيين. وهذا بالتأكيد قد نتج عنه تعدد ديني أيضاً، فـ 53% من السكان بالإسلام، في حين 19% بالبوذية، بالإضافة إلى أقلية مسيحية و2% ليس لهم ديانة، وما كرس من هذه المشكلة هو التلازم بين التعدد العرقي والدينية والحالة الاقتصادية. فالمالايو المسلمون يعانون من تدنى الحالة الاقتصادية، في حين أن الصينيين لا يمثلون سوى ربع السكان، إلا أنهم المسيطرون على النواحي الاقتصادية ومستوى معيشتهم بطبيعة الحال مرتفع مقارنة بالمالايو (عوض، 2005). وبعد الاستقلال أدركت الدولة الماليزية هذه المعضلة وأدرك القادة الماليزيون منذ الاستقلال حتى اللحظة أن ماليزيا ما هي إلا القارة الآسيوية ولكن على نطاق أصغر من حيث امتزاج العديد من الأجناس الآسيوية على أراضيها ويحملون جنسيتها (Kreuze,2006)، ولكن بعد الاستقلال كان للمالايو آمال عريضة في تحسين وضعهم، ولكن نتيجة انتهاج الدولة الجديدة نهج الحرية الاقتصادية، فأصبحوا عاجزين عن تحقيق أي تقدم على الصعيد الاقتصادي، في حين أن مكاسب الصينيين فقد تنامت بشكل كبير على الصعيد

الاقتصادي، فعلى سبيل المثال أظهرت إحصائية عام 1970 أن غير الملايو يشغلون مناصب في مجال الطب بنسبة 90%، و84% في مجال الأعمال الهندسية، و68% في التعليم، كما استحوذ الصينيون على أعمال المقاولات والتعدين والصناعة (عوض، 2005).

وبعد أن نجحت السياسة الاقتصادية الجديدة - إلى حد كبير - في تقليل الفجوات الاقتصادية بين الملايو وغيرهم من العرقيات فضلاً عن تحقيق معدلات نمو بلغت في بعض السنوات ما يزيد عن 8%. تبنت ماليزيا سياسة التنمية القومية (National Development Plan) منذ عام 1991-2000 ثم تم وضع سياسة الرؤية الجديدة (2000-2010)، بالتزامن مع وضع مهاتير لما يسمى رؤية ماليزيا 2020 (Vision 2020)، وفيما يلي هذه السياسات، وكذلك أهم أهداف الخطط الخمسية التي اندرجت تحتها، فضلاً عن المؤشرات التي حققه الاقتصاد الماليزي خلال هذه الفترة.

سياسة الرؤية الجديدة (2000-2010):

تمثلت أهداف هذه الخطة فيما يلي:

- مواصلة التنمية الاقتصادية والتوسع في إرساء شراكة عالمية من أجل التنمية.
- استمرار سياسات القضاء على الفقر.
- الارتقاء بمنظومة التعليم.
- تحقيق التوازن النوعي وتعزيز مكانة المرأة وتمكينها (فوزي، 2011).

رؤية 2020:

لا يمكننا في هذا الإطار إغفال رؤية ماليزيا 2020، والتي قدمها رئيس الوزراء الماليزي آنذاك مهاتير محمد عام 1991 وتهدف إلى أن تكون ماليزيا دولة متقدمة كلياً بحلول عام 2020، دولة ديمقراطية، وتتمتع بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية، تم التأكيد على أن ماليزيا لن تتقدم كلية إلا من خلال التغلب على التحديات الاستراتيجية التسعة التي تواجهها منذ الاستقلال (تقرير عن رئاسة مجلس الوزراء).

1. تأسيس دولة ماليزية متحدة ذات مصير مشترك، وهي دولة تنعم بالسلام الداخلي والسلام في حدودها وتعيش في توافق وشراكة عادلة متكاملة تضم الطائفة العرقية الماليزية مع الولاء السياسي والإخلاص لماليزيا.
2. إيجاد مجتمع ماليزي متقدم وليبرالي من الناحية النفسية، مجتمع لديه الثقة بالنفس والفخر الذي له مبرراته، و مجتمع مميز تحترمه شعوب الدول الأخرى.
3. تطوير مجتمع ديمقراطي ناضج يُعد نموذجاً للعديد من الدول النامية.
4. تأسيس مجتمع أخلاقي لديه قيم دينية وروحية قوية.
5. تأسيس مجتمع ليبرالي متسامح ينعم فيه كافة الماليزيين على اختلاف ألوانهم وعقائدهم بحرية ممارسة عاداتهم وثقافتهم ومعتقداتهم الدينية، وعلى الرغم من كل ذلك ينتمون جميعاً إلى دولة واحدة.
6. تأسيس مجتمع علمي تقدمي يدعم الإبداع، ولا يقتصر دوره فقط على استهلاك التكنولوجيا بل المساهمة في مستقبل التكنولوجيا العلمية.
7. تأسيس مجتمع يهتم بالثقافات المتعددة تأتي فيه المصالح الجماعية قبل الفردية.
8. تأسيس مجتمع ينعم بالعدالة الاقتصادية فيه مساواة في توزيع الثروات، وشراكة كاملة في التقدم الاقتصادي.
9. تأسيس مجتمع ينعم بالرخاء حيث يكون الاقتصاد منتعشاً حيوياً صامداً، وله القدرة على المنافسة.

وفى هذا الصدد، لا يمكننا أن نغفل الدور الذى قامت به البيروقراطية الماليزية وكذا المؤسسات التي أنشأتها الدولة لضمان صنع وتنفيذ سياستها بكفاءة وفعالية؛ فالجهاز الإداري الماليزي غلب على تكوينه الأفراد ذوو الخلفية الاقتصادية أو مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية. أما بالنسبة للإطار المؤسسي لأغراض التخطيط من أجل التنمية فى ماليزيا، حيث إن الجهاز الحكومى المسئول عن وضع السياسات الاقتصادية فى ماليزيا هو وزارة التجارة والصناعة التي تعد بمثابة الذراع التنفيذي للدولة الماليزية، كما لم تكن هيئة التنمية الصناعية الماليزية هي الجهة الوحيدة المسئولة عن قرارات التنمية الاقتصادية، حيث توجد أجهزة أخرى تشارك فى هذه العملية مثل وحدة التخطيط المركزي ووحدة البحوث الاجتماعية والاقتصادية التابعتين لمجلس

الوزراء، وكذا وزارة الخزانة والبنك المركزي الماليزي، فضلاً عن وجود عدة أجهزة على مستوى الولايات، فالتخطيط في ماليزيا كان أبعد ما يكون عن المركزية (عوض، 2005).

مؤسسات التخطيط الاقتصادي وعلاقتها مع مؤسسات القطاع الخاص (فوزي، 2011):
1- وحدة التخطيط الاقتصادي:

وحدة شكلها مهاتير وهي تابعة لمجلس الوزراء ومهمتها التخطيط للسياسات الاقتصادية ومتابعة تنفيذها، ومن خلال هذه الوحدة خرجت معظم سياسات ماليزيا

2- الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية:

تعمل على توفير المعلومات الخاصة بالمزايا الاستثمارية، مسئولة عن كل الإجراءات الخاصة ببدء أي مشروع استثماري، فحص المشروعات الاستثمارية للتأكد من أنها تتماشى مع الخطة العامة للدولة، بالإضافة إلى العمل على ضبط نشاط الشركات متعددة الجنسيات.

3- هيئة الانتاج القومية:

تهتم بزيادة الإنتاجية الكلية للاقتصاد، وتقوم بتقديم مقترحات حول زيادة الإنتاجية وتنمية الموارد.

4- هيئة تنمية التجارة الماليزية:

تبحث في سبل تحقيق التنمية الكمية والنوعية للصادرات والترويج لها مع التركيز على الاستثمارات الصناعية، وإجراء دراسات عن الأسواق التجارية المستهدفة للسلع الماليزية، والعمل على إيجاد قاعدة بيانات للمصدرين، وحماية المستثمرين في الخارج تحت بند دعم ومساندة القطاع الخاص.

مؤشرات نمو الاقتصاد الماليزي:

فمن أهم مميزات عقد التسعينات في ماليزيا هو التوجه نحو السياسات الصناعية ذات التقنية العالية (High Tech)، والصناعات التكنولوجية العالية، والصناعات كثيفة رأس المال، بهدف زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الماليزي على مستوى العالم، وبفضل هذا التوجه ارتفعت

صادرات ماليزيا من أقل من خمسة مليارات دولار عام 1980 إلى 100 مليار دولار عام 2002 (الصاوي، 2011) إلى 211 مليار دولار عام 2013 حسب بيانات هيئة الاستثمار الماليزية.

وفى السياق، أصدرت الحكومة الماليزية فى عام 2003 حزمة جديدة من حوافز الاستثمار فى أنشطة التصنيع والزراعة والسياحة فى عدد من القطاعات الأخرى المتعلقة بالتصنيع، كما تضمنت هذه الحوافز إعفاء مؤقتاً أو محدوداً أو حتى كاملاً من الضرائب، كما أنه لا توجد قيود كبيرة على الاستثمار فى القطاعات المختلفة، فى حين توجد بعض القيود على الاستثمار فى الصناعات الموجهة إلى السوق المحلى، والحكومة قد عمدت إلى تخفيف هذه القيود عام 1998 عندما أقرت إسقاط شرط الملكية والتصدير للمشروعات الصناعية الجديدة، كما اتسعت هذه التسهيلات لتشمل قطاعات التأمين والنقل البحري والاتصالات. فقد نما متوسط الاستثمارات الأجنبية فى ماليزيا منذ عام 1986 حتى عام 1996 بنسبة 38,7%، وقد تركزت الاستثمارات الأجنبية فى مجال الالكترونيات والصناعات الكيماوية. وازدادت نسبة مساهمة الاستثمار فى الناتج المحلى الإجمالي عام 1990 من 32.7% إلى 36% عام 2000 (موقع هيئة تشجيع الاستثمار).

وطبقاً للإحصائيات، فإن عام 2011 قد شهد تدفق استثمارات أجنبية إلى ماليزيا تقدر بـ 148,6 مليار رينجت ماليزي (1 دولار يساوى 2.655 رينجت ماليزي)، وهذا بدوره أوجد ما يربو عن 149 ألف وظيفة من خلال إقامة 4,964 ألف مشروع، وقد نمت نسبة الاستثمار الأجنبي من النسبة الكلية للاستثمارات فى ماليزيا من 42.1% عام 2010 إلى 44.6% عام 2011 (موقع تشجيع الاستثمار).

ماليزيا والاعتماد على القطاع الخاص:

بدأت ماليزيا انتهاج سياسة الخصخصة منذ عام 1983 حيث قامت باتباع برنامج لخصخصة المشروعات والمؤسسات العامة بقصد التحول إلى الاعتماد على القطاع الخاص فى عملية التنمية، ولكن هذا لا يعنى انسحاب الدولة كلية من النشاط الإقتصادي، وإنما قصد منها تعزيز دور الحكومة والسلطة بما يلي:

- تفرغ الدولة إلى التخطيط والمتابعة.

- الرقابة على القطاع الخاص بما يضمن سير المشروعات الرأسمالية في إطار الأهداف القومية.

- تقديم الحوافز لمؤسسات القطاع الخاص.

- تأطير عمل ودور مؤسسات القطاع الخاص الراعية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وهكذا أعطت الحكومة الماليزية للقطاع الخاص اهتماماً كبيراً للمشاركة في عملية التنمية حتى أضحي هو المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي، ففي الوقت الذي أعطت للقطاع الخاص دوراً ديناميكياً في عملية التنمية استخدمت ما لها من سلطات في مجال التراخيص والضرائب والحوافز المالية وغيرها من الاجراءات التنظيمية بالشكل الذي يضمن أن يسير القطاع الخاص وفق أهداف واحتياجات البلاد، وبما يتلاءم مع الخطط التنموية، ومما يؤكد ذلك انتهاج ماليزيا لسياسة الاندماج والخصخصة التي اقترحها مهاتير محمد Malaysian incorporated and privatization policy والتي تعرف اختصاراً بـ (Malaysia.inc) وتتضمن هذه السياسة التعاون بين الدولة وجماعة رجال الأعمال لتحقيق أهداف ماليزيا التنموية، وتحصل الحكومة بمقتضى هذه السياسة على 30% من أرباح الشركات في صورة ضريبة تستخدم في تمويل مشروعات التنمية.

وقد أدت هذه السياسة إلى انخفاض مصروفات الحكومة لتمويل عملية التنمية فضلاً عن العوائد الناتجة عن عملية الخصخصة حتى استطاعت أن تحقق فائضاً كبيراً في الميزانية خلال الفترة 1993-1997. كما ساهمت هذه السياسة بشكل غير مباشر في زيادة المجموع الكلي للاستثمارات، حيث وصلت مشاركة القطاع الخاص نحو ثلثي حجم الاستثمارات في بداية تطبيق هذه السياسة (فوزي، 2011).

وبالتالي نخلص أن الدولة كان لها دور كبير في إطلاق وتوجيه العملية التنموية على الصعيد الاقتصادي، وقد أتى هذا التوجيه الرشيد بنتائج المرجوة، سواء أكان ذلك على صعيد زيادة حجم الصادرات لترتفع من 1.9 مليار دولار عام 1982 إلى ما يزيد عن 135 مليار دولار عام 2005 (الحصري، 2006) أم على صعيد تخفيض نسبة الفقر بشكل كبير من 50% عام 1970 إلى 5.1% عام 2002 .

ويرى الباحث وبعد استعراض التجربة الماليزية ودور القطاع الخاص فيها أن هذه التجربة جديدة بالتأمل وخصوصاً أنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية. فعلى الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإنها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية، وهي بكل بساطة انتهجت استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان، حيث كانت ماليزيا في الوقت الذي تعاني فيه بلدان العالم النامي من مثلث المرض والفقر والجهل، فإن ماليزيا كان لها ثلوث آخر دفع بها إلى التنمية منذ مطلع الثمانينيات وهو مثلث النمو والتحديث والتصنيع، باعتبار هذه القضايا الثلاث أوليات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم <ماليزيا كشراكة> كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى.

ولعل هذه التجربة أيضاً تثري مكتبتنا بالتجارب الدولية الناجحة في النهضة والتقدم والاستقرار، ومن الممكن بالفعل الاستفادة من الكثير من الجوانب في التجربة الماليزية وتطبيقها على الواقع الفلسطيني، وبالأخص تلك التي تركز على:

- تحقيق معادلة التعايش العرقي والديني، حيث إننا بحاجة إلى تحقيق معادلة التعايش السياسي لتحقيق الاستقرار الأمني والاجتماعي، وتعزيز مبدأ الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص.
- زيادة ميزانية التعليم حيث تبنت الحكومة الماليزية زيادة حصة التعليم إلى 20-25% من ميزانيتها للتعليم والتدريب لضمان تأهيل المجتمع وتنمية قدراته ودخوله مباشرة في سوق العمل وهو أمر من الضرورة بمكان تبنيه من الحكومات الفلسطينية المتعاقبة.
- تفعيل أكاديمية مكافحة الفساد الإداري لتأهيل الموظفين وتدريبهم على تقصي الحقائق والمراقبة والتحقيق، وقد كان لهذه الأكاديمية الأثر في مكافحة الفساد الإداري في ماليزيا.
- الاستفادة من برامج مكافحة الفقر من خلال مؤسسات القطاع الخاص عبر زيادة الدخل وتوفير فرص عمل وتدريب المشتغلين.

المبحث الرابع

التجربة الاقتصادية للبرازيل

نهاية سنة 2011م أعلن رسمياً أن البرازيل أصبحت سابع أكبر اقتصاد على مستوى العالم، متقدمة بذلك على بريطانيا، حيث حققت نمواً بلغ 2.7 بالمائة، وفق ما أعلن عنه وزير المالية البرازيلي، مقابل تحقيق الاقتصاد البريطاني نمواً بنسبة لم تتجاوز 0.8 بالمائة. إنجاز يأتي بعد سنة من ولاية الرئيسة الحالية "ديلما روسيف"، وكان ثمرة لنجاح برنامج اقتصادي إصلاحي طموح، شهدته البرازيل طوال ثماني سنوات، هي فترة حكم الرئيس السابق "لويس ايناسيو لولا دا سيلفا" الشهير بـ "لولا" (Timothy, 2010) .

مراحل تطور الأوضاع الاقتصادية البرازيلية (لامبير، 2009):

المرحلة الأولى: هي سبعينيات القرن العشرين، حيث تبنت الحكومات العسكرية سياسات رأسمالية دافعت فيها عن مصالح رجال الأعمال وأصحاب الشركات، دون الاكتراث بالطبقات الفقيرة، كما عمدت إلى الاقتراض من الخارج لتنفيذ مشروعاتها التنموية، مما خلف ديوناً اقتصادية كبيرة شكلت عبئاً على الأجيال اللاحقة.

المرحلة الثانية: هي ثمانينيات القرن العشرين، واجهت فيها الدولة أزمة الديون (Debt crisis)، خاصة بعد السياسات الإقتراضية المتهورة التي انتهجتها الحكومات العسكرية، وتميزت فترة الثمانينيات بعدة محاولات للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، كما شهدت تراجعاً في معدلات النمو.

المرحلة الثالثة: وتتمثل في تسعينيات القرن العشرين، وكان الجيش آنذاك قد تراجع تماماً عن الحياة السياسية، ونجح الانتقال السلمي والتدريجي، وانتقلت السلطة إلى حكومات مدنية متعاقبة، وانتهجت الحكومات المدنية خلال عقد التسعينيات سياسات اقتصادية رأسمالية، وتبنت سياسات الانفتاح الاقتصادي وسياسات السوق، وعمت البرازيل حمى الخصخصة والتحرير الاقتصادي.

محاولات كاردوسو لإصلاح الاقتصاد البرازيلي (صلاح الدين، 2012):

قدم الرئيس الأسبق للبرازيل "كاردوسو" (1995-2002م) محاولات عديدة لإصلاح الاقتصاد البرازيلي، ووضع خطة كان هدفها دمج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي. واتجهت محاولاته الإصلاحية نحو تبني سياسات السوق الحر والاستدانة الخارجية، حيث ارتفع الدين الخارجي من 150 إلى 250 مليار دولار خلال فترة رئاسته، وقد أدى هذا التضخم في الدين إلى أزمة انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي، سواء من الجهات الدولية المانحة أم المستثمرين المحليين والأجانب. كما اتجهت سياسات "كاردوسو" أيضاً نحو طرح سندات الدين الداخلي بفوائد مرتفعة، مما شجع المستثمرين على التخلي عن الاستثمار المنتج لصالح شراء السندات الحكومية حتى ارتفع الدين الداخلي بنسبة 900 بالمائة.

طبيعة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية عند وصول الرئيس "لولا" للحكم في 2003م:

- **مشكلات اقتصادية:** ومنها على وجه الخصوص: مشكلة انخفاض قيمة العملة البرازيلية أمام الدولار الأمريكي، والتضخم، وارتفاع مستويات الدين العام سواء الخارجي أم الداخلي، والنقص الحاد في توصيل الكهرباء إلى مساحات شاسعة من البلاد.
- **مشكلات اجتماعية:** ومنها: مشكلة التسرب من التعليم، وتردي أحوال المدارس بشكل عام، وانتشار الجريمة المنظمة وخاصة تجارة المخدرات، شأنها في ذلك شأن معظم دول القارة، ومشاكل الجوع، والبطالة، والفقر الحاد، والتفاوت الشديد بين طبقات المجتمع، والذي كان ينقسم إلى طبقتين: إحداهما شريحة رفيعة جداً من الأغنياء، مقابل شريحة أخرى عريضة من الفقراء، بينما تكاد تكون الطبقة الوسطى غير مرئية على الإطلاق، وذلك في مشهد صارخ للتفاوت الاقتصادي، وانعدام شبه كامل للعدالة الاجتماعية.

نظرة القطاع الخاص للرئيس "لولا" الاشتراكي:

في بداية حكم "لولا دا سيلفا"، سادت حالة من الخوف والترقب بين أوساط رجال الأعمال والمستثمرين المحليين من أن يتبنى الرئيس الجديد سياسات اقتصادية يسارية، إلا أنه بالفعل تبنى العديد من السياسات أهمها:

- سياسات يسارية: لحل معضلة الفقر البرازيلي، ولإنجاز تقدم قوي من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

- سياسات ليبرالية: تفوق كل أحلام شريحة الرأسماليين؛ لحماية صناعاتهم واستثماراتهم، لدرجة جعلت هذه الطبقة أكثر تأييداً لحكم لولا من الطبقتين الوسطى والفقيرة.

السياسة الاقتصادية التي تم تطبيقها لتحقيق النمو ومعالجة الفقر ودور مؤسسات القطاع الخاص (اندرسون، 2011):

أولاً- تنفيذ برنامج للتقشف:

نفذت البرازيل برنامجاً للتقشف وفقاً لخطة صندوق النقد الدولي بهدف سد عجز الموازنة، والقضاء على أزمة الثقة. وعند تولي "لولا" الرئاسة لم يتراجع عن هذا البرنامج الذي كان قد بدأه سلفه "كاردوسو"، وأعلن أن سياسة التقشف هي الحل الأول والأفضل لحل مشاكل الاقتصاد، وطلب دعم الطبقات الفقيرة له والصبر على هذه السياسات، وأدى برنامج التقشف إلى خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للبلاد، ومن ثم ساهم ذلك بقوة في القضاء على انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي. وبناءً عليه تلقت البرازيل نحو 200 مليار دولار استثمارات مباشرة من 2004م وحتى 2011م. بالإضافة إلى ذلك، دخل ما يقرب من 1.5 مليون أجنبي للإقامة في البرازيل في 2011م، وعاد نحو 2 مليون مهاجر برازيلي إلى البلاد. وأدت هذه الاستثمارات إلى رفع الطاقة الإنتاجية للدولة، وهو ما يعني توفير فرص عمل جديدة، ومن ثم المساهمة في حل مشكلة الفقر. وبعد أن كان صندوق النقد يرفض إقراض البرازيل في أواخر عام 2002م أصبح بعد ثمانية أعوام من العمل في برنامج "لولا" الاقتصادي مديناً للبرازيل بـ 14 مليار دولار.

ثانياً - تغيير سياسات الإقراض:

من أجل توفير تسهيلات ائتمانية، تم تخفيض سعر الفائدة من 13.25 بالمائة إلى 8.75 بالمائة، وهو ما سهل الإقراض بالنسبة للمستثمرين الصغار ومؤسسات القطاع الخاص، و أدى ذلك إلى تسهيل إقامة المشاريع الصغرى، وتوفير فرص عمل، ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو، مما ساهم بشكل عام في حل مشكلة الفقر، وتشير الأرقام إلى أن نصف سكان البلاد زاد دخلهم خلال العقد الأخير بنسبة 68 بالمائة.

ثالثاً - التوسع في الزراعة واستخراج النفط والمعادن:

اعتمدت البرازيل على تصدير المنتجات الخام في السنوات الأولى من حكم "لولا"، وقبل الأزمة العالمية في 2008م، استفادت البلاد من ارتفاع أسعار المواد الخام في الأسواق العالمية، وهو الأمر الذي أدى إلى سد العجز في ميزان المدفوعات الذي كان يعاني منه الاقتصاد البرازيلي قبيل عام 2003م.

رابعاً - التوسع في الصناعة:

اتجهت السياسات الاقتصادية إلى الاهتمام بشقين للصناعة؛ الأول: هو الصناعات البسيطة القائمة على المواد الخام مثل: تعدين المعادن، والصناعات الغذائية والجلدية والنسيج، والثاني: الصناعات التقنية المتقدمة، حيث خطت البلاد خطوات واسعة في العقد الأخير في صناعات السيارات والطائرات (فوريورو، 2010).

خامساً - تنشيط قطاع السياحة:

ظلت البرازيل بما تمتلكه من طاقات طبيعية نادرة ومذهلة، مؤهلةً وبقوة لاجتذاب أفواج سياحية كبيرة، وشهدت البرازيل في الفترة السابقة نموًا ملحوظًا في هذا المجال، وابتكرت نوعًا خاصًا من السياحة يُعرف بـ "المهرجانات"، فهي تمتلك تراثًا شعبيًا شديد الخصوصية، ونجحت في الترويج لخصوصياتها، كما نجحت في استقبال ما يقارب 5 ملايين سائح سنويًا، وهو ما ساهم في إنعاش الاقتصاد وتحقيق المزيد من النمو.

سادساً - معالجة مشكلة الفقر (الإعانات الاجتماعية):

تميز البرنامج الإصلاحي بخطة الإعانات الاجتماعية المباشرة، وبدأ برنامج الدعم المباشر منذ منتصف التسعينيات، أي في عهد "كاردوسو" قبل وصول "لولا" للحكم، ولكنه استمر في متابعة هذا البرنامج، ويعود له الفضل في توسيع نطاق المنفعة من هذا المشروع، وضخ طاقة أكبر وأموال أكثر فيه. وكان إجمالي الإنفاق على البرنامج يصل إلى 0.5% من إجمالي الناتج المحلي بتكلفة تتراوح بين 6 و9 مليار دولار. ويقوم البرنامج على أساس إعطاء معونات مالية للأسر الفقيرة بقصد رفع مستواها وتحسين معيشتها، على أساس أن تُعرّف الأسر الفقيرة بأنها الأسرة التي يقل دخلها عن 28 دولارًا شهريًا.

سابعاً - التوجه نحو التكتلات الاقتصادية:

لم تكتفِ البرازيل بالعمل على استخدام السياسات الاقتصادية الداخلية للنهوض بالاقتصاد البرازيلي، وإنما أيضًا حطّت خطوات متميزة على مستوى السياسات الاقتصادية الخارجية، واعتمدت على منظمة "الميروكسور"، وهي بمثابة السوق المشتركة لدول الجنوب، وتشكلت باعتبارها اتفاقية للتجارة الإقليمية بين كل من: البرازيل، والأرجنتين، وباراجواي، وأوروغواي، وذلك في 1991م، وعضوية غير كاملة لفنزويلا، وبوليفيا. وتعد اليوم رابع أكبر قوة اقتصادية في العالم. وشكلت البرازيل مع روسيا والصين والهند مجموعة (البريكس) سنة 2009م، ثم انضمت لهم جنوب إفريقيا في 2010م، وهو تجمع لخمس دول تعد صاحبة أكبر اقتصاديات على مستوى الدول النامية، حيث يعادل الناتج الإجمالي المحلي لتلك الدول مجتمعة ناتج الولايات المتحدة.

ويمكن القول أخيراً بأن اتباع سياسات النقشف أدى إلى استعادة الثقة في الاقتصاد البرازيلي، ومن ثم زيادة الاستثمارات والإنتاج، وتشجيع الصناعة والزراعة والسياحة، وهو ما أدى لاتساع فرص العمل وزيادة الدخل للبرازيليين. ومن جهة أخرى ساعدت برامج الإعانة الاجتماعية بشكل مباشر على الرفع من مستوى الدخل وتحسن المستوى المعيشي للطبقات الفقيرة، ومع تحسين دخلهم أصبحت هذه الطبقات تمثل قوة شرائية كبيرة ساعدت في ازدهار المشروعات الإنتاجية الوطنية، وظهر ذلك بوضوح خلال فترة الأزمة العالمية في 2008م، حيث كانت البرازيل أقل دول العالم تأثراً بالأزمة، وحققت آنذاك نموًا بلغ 5.1 بالمائة.

المؤشرات الاقتصادية للبرازيل:

تمتعت البرازيل على مدى العقود الثلاثة الماضية باستقرار في الاقتصاد الكلي، وانخفاض في التضخم، ونمو اقتصادي مرتفع، وانخفاض نسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن الحد من التفاوت في الدخل، وانحسار نسبي للفقر. كما أن الاقتصاد البرازيلي صمد في وجه الأزمة المالية العالمية التي تركت أثرا سلبيا على معدل النمو في اقتصاديات العديد من بلدان العالم النامية منها والمتقدمة، يدل على أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي في أوج الأزمة المالية عام 2008 بلغ نحو 5.1% (الجزيرة، 2010)، ومن المقرر أن يستمر محافظا على هذا المعدل.

كما تشير بيانات المعهد البرازيلي للجغرافيا والإحصاء، نمو اقتصاد البرازيل خلال 2013 بنسبة 2.3% مقابل 1% في 2012. ووفقا للمعهد، فإن إجمالي الناتج المحلي للبرازيل وصل في نهاية عام 2013 إلى (4.06) تريليون دولار بزيادة نسبتها 2.3% عن 2012. ونصيب الفرد من الناتج المحلي بلغ (11630) دولاراً، واستند النمو الاقتصادي بشكل أساسي إلى نمو القطاع الزراعي بنسبة 7% خلال العام الماضي، ونما القطاع الصناعي بنسبة 1.3% وقطاع الخدمات بنسبة 2% خلال الفترة نفسها. وبلغ معدل الاستثمار في البرازيل 18.4% عام 2013 بزيادة طفيفة عن 2012.

إضافة إلى ما سبق فإنه لأول مرة في تاريخها، تبدو البرازيل اليوم مجهزة تماما لامتنعاص الصدمات الاقتصادية الخارجية. وتتسلح البرازيل لذلك بسعر صرف مرن، واحتياطي ضخم من العملات الأجنبية، كما أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي تتناقص بشكل ملحوظ، كما أن البنك المركزي البرازيلي يدير نظاما يهدف إلى تحقيق مستوى معقول من التضخم.

كما يتميز سعر الفائدة الحقيقي بارتفاعه، وهو ما يعني أن البنك المركزي بوسعه الاستمرار في خفض سعر الفائدة من أجل تحقيق النمو الاقتصادي. والأهم مما سبق، أن العدوى التي أحدثتها سندات الرهن العقاري لم تنتقل إلى النظام البنكي البرازيلي، ومن ثم لم يتعرض هذا النظام لخسائر في السندات المالية المدعومة بالأصول ومشتقاته. أما الوساطة المالية، والتي تعد منخفضة في البرازيل مقارنة بمعايير الدول المتقدمة، فتقوم بها بشكل أساسي مؤسسات محلية وتخضع لرقابة حكومية شديدة، وليس هناك نفوذ استقطابي في القطاع المالي البرازيلي. وتسهم البنوك العامة

بنحو 40 % من إجمالي الائتمان الخاص في البلاد، وهو أمر بالغ التكلفة بالمعايير الدولية. وبناء على هذا- وعلى نحو ما أشارت مجلة الإيكونومست بتاريخ 5 مارس/أذار - 2009 فإن الأزمة المالية العالمية لم تؤثر في الائتمان البرازيلي بقدر ما أثرت في دول أخرى. ومن زاوية أخرى، نمت الطبقة الوسطى في البرازيل نتيجة استقرار الاقتصاد الكلي، والنمو الاقتصادي، والسياسات العامة الهادفة إلى محاربة التفاوت في الدخل، ومشروعات البنية الأساسية الضخمة التي ما زالت تحت الإنشاء. ونتيجة لما سبق فإن الاستثمار الخاص والاستهلاك المحلي سيصبحان المصدرين الرئيسيين للنمو في السنوات المقبلة. ولكن مع ذلك ما تزال البرازيل تواجه عقبات صعبة تحول دون استمرار نمو الإنتاجية، وفي مقدمة تلك العقبات ضعف مستوى كل من البنية الأساسية العامة ومخزون رأس المال البشري، والمستوى المرتفع من تجريد ملكية الاستثمار الخاص، وعدم ضمان حقوق التملك. ويجب أن تضع الحكومة الإصلاحات الاقتصادية على أولويات أجندتها، خاصة خفض الضرائب، والحد من الإنفاق الحكومي، وإعادة تنظيم سوق العمل. وبوسع هذه الإصلاحات أن تحد من ممارسات الاقتصاد غير الرسمي، وتزيد من الإنتاجية. ومن الإصلاحات الأخرى المهمة تحسين الاستثمار وحقوق الملكية. كما أن جهود زيادة كل من البنية الأساسية ومخزون رأس المال البشري كما ونوعا، (هي بمثابة العوامل المحورية للتنمية المستقبلية في البرازيل). وبإجراء مثل هذه الإصلاحات، ستمكن البرازيل من استكشاف إمكانات نموها، خاصة تلك الإمكانات المرتبطة بمزاياها الطبيعية، وما بحوزتها من مسطحات مائية واسعة، وحرارة متوفرة يمكن استغلالها في توليد الطاقة المتجددة، ومساحات شاسعة من الأراضي القابلة للزراعة، ونظام ري فعال يمكن البلاد من زراعة أكثر من محصول في العام.

ويرى الباحث وفي ضوء دراسة التجربة البرازيلية أن الدولة لعبت دورا إيجابيا من خلال إنجاز البنية التحتية و تأسيس جهاز إنتاج وطني يقوم بتنسيق العلاقات بين المؤسسات الكبرى الخاصة والوطنية والبحث عن الأسواق من خلال مؤسسات القطاع الخاص، وتشجيع المشاريع الصناعية عن طريق تنظيم القروض وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتشجيع الاستثمارات الوطنية وجلب الاستثمارات الأجنبية والعمل على خوصصة العديد من المشاريع والشركات المملوكة للدولة.

والثابت أن الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة قد اعتبرت المحرك الفاعل في نهضة البرازيل، وتنشيط الاقتصاد لخلق وظائف جديدة لا سيما مع الزيادة التي شهدتها أعداد الموظفين الحكوميين في البرازيل من (900) ألف الي (1.1) مليون خلال الأعوام الأخيرة، فضلا عن تنظيم الاقتصاد غير الرسمي الذي يصل إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 40%، وتحسين أوضاع الفقراء الذين تصل نسبتهم لحوالي 20% من إجمالي عدد السكان.

ومن الجدير بالذكر أن إشكالية التوظيف في البرازيل والعبء الوظيفي بالخصوص يشكل أيضا تحديا للواقع الفلسطيني، فبالنظر إلى التجربة البرازيلية أيضا فإن ما ذكر أعلاه من إصلاحات وتحديد في تفعيل سياسات داعمة للقطاع الخاص كسياسة الإقراض والتوسع في الصناعة والزراعة والسياحة، وهذا بالفعل ألقى ظلاله على انطلاقة واعدة للقطاع الخاص البرازيلي جعلت منه مستودعا مهما للتنشغيل وتحمل عبء التوظيف والتخفيف عن كاهل الحكومة أزمة خلق وظائف جديدة.

ملخص:

أظهرت دراسة التجارب سالفة الذكر (تركيا، ماليزيا، والبرازيل) دور الدولة المركزي في التحول الصناعي وإعادة هيكلة الصادرات ودور الصيغ المؤسسية الرابطة بين هذه الدول وآليات السوق، حيث استندت قدرة الدولة عند إعادة هيكلة الصادرات إلى بناء أطر مؤسسية قادرة على مصاحبة القطاع الخاص الذي انتقل إليه الجزء الغالب من الناتج الصناعي والصادرات مع إعادة توجيه الصناعات المحلية لهدف آخر يتمثل في زيادة القدرة التنافسية لهذه الصناعات في أسواق التصدير.

لقد أثبتت تجارب هذه الدول أن طريقة تواصل الدولة مع المنتجين بالقطاع الخاص تحظى بأهمية قصوى في تحديد مدى نجاح وضع السياسات وتطبيقها، ومثلما تبين من تجارب الدول سالفة الذكر بعد تبني سياسات التحرير الاقتصادي، فإن مؤسسات هذه الدول استندت إلى مصدرين رئيسيين لتعزيز قدراتهم الاقتصادية، الأول ينبع من داخل أجهزة هذه الدول، خصوصا الجهات والهيئات ذات الصلة بسياسات التجارة والتصنيع والتصدير بحيث تمتاز هذه الجهات والهيئات بالاتساق والمهنية والاستقلالية النسبية مقارنة مع غيرها من الأجهزة في البيروقراطية.

فيما نبع الثاني من الخارج من خلال ترتيبات مؤسسية مع منتجي القطاع الخاص، وينبغي التمييز بين نوعين للمؤسسات الخاصة فهي إما أن تكون مؤسسات تهدف للربح مثل بنوك دعم الصادرات، شركات التجارة. وإما أن تكون غير هادفة للربح وتعمل خارج إطار السوق وتخضع لقواعد تكفل التنسيق بين الدولة والشركات الخاصة من خلال تقديم خدمات أو استكشاف أسواق خارجية أو تنظيم توزيع الحوافز والدعم عليهم.

أما فيما يتعلق بالتجربة المصرية فقد كانت الدول: (تركيا، ماليزيا، والبرازيل) ذات معنى خاص بالنسبة لمصر، لأن مستوى المعيشة في هذه الدول حتى الستينات كان أقل منه في مصر، واستطاعت هذه الدولة تحقيق معدلات تنمية مرتفعة ومتواصلة وتعددت التفسيرات بشأن أسباب نجاح هذه التنمية ولم يكن من ضمنها أسباب سياسية أو ثقافية أو عسكرية بقدر ما كانت هناك أسباب مثل طبيعة النظام المشجع للتنمية والاستثمار مع وجود إطار قانوني وتنظيمي يحكم العملية الاقتصادية ويراقب عدالتها، كذلك توصلت هذه البلاد لنظام لتشجيع المنافسة مع إيجاد صيغه للتعاون بين الحكومة والشركات لتحقيق أهداف مجتمعية ذات قيمة عالية مع ضرورة وجود الإدارة الحكومية النزيهة، وما يميز تجربة هذه الدول بصفة خاصة عن مصر هو الاهتمام أيضا الذي أعطته الدولة لتطوير القوى العاملة عن طريق التعليم والتدريب والمحافظة عليها، كما اهتمت الدولة بتحقيق توزيع أفضل للدخل والثروة مع إيجاد برامج خاصة من أجل تحقيق ذلك.

أما فيما يتعلق بالمقارنة الظاهرية بين هذه التجارب وتجربة مصر في مجال تنمية القطاع الخاص فإن تجربة مصر تدل على أن السياسات المحفزة لدور القطاع الخاص لا زالت غير كافية وأن المبادرات التي اتخذتها الدولة في مصر من حيث تخفيض معدلات الضرائب وإلغاء التراخيص لم تستكمل من حيث خلق الإطار التشريعي والقانوني الذي يشجع على المنافسة ويكافح الاحتكار ويضمن الشفافية، وكذلك غاب عن نموذج التنمية في مصر عناصر مهمة بقضايا توزيع الدخل ومما تسبب في زيادة نسبة الفقر والبطالة. ويبقى أن العامل الأساس والمشارك للتجارب المشار إليها هو تغيير السياسات من تلك الدول باتجاه مؤسسات القطاع الخاص وإعطاء هذه المؤسسات الدور الفاعل لاستعادة نشاطها ومساهماتها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

ويرى الباحث من خلال هذه التجارب أن هنالك عوامل مشتركة بين هذه التجارب كان لها سبب مباشر في نهضة وتميز هذه الدول، ونستطيع كـفلسطينيين الاستفادة منها وهي كما يلي :

- تشجيع مؤسسات القطاع الخاص من خلال تبني سياسات داعمة لها وتحديدًا في مجال الإقراض و الحوافز وتطوير البنية التحتية (المعاهد ، البنوك ، المؤسسات الخدمائية ... الخ) وتخفيض تكاليف التوظيف لزيادة قدرة القطاع الخاص على الإنتاج والمنافسة وتفعيل العلاقة التكاملية بين مؤسسات الدولة ومؤسسات القطاع الخاص في رسم السياسات والقوانين والتشريعات.
- المصالحة الحقيقية واحترام حقوق الإنسان وإحداث انفتاح داخلي بين القوميات والأحزاب، ولعل هذا الأمر معقد بدرجة كبيرة في الدول التي أشرنا إليها مقارنة بما هو موجود في فلسطين.
- تفعيل السياسات التعليمية النهضوية حيث اعتبر التعليم في تلك الدول بأنه من أهم عناصر التنمية والنهضة في جميع المجالات، والسياسات التعليمية هي استثمار للثروة البشرية في الطريق المستقيم والمجتمعات التي لا تستفيد من ثروتها البشرية بصورة جيدة هي مجتمعات محكوم عليها بفقدان حقها في المنافسة والتقدم
- دعم أنشطة البحث العلمي والتكنولوجي لما له الأثر في التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية، والعمل على وقف هجرة الأدمغة والعقول ودعم الأبحاث ومراكز البحث العلمي،
- الاستغلال الأمثل للإمكانات مهما زادت أو نقصت، فالموارد الطبيعية والكثافة السكانية وزخم التراث التاريخي والثقافي والموقع الجيوستراتيجي، كل هذه عوامل مهمة ورافعة لأي عملية تنموية إذا ما تم استغلالها استغلالاً أمثل وفي الاتجاه الصحيح.
- الرؤية الاقتصادية وما لها من دور في تحديد مسار هذه الدول، فمحاربة الفقر وزيادة دخل الفرد والخصخصة وزيادة حجم الصادرات وزيادة القدرة التنافسية دولياً ... الخ هو المسار الذي ترسمه الدول لمستقبلها ومستقبل أجيالها.

إن هذه العناصر هي عناصر مشتركة وتفصيلاتها كثيرة ومتعددة، لتجارب ناجحة وواعدة قد نستفيد منها حتى في ظل الظروف الصعبة التي نعيش وفي ظل الحصار المالي والإداري والسياسي الذي يفرضه علينا الاحتلال الصهيوني، فتفعيل العلاقات التكاملية مع القطاع الخاص الفلسطيني لا يلزمه إلا سياسات واقعية ومناسبة وذات قيمة من طرف القطاع الحكومي، والمصالحة الحقيقية واحترام حقوق الإنسان يستلزم منا فقط القناعة بالطرف الآخر والفصيل الآخر والحزب الآخر، أما التعليم فلا مجال أماننا إلا وأن نعيد الاعتبار للتعليم وللمناهج التعليمية لتكون برامج تعليمية نهضوية ، وكذلك البحث العلمي ومزاياه ومنافعه.

إن تجارب الأمم والدول سألقة الذكر استطاعت زيادة صادراتها من البضائع والسلع والمنتجات على سبيل المثال لا الحصر، لأن حدودها مفتوحة ولا يوجد لديها أية معوقات مالية أو سياسية أو تحديات دولية، لا على العكس فكل دولة لديها ما يكفيها من تحديات ومعوقات لكنها الإرادة القوية والرؤية المستقبلية ومصلحة الشعوب والقيادة الوطنية الواعية، لذلك فباستطاعتنا نحن الفلسطينيون الخروج من عنق الزجاجة والتفكير خارج الصندوق والاستثمار في البشر والاستفادة من العقول والأدمغة لنستطيع تصدير العلوم والتقنية والبرامج والتي لا تعرف الحواجز والحدود والحصار.



الفصل الخامس

المنهجية والإجراءات

مقدمة:

يمثل هذا الفصل الإطار المنهجي للدراسة، حيث يبين من خلاله الباحث المنهج الذي استخدمه من أجل تحقيق الأهداف التي عرضها الباحث والمتمثلة في معرفة واقع العلاقة التكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة، وسبل تحقيقها في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية.

ويحتوي هذا الفصل على مبحثين أساسيين هما:

المبحث الأول: منهجية الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل خصائص عينة الدراسة.

المبحث الأول**منهجية الدراسة****5.1.1 تمهيد:**

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها بأنها الطريقة التي يتتبع الباحث خطاها، ليتم من خلالها إنجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

حيث تناول هذا المبحث وصفاً لمنهج الدراسة المتبع، طرق جمع البيانات، وتحديد مجتمع الدراسة، وكيفية اختيار العينة، بالإضافة إلى شرح خطوات إعداد أداة الدراسة والمتمثلة في استبانة وزعت على أفراد العينة المختارة، وقياس صدق وثبات هذه الاستبانة من أجل التأكد من سلامة ووضوح فقراتها، بما يعزز الثقة والدقة في النتائج التي سيتم الحصول عليها، كما ويتناول هذا المبحث تحديد الأساليب والاختبارات الإحصائية التي ستستخدم في تحليل نتائج الدراسة.

5.1.2 أسلوب الدراسة:

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً، كما لا يكتفي هذا المنهج عند جمعه المعلومات المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقتها المختلفة، بل يتعداه إلى التحليل والربط والتفسير العلمي المنظم.

5.1.3 طرق جمع البيانات:

اعتمد الباحث على نوعين من البيانات، وهي البيانات الأولية والبيانات الثانوية:

1-البيانات الأولية: وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات الدراسة وحصر وتجميع المعلومات اللازمة في موضوع الدراسة، ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج: SPSS (Statistical Package For Social Science) الإحصائي واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول لدلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2-البيانات الثانوية: لقد قام الباحث بمراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، والتي تتعلق بالكشف عن واقع العلاقة التكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة، وسبل تحقيقها في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية، بهدف إثراء موضوع الدراسة بشكل علمي، وذلك من أجل التعرف على الأسس والطرق العلمية السليمة في كتابة الدراسات، وكذلك أخذ تصور عن آخر المستجدات التي حدثت في بعد الدراسة.

5.1.4 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من موظفي الفئات العليا: (وكيل، وكيل مساعد، مدير عام) في الوزارات الحكومية ومسؤولين في مجالس إدارات مؤسسات القطاع الخاص، والبالغ عددهم (110) بعد حصر شامل لأفراد العينة، في العام 2014، وقد وزعت الاستبانة على أفراد العينة، وتم استرداد (97) استبانة بنسبة (88%) من مجتمع الدراسة.

5.1.5 أداة الدراسة:

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في التعرف على واقع العلاقة التكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة، وسبل تحقيقها في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية تم بناء وتصميم استبانة الدراسة للاستفادة من الأدبيات السابقة المشابهة، واستشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال في الحقل الأكاديمي والمهني.

ولقد تم بناء الاستبانة ضمن الخطوات التالية:

- إعداد الاستبانة في صورتها الأولية من أجل استخدامها في جمع البيانات والمعلومات
 - عرض الاستبانة علي المشرف من أجل اختيار مدى ملاءمتها لجمع البيانات.
 - تعديل الاستبانة بشكل أولي حسب ما يراه المشرف.
 - تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المختصين والذين قاموا بدورهم بتقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم.
 - إجراء دراسة اختبارية ميدانية أولية للاستبانة وتعديل حسب ما يناسب.
 - توزيع الاستبانة على جميع أفراد العينة لجمع البيانات اللازمة للدراسة.
- ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى قسمين أقسام كالتالي:

القسم الأول: يحتوي علي الخصائص العامة لمجتمع وعينة الدراسة.

القسم الثاني: يتكون من (62) فقرة موزعة على أربعة أبعاد كالتالي:

الفقرات	البعد
15	البعد الأول: واقع العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في المجالات الاقتصادية في محافظات غزة
10	البعد الثاني: السياسات الاقتصادية المتبعة من القطاع الحكومي لتحقيق التكامل مع القطاع الخاص في المجال الاقتصادي
12	البعد الثالث: التحديات التي تواجه تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجالات الاقتصادية في محافظات غزة كما يراها قادة المؤسسات الاقتصادية في القطاعين
15	تحديات القطاع الحكومي
10	البعد الرابع: سبل تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة في ظل التجارب الدولية
62	اجمالي فقرات الاستبانة

وعند وضع هذه الاستبانة تم الأخذ بعين الاعتبار وضع أسئلة تغطي كافة جوانب الدراسة النظرية، وتلبي جميع المتطلبات والمتغيرات ذات التأثير على أسئلة الدراسة، مع مراعاة أن تكون معظم الأسئلة واضحة وذات نهايات مغلقة، لسهولة وسرعة الإجابة عنها وسهولة تحليلها، وقد تم توزيع كافة الاستبانات شخصياً على أفراد العينة، وذلك لشرح الاستبانة وتوضيح أي غموض فيها، مع مراعاة الدقة في الإجابة عنها. وقد بلغ عدد فقرات الاستبانة بعد صياغتها النهائية (62) فقرة موزعة على أربعة أبعاد، حيث أعطى لكل فقرة نسبة مئوية من (0-100%) للتعرف على واقع العلاقة التكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة، بذلك تنحصر درجات أفراد عينة الدراسة ما بين (0، 100) درجة، والملحق رقم (2) يبين الإستبانة في صورتها النهائية.

5.1.6 صدق الاستبانة:

ويقصد بصدق الاستبانة: أن تقيس فقرات الاستبانة ما وضعت لقياسه وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- صدق المحكمين:

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من أساتذة جامعيين من المتخصصين ممن يعملون في الجامعات الفلسطينية، حيث قاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة فقرات الاستبانة، ومدى انتماء الفقرات إلى كل بعد من أبعاد الاستبانة، وكذلك وضوح صياغاتها اللغوية، وفي ضوء تلك الآراء تم استبعاد بعض الفقرات وتعديل بعضها الآخر ليصبح عدد فقرات الاستبانة (62) فقرة.

2- صدق الاتساق الداخلي:

جرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية مكونة من (30) موظفاً من أفراد مجتمع الدراسة، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه، وكذلك تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

جدول رقم (6)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات البعد الأول: واقع العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في المجالات الاقتصادية في محافظات غزة مع الدرجة الكلية للبعد

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	تعتبر العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص بصفة عامة قوية.	0.687	دالة عند 0.01
2.	يتيح التكامل بين القطاعين تحقيق مزايا تنافسية في مختلف المجالات الاقتصادية.	0.468	دالة عند 0.01
3.	يحقق التكامل في العلاقات بين القطاعين فاعلية وقدرة على المنافسة إقليمياً.	0.664	دالة عند 0.01
4.	تؤثر العلاقة بين القطاعين على تحقيق التنمية الاقتصادية.	0.528	دالة عند 0.01
5.	يسعى القطاع الحكومي لتعزيز الشراكة والتعاون مع القطاع الخاص.	0.627	دالة عند 0.01
6.	يتقاسم القطاعين الأدوار فيما بينهما بشكل فاعل.	0.666	دالة عند 0.01
7.	يشارك القطاع الخاص بفاعلية في اعداد الخطط الاقتصادية للحكومة.	0.656	دالة عند 0.01
8.	تتوفر قناعة محدودة لدى القطاع الحكومي بالقطاع الخاص.	0.464	دالة عند 0.01
9.	يعاني القطاع الخاص من غياب رؤية مشتركة للتكامل مع القطاع الحكومي.	0.470	دالة عند 0.01
10.	يعاني القطاع الحكومي من غياب رؤية مشتركة للتكامل مع القطاع الخاص.	0.472	دالة عند 0.01
11.	غياب خطة تنمية حقيقية لدى الحكومات الفلسطينية المتعاقبة.	0.447	دالة عند 0.05
12.	القطاع الخاص غير مؤهل بما فيه الكفاية لتحمل اعباء التنمية الاقتصادية.	0.394	دالة عند 0.05
13.	ضعف التنسيق بين القطاعين الحكومي والقطاع الخاص	0.495	دالة عند 0.01
14.	يعاني القطاع الخاص و القطاع الحكومي من أزمة ثقة متبادلة	0.418	دالة عند 0.05
15.	ضعف مستوى تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة	0.446	دالة عند 0.05

ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.463

ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.361

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد والدرجة الكلية لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.394-0.687)، وبذلك تعتبر فقرات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (7)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات البعد الثاني: السياسات الاقتصادية المتبعة من القطاع الحكومي لتحقيق التكامل مع القطاع الخاص في المجال الاقتصادي مع الدرجة الكلية للبعد

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	يسعى القطاع الحكومي لمشاركة مؤسسات القطاع الخاص في صياغة القوانين، الأنظمة، والسياسات.	0.904	دالة عند 0.01
2.	تتبدى مؤسسات القطاع الخاص التخوف من التغيرات في القوانين، الأنظمة، والسياسات التي تؤثر على أعمالهم.	0.377	دالة عند 0.05
3.	لدى مؤسسات القطاع الخاص القدرة على التوقع بالتغيرات في القوانين، الأنظمة، والسياسات التي يقوم بها القطاع الحكومي.	0.737	دالة عند 0.01
4.	يقوم القطاع الحكومي بمشاركة مؤسسات القطاع الخاص بالتغيرات في سياساتها.	0.816	دالة عند 0.01
5.	يتبنى القطاع الحكومي سياسات هادفة لإيجاد بيئة مواتية للقطاع الخاص ليسهم في النمو وخلق فرص عمل.	0.880	دالة عند 0.01
6.	تعتبر السياسات الحكومية الاقتصادية ذات قيمة للقطاع الخاص.	0.760	دالة عند 0.01
7.	تتصف السياسات الحكومية بالمصادقية.	0.840	دالة عند 0.01
8.	يوازن القطاع الحكومي في سياساته الاقتصادية بين المصلحة العامة والخاصة.	0.889	دالة عند 0.01
9.	يضع القطاع الحكومي سياسات محددة لتشجيع استثمار القطاع الخاص.	0.843	دالة عند 0.01
10.	يلتزم القطاع الحكومي بما يعلنه من سياسات.	0.913	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.463

ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.361

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد والدرجة الكلية لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.377-0.913)، وبذلك تعتبر فقرات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (8)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات أ-تحديات القطاع الخاص الدرجة الكلية للبعد

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	تعتبر مساهمة القطاع الخاص في التشغيل متواضعة.	0.614	دالة عند 0.01
2.	الإدارة التنفيذية في القطاع الخاص مركزية مما يحرم مؤسسات القطاع الخاص من التقدم.	0.436	دالة عند 0.05
3.	تدني اهتمام مؤسسات القطاع الخاص في تدريب موظفيها.	0.614	دالة عند 0.01
4.	مؤسسات القطاع الخاص لا تستثمر في التنمية.	0.824	دالة عند 0.01
5.	ضعف تبني مؤسسات القطاع الخاص لتأهيل الكفاءات الشبابية.	0.618	دالة عند 0.01
6.	ندرة تمويل القطاع الخاص لتكاليف دراسات جامعية أو بحثية (البحث العلمي).	0.753	دالة عند 0.01
7.	مساهمات وتبرعات مؤسسات القطاع الخاص عشوائية وغير منتظمة (غير مخططة).	0.822	دالة عند 0.01
8.	لا يقوم القطاع الخاص بدورة في الاندماج والتكتلات الاقتصادية المحلية والاقتصادية والدولية.	0.712	دالة عند 0.01
9.	الوضع الاقتصادي الصعب الناجم عن سياسة الحصار.	0.400	دالة عند 0.05
10.	محدودية مبادرات القطاع الخاص لتحقيق العلاقة التكاملية مع القطاع الحكومي.	0.704	دالة عند 0.01
11.	لا يمتلك القطاع الخاص استراتيجية لتحقيق التكامل مع القطاع الحكومي.	0.707	دالة عند 0.01
12.	ضعف تجربة القطاع الخاص في هذا المجال.	0.622	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.463

ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.361

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد والدرجة الكلية لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.400-0.824)، وبذلك تعتبر فقرات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (9)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات ب: تحديات القطاع الحكومي مع الدرجة الكلية للبعد

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	الفقرة	
دالة عند 0.01	0.587	يتحمل القطاع الحكومي المسؤولية المباشرة عن ضعف العلاقة مع القطاع الخاص.	1.
دالة عند 0.01	0.730	يتحمل القطاع الحكومي مسؤولية ضعف القطاع الخاص في اللجان المتخصصة ذات العلاقة.	2.
دالة عند 0.01	0.749	يواجه القطاع الحكومي حالة من ضعف الثقة لدى القطاع الخاص.	3.
دالة عند 0.01	0.804	محدودية كفاءة الخدمات الحكومية المقدمة للقطاع الخاص.	4.
دالة عند 0.01	0.516	عدم قناعة القطاع الحكومي بتعيين رجال اعمال في المناصب الحكومية المالية والاقتصادية والتجارية.	5.
دالة عند 0.05	0.371	تدخل الحكومة في قرارات مؤسسات القطاع الخاص.	6.
دالة عند 0.01	0.523	عدم وجود استراتيجية حكومية لتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.	7.
دالة عند 0.01	0.675	الضغوط السياسية التي يتعرض لها القطاع الحكومي.	8.
دالة عند 0.01	0.794	حالة الانقسام والتجاذبات السياسية.	9.
دالة عند 0.01	0.778	الحصار المفروض على قطاع غزة.	10.
دالة عند 0.05	0.433	البيروقراطية والروتين.	11.
دالة عند 0.01	0.747	ضعف القيادات الحكومية القادرة على بناء شراكة حقيقية مع القطاع الخاص.	12.
دالة عند 0.01	0.696	محدودية التمويل اللازم لإقامة برامج ومشاريع تكاملية مع القطاع الخاص.	13.
دالة عند 0.01	0.592	عدم الاستفادة من التجارب الدولية المشابهة.	14.
دالة عند 0.05	0.411	ندرة المبادرات الحكومية الداعمة للقطاع الخاص.	15.

ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.463

ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.361

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد والدرجة الكلية

لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.804-0.371)،

وبذلك تعتبر فقرات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

جدول رقم (10)

معامل ارتباط كل فقرة من فقرات البعد الرابع: سبل تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة في ظل التجارب الدولية مع الدرجة الكلية للبعد

م	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1.	وجود بيئة تشريعية توفر قوانين وأنظمة لتطوير القطاع الخاص.	0.913	دالة عند 0.01
2.	مساهمة القطاع الحكومي في توفير بنية تحتية في المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص تأمينها.	0.841	دالة عند 0.01
3.	تأسيس نظام مالي مستقر وفعال يعمل في ظل إطار تنظيمي يوفر الأمان ويعزز المنافسة ويحمي المودعين ويخلق الثقة في السوق.	0.790	دالة عند 0.01
4.	إعادة هيكلة القطاع الحكومي للقيام بالمهام المطلوبة منه باتجاه تحقيق التكامل مع القطاع الخاص.	0.872	دالة عند 0.01
5.	التطوير والتحسين المستمر في كلا القطاعين.	0.928	دالة عند 0.01
6.	التطوير المستمر للكوادر البشرية في كلا القطاعين حتى تتواءم مع التقنيات والمتغيرات المستمرة في المجال الاقتصادي.	0.813	دالة عند 0.01
7.	إعطاء دور فاعل وحقيقي للقطاع الخاص في عملية التنمية.	0.699	دالة عند 0.01
8.	اندماج وحدات القطاع الخاص الاقتصادية لمواجهة التحديات المحيطة بقطاع غزة تحديداً.	0.793	دالة عند 0.01
9.	التزام القطاع الخاص بالواجبات المالية الملقاة على عاتقه (ضرائب، تشغيل أيدي عاملة، استثمار).	0.417	دالة عند 0.05
10.	تعزيز علاقات الاتصال والتعامل بين موظفي القطاع الحكومي والمشتغلين بالقطاع الخاص.	0.645	دالة عند 0.01

ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.463

ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.361

يبين الجدول السابق أن معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات البعد والدرجة الكلية لفقراته دالة عند مستوى دلالة (0.01)، وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.417-0.928)، وبذلك تعتبر فقرات البعد صادقة لما وضعت لقياسه.

للتحقق من الصدق البنائي للأبعاد قام الباحث بحساب معاملات الارتباط بين درجة كل بعد من أبعاد الاستبانة والأبعاد الأخرى وكذلك كل بعد بالدرجة الكلية للاستبانة والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (11)

مصفوفة معاملات ارتباط كل بعد من أبعاد الاستبانة والأبعاد الأخرى وكذلك كل بعد بالدرجة الكلية للاستبانة

البعد الرابع	البعد الثالث	البعد الثاني	البعد الأول	المجموع	
			1	0.677	البعد الأول: واقع العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في المجالات الاقتصادية في محافظات غزة
		1	0.520	0.732	البعد الثاني: السياسات الاقتصادية المتبعة من القطاع الحكومي لتحقيق التكامل مع القطاع الخاص في المجال الاقتصادي
	1	0.377	0.458	0.828	البعد الثالث: التحديات التي تواجه تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة كما يراها قادة المؤسسات الاقتصادية في القطاعين
1	0.571	0.439	0.498	0.765	البعد الرابع: سبل تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة في ظل التجارب الدولية

ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.01) = 0.463

ر الجدولية عند درجة حرية (28) وعند مستوى دلالة (0.05) = 0.361

يتضح من الجدول السابق أن جميع الأبعاد ترتبط ببعضها البعض وبالدرجة الكلية للاستبانة ارتباطاً ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) وهذا يؤكد أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي.

5.1.7 ثبات الاستبانة Reliability:

أجرى الباحث خطوات التأكد من ثبات الاستبانة وذلك بعد تطبيقها على أفراد العينة الاستطلاعية بطريقتين وهما التجزئة النصفية ومعامل ألفا كرونباخ.

1- طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient:

تم استخدام درجات العينة الاستطلاعية لحساب ثبات الاستبانة بطريقة التجزئة النصفية حيث احتسبت درجة النصف الأول لكل بعد من أبعاد الاستبانة وكذلك درجة النصف الثاني من الدرجات وذلك بحساب معامل الارتباط بين النصفين ثم جرى تعديل الطول باستخدام معادلة سبيرمان براون (Spearman-Brown Coefficient) والجدول رقم (12) يوضح ذلك:

جدول رقم (12)

يوضح معاملات الارتباط بين نصفي كل بعد من أبعاد الاستبانة وكذلك الاستبانة ككل قبل التعديل ومعامل الثبات بعد التعديل

البعد	عدد الفقرات	الارتباط قبل التعديل	معامل الثبات بعد التعديل
لبعد الأول: واقع العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في المجالات الاقتصادية في محافظات غزة	15*	0.564	0.579
لبعد الثاني: السياسات الاقتصادية المتبعة من القطاع الحكومي لتحقيق التكامل مع القطاع الخاص في المجال الاقتصادي	10	0.855	0.922
لبعد الثالث: التحديات التي تواجه تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة كما يراها قادة المؤسسات الاقتصادية في القطاعين	12	0.692	0.818
لبعد الرابع: سبل تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة في ظل التجارب الدولية	15*	0.788	0.798
الدرجة الكلية للاستبانة	62	0.490	0.658

* تم استخدام معامل جتمان لأن النصفين غير متساويين.

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات الكلي للاستبانة (0.658)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

2- طريقة ألفا كرونباخ:

استخدم الباحث طريقة أخرى من طرق حساب الثبات وهي طريقة ألفا كرونباخ، وذلك لإيجاد معامل ثبات الاستبانة، حيث حصل على قيمة معامل ألفا لكل بعد من أبعاد الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل والجدول رقم (13) يوضح ذلك:

جدول رقم (13)

يوضح معاملات ألفا كرونباخ لكل بعد من أبعاد الاستبانة وكذلك للاستبانة ككل

معامل ألفا كرونباخ	عدد الفقرات	البعد
0.813	15	لبعد الأول: واقع العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في المجالات الاقتصادية في محافظات غزة
0.938	10	لبعد الثاني: السياسات الاقتصادية المتبعة من القطاع الحكومي لتحقيق لتكامل مع القطاع الخاص في المجال الاقتصادي
0.875	12	لبعد الثالث: التحديات التي تواجه تحقيق لتكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة
0.878	15	كما يراها قادة المؤسسات الاقتصادية في ب: تحديات القطاع الحكومي لقطاعين
0.926	10	لبعد الرابع: سبل تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في لمجال الاقتصادي في محافظات غزة في ظل التجارب الدولية
0.939	62	الدرجة الكلية للاستبانة

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات الكلي للاستبانة (0.939)، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى تطبيقها على عينة الدراسة.

5.1.8 إجراءات تطبيق أدوات الدراسة:

1- إعداد الأداة بصورتها النهائية.

2- حصل الباحث على كتاب موجه من أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، لتسهيل مهمة الباحث في توزيع الاستبانات على الموظفين في الوزارات الحكومية بمحافظات غزة وملحق رقم (3) يوضح ذلك.

3- بعد حصول الباحث على التوجيهات والتسهيلات، قام بتوزيع (30) استبانة أولية؛ للتأكد من صدق الاستبانة وثباتها.

4- بعد إجراء الصدق والثبات قام الباحث بتوزيع (110) استبانة واسترد (97) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

5- تم ترقيم وترميز أداة الدراسة، كما تم توزيع البيانات حسب الأصول ومعالجتها إحصائياً، من خلال جهاز الحاسوب للحصول على نتائج الدراسة.

5.1.9 المعالجات الإحصائية المستخدمة:

تم تفرغ وتحليل الاستبانة من خلال من خلال برنامج (SPSS)

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف - سمرنوف) One Sample K-S

سنعرض اختبار كولمجروف - سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أو لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات العلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً. ويوضح الجدول رقم (16) نتائج الاختبار، حيث تبين أن القيمة الاحتمالية (sig) لجميع مجالات الدراسة كانت أكبر من مستوى الدالة ($sig \geq 0.05$) وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث سيتم استخدام الاختبارات العلمية (الطبيعية) للإجابة عن أسئلة الدراسة.

جدول رقم (14)

اختبار التوزيع الطبيعي

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

مستوى المعنوية	قيمة الاختبار Z	البعد
0.680	0.719	لبعد الأول: واقع العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في المجالات الاقتصادية في محافظات غزة
0.098	1.227	لبعد الثاني: السياسات الاقتصادية المتبعة من القطاع الحكومي لتحقيق لتكامل مع القطاع الخاص في المجال الاقتصادي
0.174	1.105	لبعد الثالث: التحديات التي تواجه تحقيق لتكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة
0.441	0.866	كما يراها قادة المؤسسات الاقتصادية في ب: تحديات القطاع الحكومي لقطاعين
0.057	1.335	لبعد الرابع: سبل تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في لمجال الاقتصادي في محافظات غزة في ظل التجارب الدولية
0.602	0.765	الدرجة الكلية للاستبانة

5.1.10 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإحصائي (SPSS)، وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

1- تم حساب التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات الأبعاد الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.

2- المتوسط الحسابي وذلك لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات الدراسة الأساسية

3- الانحراف المعياري للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل بعد من أبعادها الرئيسة عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب الأبعاد الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس (إذا كان الانحراف المعياري واحداً صحيحاً فأعلى فيعني عدم تركيز الاستجابات وتشتتها)

4- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة

5- معامل ارتباط بيرسون "Pearson" لقياس صدق الفقرات.

6- معادلة سييرمان براون لثبات المقياس

7- اختبار كولمغروف - سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي أو لا.

8- اختبار T.Test لعينة واحدة لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "60"

ومن خلال الاختبارات السابقة الذكر، تمكّن الباحث من إخراج الدراسة بالشكل التحليلي المطلوب، حيث شملت على كافة التحليلات والاختبارات السابقة، واللازمة لتحليل البيانات الأولية، ولا سيما الاستبانة، وفقاً للمنهج المتبع في الدراسة.

المبحث الثاني

تحليل خصائص عينة الدراسة

5.2.1 تمهيد:

من خلال البيانات العامة التي تم جمعها من المبحوثين بواسطة الجزء الأول من الاستبانة، وباستخدام التكرارات الإحصائية، تم تحديد خصائص عينة الدراسة، وذلك بهدف التعرف على صفات مجتمع المبحوثين من حيث التركيبة العلمية والعملية والاجتماعية، حيث إن هذه الصفات تمثل متغيرات قد يؤثر تغييرها في نتيجة هذه الدراسة إذا ما أعيد تطبيقها في وقت لاحق، وكذلك قد يؤثر تغييرها في نتائج الدراسات المماثلة إذا ما بقيت على مجتمع هذه الدراسة ذاته، واتخذت نتائج الدراسة كمحك لنتائجها.

5.2.2 خصائص وسمات عينة الدراسة:

الجدول التالية تبين خصائص وسمات عينة الدراسة، وتم عرضها على الترتيب التالي: (العمر، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخدمة، التخصص، قطاعات العمل، مجالات العمل، المؤسسات التي تنتمي إليها، أي الوزارات أو الهيئات الحكومية التي تنتمي إليها).

• توزيع عينة الدراسة حسب العمر:

جدول رقم (15)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	2	2.06
من 30-40 سنة	26	26.80
أكثر من 40 سنة	69	71.13
المجموع	97	100.00

يتضح من الجدول السابق أن غالبية عينة الدراسة فوق سن الأربعين إذا بلغ ما نسبته (71.13%)، وهذا يتفق مع أن الفئة المقصودة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص في معظمها

من المدراء العامين ورؤساء هذه المؤسسات وأعضاء مجالس إدارتها. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن 2% من العينة هم أقل من 30 سنة وهذا يؤكد أن الفئة المستهدفة من ذوي الخبرة.

- توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:

جدول رقم (16)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

النسبة المئوية	العدد	المستوى التعليمي
20.62	20	ثانوية عامة
17.53	17	دبلوم
61.85	60	بكالوريوس و دراسات عليا (ماجستير، دكتوراه)
100.00	97	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن غالبية عينة الدراسة من حملة البكالوريوس والدراسات العليا إذا بلغ ما نسبته (61.85%)، وهذا يؤكد أن كافة المبحوثين يتمتعون بثقافة ودراية واسعة تؤهلهم لقيادة هكذا مؤسسات.

- توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخدمة:

جدول رقم (17)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخدمة

النسبة المئوية	العدد	عدد سنوات الخدمة
12.37	12	أقل من 5 سنوات
11.34	11	من 5-10 سنوات
76.29	74	أكثر من 10 سنوات
100.00	97	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن غالبية عينة الدراسة من ذوي الخبرة لأكثر من 10 سنوات إذا بلغ ما نسبته (76.29%)، وهذا يدل على أن الفئات العليا في القطاع الحكومي وأعضاء

ورؤساء مجالس إدارات مؤسسات القطاع الخاص لهم تجربة طويلة في مجالات متعددة ، الأمر الذي يساعد الباحث في دقة المعلومات التي يتم تحصيلها منهم.

توزيع عينة الدراسة حسب التخصص:

جدول رقم (18)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب التخصص

النسبة المئوية	العدد	التخصص
20.62	20	هندسة
30.93	30	اقتصاد وعلوم ادارية
48.45	47	اخرى
100.00	97	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن غالبية عينة الدراسة من تخصصات متنوعة بما نسبته (97%)، ويرى الباحث أن هناك تبايناً في التخصصات بنسب متفاوتة ويعزو الباحث ذلك إلى تنوع المؤسسات التي جرى عليها البحث.

• توزيع عينة الدراسة حسب قطاعات العمل:

جدول رقم (19)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب قطاعات العمل

النسبة المئوية	العدد	قطاعات العمل
67.01	65	قطاع خاص
32.99	32	قطاع حكومي
100.00	97	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن غالبية عينة الدراسة من العاملين في القطاع الخاص إذا بلغ ما نسبته (67.01%)، وهذا يتفق مع توجه الباحث في التركيز على مؤسسات القطاع الخاص لتنوعها من ناحية ولطبيعة علاقتها التكاملية مع القطاع الحكومي من ناحية أخرى.

- توزيع عينة الدراسة حسب مجالات العمل:

جدول رقم (20)

يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مجالات العمل

النسبة المئوية	العدد	مجالات العمل
2.06	2	تعليمي
11.34	11	زراعي
50.52	49	صناعي
13.40	13	تجاري
1.03	1	بنوك
1.03	1	انشاءات
17.53	17	خدماتي
3.09	3	اخرى
100.00	97	المجموع

يتضح من الجدول السابق أن غالبية عينة الدراسة من العاملين في المجال الصناعي إذ بلغ ما نسبته (50.5%)، حيث أن مؤسسات القطاع الصناعي (الاتحادات الصناعية) تتجاوز في عددها 12 اتحاداً تخصصياً، كما أن هذا القطاع يعتبر من القطاعات المهمة ذات العلاقة المباشرة مع موضوع البحث بالإضافة إلى بعض القطاعات الأخرى كالتجارة والزراعة لعظم مساهمتهم كقطاعات مجتمعة في الناتج المحلي الاجمالي.

ملخص

قام الباحث في هذا الفصل باستعراض منهجية الدراسة والأدوات المستخدمة في تحليل الاستبانة، كما وقام الباحث بتحليل خصائص عينة الدراسة من خلال الأساليب الاحصائية المتعددة، وأثبتت نتائج التحليل أن أداة الدراسة (الاستبانة) كانت مناسبة لما وضعت لقياسه.

الفصل السادس

(الدراسة الميدانية)

مقدمة:

يتناول هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات، والتعرف على آراء المبحوثين، كما تناول تحليل ومناقشة فقرات أداة الدراسة، وذلك من خلال استعراض المباحث التالية:

المبحث الأول: تحليل فقرات أداة الدراسة.

المبحث الثاني: آراء المبحوثين.

المبحث الأول

تحليل فقرات أداة الدراسة

6.1.1 تمهيد:

تم استخدم اختبار T للعينة الواحدة (One – Sample t- test) لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98 عند درجة حرية "96" ومستوى معنوية "0.05" (أو مستوى المعنوية أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي أكبر من (60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة T المحسوبة أصغر من قيمة T الجدولية والتي تساوي 1.98 عند درجة حرية "96" ومستوى معنوية "0.05" (أو مستوى المعنوية أقل من 0.05 والمتوسط الحسابي أقل من (60%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة إذا كان مستوى المعنوية أكبر 0.05.

6.1.2 تحليل فقرات أداة الدراسة

الإجابة عن السؤال الأول من أسئلة الدراسة:

ينص السؤال الأول من أسئلة الدراسة على: ما واقع العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة من وجهة نظر قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاعين.

وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث باستخدام المتوسطات والانحراف المعياري واختبار t والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (21)

تحليل فقرات البعد الأول واقع العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة من وجهة نظر قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاعين

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	تعتبر العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص بصفة عامة قوية.	59.711	21.946	-0.130	0.897	11
2	يتيح التكامل بين القطاعين تحقيق مزايا تنافسية في مختلف المجالات الاقتصادية.	74.320	18.280	7.715	0.000	2
3	يحقق التكامل في العلاقات بين القطاعين فاعلية وقدرة على المنافسة إقليمياً.	72.351	20.287	5.996	0.000	3
4	تؤثر العلاقة بين القطاعين على تحقيق التنمية الاقتصادية.	79.216	19.824	9.547	0.000	1
5	يسعى القطاع الحكومي لتعزيز الشراكة والتعاون مع القطاع الخاص.	56.887	26.030	-1.178	0.242	12
6	يتقاسم القطاعين الأدوار فيما بينهما بشكل فاعل.	53.412	21.943	-2.957	0.004	14
7	يشارك القطاع الخاص بفاعلية في اعداد الخطط الاقتصادية للحكومة.	49.722	23.180	-4.367	0.000	15
8	تتوفر قناعة محدودة لدى القطاع الحكومي بالقطاع الخاص.	60.557	19.671	0.279	0.781	10
9	يعاني القطاع الخاص من غياب رؤية مشتركة للتكامل مع القطاع الحكومي.	66.495	21.749	2.941	0.004	8
10	يعاني القطاع الحكومي من غياب رؤية مشتركة للتكامل مع القطاع الخاص.	63.763	23.094	1.605	0.112	9
11	غياب خطة تنمية حقيقية لدى الحكومات الفلسطينية المتعاقبة.	70.814	22.064	4.827	0.000	4
12	القطاع الخاص غير مؤهل بما فيه الكفاية لتحمل أعباء التنمية الاقتصادية.	54.505	23.889	-2.265	0.026	13
13	ضعف التنسيق بين القطاعين الحكومي والقطاع الخاص	68.010	20.972	3.762	0.000	7
14	يعاني القطاع الخاص و القطاع الحكومي من أزمة ثقة متبادلة	69.155	21.250	4.243	0.000	6
15	ضعف مستوى تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة	69.536	19.013	4.940	0.000	5
	الدرجة الكلية للبعد	64.564	9.004	4.992	0.000	

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (96) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.98

يتضح من الجدول السابق:

أن أعلى فئتين في البعد حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

-الفقرة (4) والتي نصت على "تؤثر العلاقة بين القطاعين على تحقيق التنمية الاقتصادية " احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (79.216). ويعزو الباحث ذلك إلى أن العلاقة بين القطاعين تتسم بالشراكة التنموية المستدامة والتي لا غنى عنها لقطاع عن الآخر، ولها طبيعة تكاملية وإحالية في آن واحد حيث تتطوي هذه العلاقة على مجالات متنوعة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ومنها المجالات التنظيمية، التشريعية، التنفيذية، التمويلية، الاستثمارية والخدمية.

- الفقرة (2) والتي نصت على " يتيح التكامل بين القطاعين تحقيق مزايا تنافسية في مختلف المجالات الاقتصادية " احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (74.320). ويعزو الباحث ذلك إلى أن الإصلاحات المؤسسية من طرف القطاع الحكومي للاقتصاد بشتى مجالاته وإدخال تغييرات واسعة على الأطر المنظمة لسياسات الدولة بالتنسيق والتكامل مع مؤسسات القطاع الخاص سيحقق أكبر قدر ممكن من التنافسية في كافة القطاعات الاقتصادية وتحديدًا قطاع الصناعة والتجارة وقطاع الاستثمار والبنى التحتية.

كما تبين النتائج أن أقل فئتين حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

-الفقرة (6) والتي نصت على " يتقاسم القطاعان الأدوار فيما بينهما بشكل فاعل " احتلت المرتبة الرابعة عشرة بمتوسط حسابي قدره (53.412)، ويعزو الباحث ذلك إلى ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص بالدور الحكومي الذي يسعى أحيانًا لمشاركة القطاع الخاص في كافة الأدوار والمجالات التي لا بد وأن يساهموا فيها.

-الفقرة (7) والتي نصت على " يشارك القطاع الخاص بفاعلية في إعداد الخطط الاقتصادية للحكومة " احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (49.722)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن القطاع الخاص لا يشارك في إعداد الخطط الاقتصادية التي تعدها الحكومة وإن العمل بالخصوص من وجهة نظر مؤسسات القطاع الخاص يتم من خلال الوزارات ذات العلاقة.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات البعد يساوي (64.564) وهي أكبر من النسبة المحايدة "60%" وقيمة T المحسوبة تساوي (4.992) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (1.98) والقيمة المعنوية (0.000) وهي أقل من 0.05 مما يدل على العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة من وجهة نظر قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاعين عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ علاقة تكاملية ولها أثر إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية ولها مزايا تنافسية في مختلف القطاعات.

ويعزو الباحث هذه النتائج إلى أن واقع العلاقة بين القطاعين في المجال الاقتصادي لا بد وأن يكون واقعا لعلاقة تكاملية، فلا يمكن للقطاع الخاص العمل بدون تسهيلات وسياسات داعمة يقدمها القطاع الحكومي، وكذلك لا يمكن للقطاع الحكومي أن يحقق التنمية بدون مساهمة القطاع الخاص، ولقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (محمد، 2012) والتي جاء فيها أنه من الضروري فتح حوار شعبي حول توجهات الاقتصاد الوطني ووضع محددات وطنية لاستثمار القطاع الخاص ودفعه للمشاركة مع القطاع العام بعد أن ثبت باللموس عقم السياسات التي طبقتها الحكومات السابقة، وقد اتفقت الدراسة أيضا مع دراسة (الترتير، 2012) والتي جاء فيها أن التصور لحالة التنمية في الأراضي الفلسطينية يقودنا إلى تساؤل إن كانت حالة اللاتنمية فشلا للقطاع الخاص يضاف إلى فشل السلطة وسياساتها.

الإجابة عن السؤال الثاني من أسئلة الدراسة:

ينص السؤال الثاني من أسئلة الدراسة على: ما مدى توافر السياسات الاقتصادية المتبعة من القطاع الحكومي لتحقيق التكامل مع القطاع الخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة من وجهة نظر قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاعين.

وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث باستخدام المتوسطات والانحراف المعياري واختبار t والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (22)

تحليل فقرات البعد الثاني مدى توافر السياسات الاقتصادية المتبعة من القطاع الحكومي لتحقيق التكامل مع القطاع الخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة من وجهة نظر قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاعين

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	يسعى القطاع الحكومي لمشاركة مؤسسات القطاع الخاص في صياغة القوانين، الانظمة، والسياسات.	49.289	23.359	-4.516	0.000	9
2	تتبدى مؤسسات القطاع الخاص التخوف من التغيرات في القوانين، الانظمة، والسياسات التي تؤثر على أعمالهم.	73.454	17.844	7.426	0.000	1
3	لدى مؤسسات القطاع الخاص القدرة على التوقع بالتغيرات في القوانين، الانظمة، والسياسات التي يقوم بها القطاع الحكومي.	56.495	21.298	-1.621	0.108	4
4	يقوم القطاع الحكومي بمشاركة مؤسسات القطاع الخاص بالتغيرات في سياساتها.	48.711	22.468	-4.948	0.000	10
5	يتبنى القطاع الحكومي سياسات هادفة لإيجاد بيئة مواتية للقطاع الخاص ليسهم في النمو وخلق فرص عمل.	52.495	23.339	-3.167	0.002	8
6	تعتبر السياسات الحكومية الاقتصادية ذات قيمة للقطاع الخاص.	63.196	25.507	1.234	0.220	2
7	تتصف السياسات الحكومية بالمصادقية.	54.412	23.148	-2.377	0.019	6
8	يوازن القطاع الحكومي في سياساته الاقتصادية بين المصلحة العامة والخاصة.	54.629	25.453	-2.078	0.040	5
9	يضع القطاع الحكومي سياسات محددة لتشجيع استثمار القطاع الخاص.	54.351	25.682	-2.167	0.033	7
10	يلتزم القطاع الحكومي بما يعلنه من سياسات.	56.856	26.253	-1.180	0.241	3
	الدرجة الكلية للبعد	56.389	18.032	-1.972	0.051	

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (96) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.98

يتضح من الجدول السابق:

أن أعلى فئتين في البعد حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

-الفقرة (2) والتي نصت على "تبدي مؤسسات القطاع الخاص التخوف من التغيرات في القوانين، الأنظمة، والسياسات التي تؤثر على أعمالهم" احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (73.454)، وهذا يدل على أن فجائية التغييرات في القوانين والأنظمة والسياسات يفقد مصداقية الحكومة لدى مؤسسات القطاع الخاص حيث تؤثر هذه التغييرات على أعمالهم، وقد تعتبر من أهم العوائق لنشاطاتهم الاقتصادية طالما انحرفت البوصلة عن التنسيق والتكامل مع القطاع الخاص.

-الفقرة (6) والتي نصت على "تعتبر السياسات الحكومية الاقتصادية ذات قيمة للقطاع الخاص" احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (63.196)، وهذا يؤكد من وجهة نظر الباحث على أن توافر السياسات الاقتصادية المتبعة من القطاع الحكومي والهادفة لتحقيق التكامل مع القطاع الخاص تعتبر ذات قيمة لدى هذه المؤسسات طالما حققت هذه السياسات أهدافها المرجوة وظهر أثر هذه السياسات على سلوك مؤسسات القطاع الخاص.

كما تبين النتائج أن أقل فئتين حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

-الفقرة (1) والتي نصت على "يسعى القطاع الحكومي لمشاركة مؤسسات القطاع الخاص في صياغة القوانين، الأنظمة، والسياسات" احتلت المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدره (49.289)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن القطاع الحكومي وعند صياغته واعداده للسياسات الاقتصادية لا يقوم بما هو مطلوب منه من خلال مشاركة مؤسسات القطاع الخاص بالقدر الذي يسهم في زيادة تفاعل مؤسسات القطاع الخاص في توجيه هذه السياسات بما يخدم مصالحه الاقتصادية.

-الفقرة (4) والتي نصت على "يقوم القطاع الحكومي بمشاركة مؤسسات القطاع الخاص بالتغيرات في سياساتها" احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (48.711)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن القطاع الحكومي لا يسهم بفاعلية بمشاركة القطاع الخاص عند قيامه بتغيير أو تعديل السياسات الاقتصادية ولم يخطروا مؤسسات القطاع الخاص بهذه التغييرات في أغلب الأحيان.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات البعد يساوي (56.389) وهي أقل من النسبة المحايدة "60%" وقيمة T المحسوبة تساوي (1.972) وهي أقل من قيمة T الجدولية والتي تساوي (1.98) والقيمة المعنوية (0.051) وهي أكبر من 0.05 مما يدل على ندرة توافر السياسات الاقتصادية المتبعة من القطاع الحكومي لتحقيق التكامل مع القطاع الخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة من وجهة نظر قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاعين وهي غير كافية وتحتاج إلى مزيد من التنسيق والتكامل بين القطاعين لتوفير السياسات المطلوبة، ويعزو الباحث هذه النتائج إلى ضعف ثقة مؤسسات القطاع الخاص بالسياسات الاقتصادية المنبثقة عن القطاع الحكومي والتي لها أثر في تحقيق التكامل مع القطاع الخاص سواء ذلك عبر عدم مشاركتهم الفاعلة في صياغة هذه السياسات أم في تغييرها أم في الالتزام بما يعلنه القطاع الحكومي من سياسات.

وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة (مولاي، 2010) التي أكد فيها على ضرورة توافر ووضع الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل القطاع الخاص وتعطيه دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية، واتفقت أيضاً مع دراسة (عودة، 2013) حيث جاء في بعض نتائج هذه الدراسة أن هناك عجزاً كبيراً في التنسيق بين القطاع الخاص والقطاع العام، وأن هناك تراجعاً واضحاً في التشريعات التي تصدرها السلطة الفلسطينية لتنظيم ودعم عمل القطاع الخاص.

الإجابة عن السؤال الثالث من أسئلة الدراسة:

ينص السؤال الثالث من أسئلة الدراسة على: ما التحديات التي تواجه تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات قطاع غزة كما يراها قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاعين.

أ - تحديات القطاع الخاص

وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث باستخدام المتوسطات والانحراف المعياري واختبار t والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (23)

تحليل فقرات بعد التحديات التي تواجه تحقيق التكامل بين القطاع الخاص في المجال الاقتصادي في محافظات قطاع غزة كما يراها قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاعين

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	تعتبر مساهمة القطاع الخاص في التشغيل متواضعة.	56.392	25.277	-1.406	0.163	12
2	الإدارة التنفيذية في القطاع الخاص مركزية مما يحرم مؤسسات القطاع الخاص من التقدم.	63.237	23.079	1.381	0.170	6
3	تدني اهتمام مؤسسات القطاع الخاص في تدريب موظفيها.	63.557	20.012	1.750	0.083	5
4	مؤسسات القطاع الخاص لا تستثمر في التنمية.	61.804	22.223	0.800	0.426	7
5	ضعف تبني مؤسسات القطاع الخاص لتأهيل الكفاءات الشبابية.	59.134	21.860	-0.390	0.697	11
6	ندرة تمويل القطاع الخاص لتكاليف دراسات جامعية أو بحثية (البحث العلمي).	68.907	22.150	3.961	0.000	3
7	مساهمات وتبرعات مؤسسات القطاع الخاص عشوائية وغير منتظمة (غير مخططة).	74.041	18.039	7.666	0.000	1
8	لا يقوم القطاع الخاص بدورة في الاندماج والتكتلات الاقتصادية المحلية والاقتصادية والدولية.	64.804	22.164	2.135	0.035	4
9	الوضع الاقتصادي الصعب الناجم عن سياسة الحصار.	73.577	21.424	6.242	0.000	2
10	محدودية مبادرات القطاع الخاص لتحقيق العلاقة التكاملية مع القطاع الحكومي.	61.546	20.896	0.729	0.468	8

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
11	لا يمتلك القطاع الخاص استراتيجية لتحقيق التكامل مع القطاع الحكومي.	60.464	22.708	0.201	0.841	9
12	ضعف تجربة القطاع الخاص في هذا المجال.	59.742	20.276	-0.125	0.901	10
	الدرجة الكلية للبعد	63.934	13.628	2.843	0.005	

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (96) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.98

يتضح من الجدول السابق:

أن أعلى فقرتين في البعد حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

-الفقرة (7) والتي نصت على "مساهمات وتبرعات مؤسسات القطاع الخاص عشوائية وغير منتظمة (غير مخططة)" احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (74.041)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن البيئة الاقتصادية الصعبة والتحديات المفروضة على مؤسسات القطاع الخاص والعوائق التي تعاني منها هذه المؤسسات بمختلف نشاطاتها جعل من القطاع الخاص عرضة لخلط الأولويات ومعالجة الإشكالات والأزمات تبعا للظرف المحيطة، وليس من خلال رؤية واضحة أو استراتيجية لتوجيه هذه المساهمات والتبرعات لتحقيق التنمية المخطط لها في مختلف القطاعات التخصصية.

-الفقرة (9) والتي نصت على "الوضع الاقتصادي الصعب الناجم عن سياسة الحصار" احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (73.577)، وهذا يؤكد على أن أبرز التحديات التي تواجه تحقيق التكامل بين القطاعين هو الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة منذ منتصف عام 2007 مما أثر سلبا على كافة المؤشرات الاقتصادية في قطاع غزة، وقد صدر العديد من التقارير المحلية والدولية التي ترقب كافة المتغيرات السلبية الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية والحصار المطبق على قطاع غزة، الأمر الذي تسبب في إخفاق كلا القطاعين إلى حد ما في تحقيق العلاقة التكاملية المنشودة بين القطاعين.

كما تبين النتائج أن أقل فقرتين حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

-الفقرة (5) والتي نصت على "ضعف تبني مؤسسات القطاع الخاص لتأهيل الكفاءات الشبابية." احتلت المرتبة الحادية عشرة بمتوسط حسابي قدره (59.134). ويعزو الباحث ذلك إلى أن مؤسسات القطاع الخاص تهتم وبدرجة كبيرة في تأهيل كوادرها وكفاءاتها الشبابية كون أن هذه الكوادر هي التي تستثمر في مؤسسات القطاع الخاص للانطلاق باتجاه تحقيق علاقة متميزة مع مؤسسات القطاع الحكومي.

-الفقرة (1) والتي نصت على "تعتبر مساهمة القطاع الخاص في التشغيل متواضعة" احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (56.392)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن مساهمة القطاع الخاص في التشغيل تعتبر إحدى المؤشرات الرئيسة للتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ما يحتويه القطاع الخاص من مؤسسات وقطاعات تخصصية متنوعة تسهم جميعها في استيعاب وتشغيل أعداد كبيرة من العاملين مما يؤثر إيجاباً في الحد من مشكلتي البطالة والفقر.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات البعد يساوي (63.934) وهي أكبر من النسبة المحايدة "60%" وقيمة T المحسوبة تساوي (2.843) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (1.98) والقيمة المعنوية (0.005) وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن هناك تحديات القطاع الخاص - تمت الإشارة إليها في فقرات السؤال المشار إليه أعلاه - تواجه تحقيق التكامل بين القطاع الخاص في المجال الاقتصادي في محافظات قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ب- تحديات القطاع الحكومي

وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث باستخدام المتوسطات والانحراف المعياري واختبار t والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (24)

تحليل فقرات بعد التحديات التي تواجه تحقيق التكامل بين القطاع الحكومي في المجال الاقتصادي في محافظات قطاع غزة كما يراها قيادات المؤسسات الاقتصادية في القطاعين

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	يتحمل القطاع الحكومي المسؤولية المباشرة عن ضعف العلاقة مع القطاع الخاص.	76.825	16.868	9.823	0.000	4
2	يتحمل القطاع الحكومي مسؤولية ضعف القطاع الخاص في اللجان المتخصصة ذات العلاقة.	70.928	18.047	5.964	0.000	10
3	يواجه القطاع الحكومي حالة من ضعف الثقة لدى القطاع الخاص.	76.907	16.743	9.945	0.000	3
4	محدودية كفاءة الخدمات الحكومية المقدمة للقطاع الخاص.	71.845	17.363	6.719	0.000	9
5	عدم قناعة القطاع الحكومي بتعيين رجال اعمال في المناصب الحكومية المالية والاقتصادية والتجارية.	62.536	20.536	1.216	0.227	15
6	تدخل الحكومة في قرارات مؤسسات القطاع الخاص.	63.113	22.621	1.356	0.178	14
7	عدم وجود استراتيجية حكومية لتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.	68.103	21.174	3.769	0.000	13
8	الضغوط السياسية التي يتعرض لها القطاع الحكومي.	73.196	18.959	6.855	0.000	6
9	حالة الانقسام والتجاذبات السياسية.	82.010	13.291	16.310	0.000	2
10	الحصار المفروض على قطاع غزة.	82.412	13.531	16.314	0.000	1
11	البيروقراطية والروتين.	72.928	17.954	7.092	0.000	7
12	ضعف القيادات الحكومية القادرة على بناء شراكة حقيقية مع القطاع الخاص	70.887	19.257	5.568	0.000	12
13	محدودية التمويل للزوم لإقامة برامج ومشاريع تكاملية مع القطاع الخاص.	71.856	17.810	6.556	0.000	8
14	عدم الاستفادة من التجارب الدولية المشابهة.	74.598	16.318	8.811	0.000	5
15	ندرة المبادرات الحكومية الداعمة للقطاع الخاص.	70.907	16.914	6.351	0.000	11
	الدرجة الكلية للبعد	72.603	10.537	11.781	0.000	

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (96) وعند مستوى دلالة (0.05) = 1.98

يتضح من الجدول السابق:

أن أعلى فئتين في البعد حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

-الفقرة (10) والتي نصت على " الحصار المفروض على قطاع غزة " احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (82.412). وهذا يدل على أن الحصار المفروض على قطاع غزة وممارسات الاحتلال هي ما زالت من أبرز التحديات التي تواجه القطاع الحكومي التي تحول دون تفعيل العلاقة التكاملية مع القطاع الخاص.

-الفقرة (9) والتي نصت على " حالة الانقسام والتجاذبات السياسية " احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (82.010)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن الانقسام الذي شهده الفلسطينيون منذ عام 2007 أثر تأثيرا مباشرا في حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وحال كذلك دون تحقيق التكامل بين القطاعين.

كما تبين النتائج أن أقل فئتين حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

-الفقرة (6) والتي نصت على " تدخل الحكومة في قرارات مؤسسات القطاع الخاص " احتلت المرتبة الرابعة عشر بمتوسط حسابي قدره (63.113)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن القطاع الحكومي في قطاع غزة تحديدا وفي ظل الانقسام لم تتدخل في قرارات وتوجهات القطاع الخاص وذلك تقديرا من الحكومة الفلسطينية بطبيعة الحالة الطارئة التي يعايشها المجتمع الفلسطيني بكافة أطيافه حتى لا يتم زجه في أتون التجاذبات السياسية والاقتصادية وغيرها ما بين شطري الوطن.

-الفقرة (5) والتي نصت على " عدم قناعة القطاع الحكومي بتعيين رجال أعمال في المناصب الحكومية المالية والاقتصادية والتجارية " احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (62.536)، ويعزو الباحث ذلك إلى أن مؤسسات القطاع الخاص على قناعة بأن مشاركة رجال الأعمال في الأعمال الحكومية يشكل رافعة إيجابية في التعامل مع المستجدات التي يتعرض لها القطاع الخاص، على عكس ما يعتقد به القطاع الحكومي من أن تعيين رجال أعمال في المناصب الحكومية قد يجبر العمل الحكومي إلى بعض المصالح الخاصة دون المصلحة العامة الأمر الذي سيؤثر في مخرجات العمل الحكومي.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات البعد يساوي (72.603) وهي أكبر من النسبة المحايدة "60%" وقيمة T المحسوبة تساوي (11.781) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (1.98) والقيمة المعنوية (0.000) وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن هناك تحديات تواجه تحقيق التكامل بين القطاع الحكومي في المجال الاقتصادي في محافظات قطاع غزة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$. أهمها حالة الانقسام والتجاذبات السياسية والحصار المفروض على قطاع غزة بالإضافة إلى ضعف ثقة القطاع الخاص بالقطاع الحكومي.

ويعزو الباحث هذه النتائج إلى الوضع السياسي الذي يواجهه قطاع غزة، فالحصار وممارسات الإحتلال وسياسة إغلاق المعابر ومنع تنقل البضائع والأفراد أثر سلباً على كافة المجالات الاقتصادية، مما دفع بالكثير من مؤسسات القطاع الخاص إلى الإحجام عن الاستثمار وتمويل مشاريع ومحدودية المبادرات التي تعزز من تحقيق التكامل مع القطاع الحكومي

لقد اتفقت نتائج هذا البعد مع دراسة كل من (عودة، 2013)، (عبد الرزاق، 1998) حيث أكدتا أن من أبرز التحديات التي تواجه القطاعين لتحقيق التكامل بينهما هي الممارسات والإجراءات الإسرائيلية وعدم الاستقرار السياسي، كذلك أبرزتا دور القطاع الخاص في استيعاب القوى العاملة، واتفقت كذلك مع دراسة (نخلة، 2011) والتي جاء فيها أن مجتمع الأعمال ليس مسئولاً عن انتهاء الإحتلال كأولوية وإنما مسئولون عن توظيف الناس والاستعداد للدولة.

الإجابة عن السؤال الرابع من أسئلة الدراسة:

ينص السؤال الرابع من أسئلة الدراسة على: ما سبل تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية.

وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحث باستخدام المتوسطات والانحراف المعياري واختبار t والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (25)

تحليل فقرات بعد سبل تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
1	وجود بيئة تشريعية توفر قوانين وأنظمة لتطوير القطاع الخاص.	75.619	21.327	7.213	0.000	1
2	مساهمة القطاع الحكومي في توفير بنية تحتية في المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص تأمينها.	67.371	23.685	3.065	0.003	10
3	تأسيس نظام مالي مستقر وفعال يعمل في ظل اطار تنظيمي يوفر الامان ويعزز المنافسة ويحمي المودعين ويخلق الثقة في السوق.	70.206	22.137	4.541	0.000	8
4	اعادة هيكلية القطاع الحكومي للقيام بالمهام المطلوبة منه باتجاه تحقيق التكامل مع القطاع الخاص.	69.557	22.061	4.267	0.000	9
5	التطوير والتحسين المستمر في كلا القطاعين.	72.062	21.749	5.462	0.000	4
6	التطوير المستمر للكوادر البشرية في كلا القطاعين حتى تتواءم مع التقنيات والمتغيرات المستمرة في المجال الاقتصادي.	70.402	21.317	4.806	0.000	7
7	إعطاء دور فاعل وحقيقي للقطاع الخاص في عملية التنمية.	73.072	22.332	5.765	0.000	3
8	اندماج وحدات القطاع الخاص الاقتصادية لمواجهة التحديات المحيطة بقطاع غزة تحديداً.	70.505	19.140	5.406	0.000	6

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة T	قيمة المعنوية	الترتيب
9	التزام القطاع الخاص بالواجبات المالية الملقاة على عاتقه (ضرائب، تشغيل ايدي عاملة، استثمار).	71.979	18.399	6.412	0.000	5
10	تعزيز علاقات الاتصال والتعامل بين موظفي القطاع الحكومي والمشتغلين بالقطاع الخاص.	74.918	20.897	7.031	0.000	2
	الدرجة الكلية للبعد	71.569	15.704	7.256	0.000	

قيمة "ت" الجدولية عند درجة حرية (96) وعند مستوى دلالة $(0.05) = 1.98$.

يتضح من الجدول السابق:

أن أعلى فقرتين في البعد حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

-الفقرة (1) والتي نصت على " وجود بيئة تشريعية توفر قوانين وأنظمة لتطوير القطاع الخاص " احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (75.619)، ويعزو البحث ذلك إلى القطاع الخاص الذي يعتبر أن من أبرز العوامل التي تؤثر إيجاباً في تحقيق العلاقة التكاملية بين القطاعين هو وجود بيئة تشريعية توفر من خلالها القوانين والأنظمة الهادفة لتطوير ممارسات القطاع الخاص.

-الفقرة (10) والتي نصت على " تعزيز علاقات الاتصال والتعامل بين موظفي القطاع الحكومي والمشتغلين بالقطاع الخاص " احتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي قدره (74.918)، وهذا يدل على أن علاقات التعامل والاتصال بين موظفي القطاع الحكومي والمشتغلين بالقطاع الخاص في أشد الحاجة إلى التطوير، وذلك من خلال مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في الهيئات والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالقرار والسياسات الاقتصادية، وكذلك لتبادل الخبرات بين القطاعين.

كما تبين النتائج أن أقل فقرتين حسب المتوسط الحسابي هي كما يلي:

-الفقرة (4) والتي نصت على " إعادة هيكلة القطاع الحكومي للقيام بالمهام المطلوبة منه باتجاه تحقيق التكامل مع القطاع الخاص " احتلت المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي قدره (69.557). ويعزو البحث ذلك إلى أنه وعند تنفيذ بعض السياسات الحكومية في بعض المؤسسات يجد القطاع الخاص أن هنالك العديد من الإشكالات التي تتعرض لها مؤسسات القطاع الخاص نتيجة

الازدواجية عند التنفيذ عند العديد من المؤسسات الحكومية مما يتسبب في إشكالات إدارية ومالية لدى مؤسسات القطاع الخاص لذا فإعادة هيكلة القطاع الحكومي بما ينسجم مع متطلبات العمل لدى مؤسسات القطاع الخاص سيؤثر بشكل مطرد مع تحقيق التكامل بين القطاعين.

-الفقرة (2) والتي نصت على "مساهمة القطاع الحكومي في توفير بنية تحتية في المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص تأمينها" احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (67.371)، وهذا يدل على أن القطاع الخاص حتى اللحظة يعتقد أن دور القطاع الحكومي لا بد وأن يبقى في إطار الإشراف والمتابعة ورسم السياسات الحكومية والرقابة على أنشطة القطاع الخاص، أما أن يسهم القطاع الحكومي في توفير البنية التحتية في بعض المجالات من باب التكامل والتحفيز، فهذا أمر لا يسهم في تطوير العلاقة التكاملية بين القطاعين من وجهة نظر القطاع الخاص.

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات البعد يساوي (71.569) وهي أكبر من النسبة المحايدة "60%" وقيمة T المحسوبة تساوي (7.256) وهي أكبر من قيمة T الجدولية والتي تساوي (1.98) والقيمة المعنوية (0.000) وهي أقل من 0.05 مما يدل على هناك العديد من السبل لتحقيق تكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ أبرزها وجود البيئة التشريعية التي توفر القوانين والأنظمة لتطوير القطاع الخاص.

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع (حلمي، ابو جامع: 2010) والتي أكدت على أن تطوير العلاقة بين القطاعين مرتبطة بأمرين هما أن يترك القطاع الخاص لينتج ما يمكن إنتاجه وأن يقوم القطاع الحكومي بوضع الإطار التنظيمي القانوني الضريبي لهذا النشاط، كما اتفقت نتائج هذه الدراسة أيضا مع دراسة أعدها منتدى الرياض الاقتصادي الثاني فيما يتعلق بسلوك الحكومة تجاه القطاع الخاص وكيفية اتصال الحكومات بمشاريع القطاع الخاص، وكذلك فيما يتعلق بضمان الأمن للأعمال التجارية وتوفير نظام قضائي، ولذلك فإن الباحث يرى بأن إعطاء دور فاعل وحقيقي للقطاع الخاص سيساهم بكل تأكيد في عملية التنمية. وخصوصا وأن القطاع الخاص ملزم بواجبات متعددة ومتنوعة أهمها الواجبات المالية الملقاة على عاتقه كالضرائب، تشغيل أيدي عاملة، والاستثمار.

المبحث الثاني

آراء المبحوثين

تم حصر آراء المبحوثين بخصوص بند سادساً من الاستبانة ضمن السؤال الرابع وهو كما يلي:

لا يجوز النظر إلي العلاقة بين القطاع الحكومي والخاص على أنها محكومة بقانون الإزاحة والتنافر بل هي علاقة تكامل إلى حد كبير وهي تفرز آثاراً إيجابية أو سلبية على أحدهما أو كليهما طبقاً للسياسات الاقتصادية المتبعة.

من وجهة نظرك ما الإجراءات التصحيحية التي تضمن إزالة أي تشوهات في طبيعة العلاقة بين القطاعين في فلسطين عموماً وقطاع غزة خصوصاً:

تركزت معظم الإجراءات المقترحة من المبحوثين بالتالي:

- تفعيل دور المجلس التنسيقي للقطاع الخاص ليقود التنسيق مع القطاع الحكومي.
- دعم الاتحادات الصناعية والغرف التجارية ببرامج تطويرية.
- التنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص قبل إصدار القوانين والسياسات التي تهم القطاع الخاص.
- تشكيل لجان مشتركة ما بين القطاع الحكومي ومؤسسات القطاع الخاص.
- إعداد دراسات معمقة حول طبيعة العلاقة التكاملية ما بين القطاعين لضمان تصويب وتطوير هذه العلاقة.
- توطيد العلاقة مع مؤسسات القطاع الخاص والوزراء من ذوي العلاقة لنقل هموم ومشاكل القطاع الخاص لمجلس الوزراء مباشرة.
- دراسة التجارب الدولية والاستفادة منها.
- الاستثمار في الكفاءات الاقتصادية الموجودة في القطاعين.
- تعزيز الثقة بين القطاعين.
- وضع سياسات واضحة من طرف القطاع الحكومي للنهضة بالاقتصاد الوطني.
- تفعيل المؤسسات الداعمة للقطاعين مثل مؤسسة المواصفات والمقاييس.

- إنشاء مراكز بحثية متخصصة لتطوير المنتجات والخدمات المقدمة من القطاع الخاص.
- العمل على دمج مؤسسات القطاع الخاص بما يحقق التكامل بين هذه المؤسسات وعدم إهدار للطاقات والإمكانات المتوفرة لدى مؤسسات القطاع الخاص.
- توفير البنية التحتية لمؤسسات القطاع الخاص (مناطق صناعية، بنوك، تمويل.... الخ)
- تفعيل قانون الاستثمار.
- تحسين وتعديل المنظومة القضائية والإجراءات وتحديداً في التعامل مع المخالفين في مؤسسات القطاع الخاص.
- توفير الدعم المالي لرعاية وتقديم الدعم لمشاريع القطاع الخاص ضمن توجه استراتيجي لتحقيق التنمية.
- فتح المجال امام القطاعات الشبابية لضخ دماء جديدة في القطاع الخاص وبدعم حكومي
- تشجيع مؤسسات القطاع الخاص من التعامل مع الدول المحيطة وإعطائهم الفرص لإنجاز اتفاقيات وبيروتوكولات لدعم القطاع الخاص.
- زيادة الثقافة الدينية لدى القطاعين لتعزيز الرقابة الذاتية، لأنها أفضل وأنجع.

ملخص:

قام الباحث في هذا الفصل باستعراض تحليل كافة فقرات محاور الدراسة للتعرف على واقع العلاقة التكاملية بين القطاعين في المجال الاقتصادي وسبل تحقيقها والتحديات المحلية، كما تعرف ايضا الباحث على آراء المبحوثين وحصروها من خلال سؤال مفتوح تم اعداده حول موضوع الدراسة، وقد تم دراسة كافة النتائج التي رشحت عن تحليل اسئلة ومحاور الدراسة للحصول على توصيات تفيد القطاعين الحكومي والخاص وتوطد العلاقة بينهما.

الخاتمة

الخاتمة

النتائج والتوصيات

7.1 مقدمة:

لا يخفى على أحد أن الكل الفلسطيني بما فيه القطاع الحكومي والقطاع الخاص أمام واقع إقليمي ودولي صعب جففت فيه مصادر التمويل، وعلت فيه أصوات العديد من المهتمين السياسيين والأكاديميين والاقتصاديين والتي نادى بضرورة الاعتماد على الذات في ظل وجود سياسة للقطاع الحكومي على مدار فترات متعاقبة قبل الانقسام وبعد إنهاء الانقسام تعوض النقص في الموازنات بزيادة الجباية الضريبية من ناحية والطلب من الدول المانحة معونات مالية موجهة من ناحية أخرى، بالإضافة الى وجود قطاع خاص منهك بفعل الحصار والممارسات الإسرائيلية على المنافذ والمعابر.

وعلى الطرف الآخر نقف أيضا أمام احتلال غاشم يسعى بكل ما أوتي من عزم وقوة لمنع تطورنا، كذلك نقف أمام دول مانحة تضع أجندتها كشرط مقابل التمويل، فيما تزداد حدة البطالة وحدة الفقر وتتأرجح كافة المؤشرات الاقتصادية، وتراجع الخدمات الحكومية أمام الأزمات المتلاحقة التي تعصف بكل مكونات المجتمع الفلسطيني عامة والغزي خاصة حتى باتت علاقة القطاع الحكومي مع القطاع الخاص علاقة إدارة ازمات فقط.

أمام هذه المعطيات فإن الباحث يرى بأن أول ما يجب التفكير به هو كيف يمكننا مواجهة هذه الأخطار، هل بمزيد من فرض الضرائب أو بمزيد من طلب المعونات والمساعدات أو الاعتماد على الغير والقبول بالإرادة السياسية للاحتلال وحلفائه، أم التوجه نحو مواردنا الوطنية لإنتاج ما يمكن إنتاجه ونستورد ما نحتاج إليه وفي الحدود الدنيا لبناء ثقافة الصمود لا ثقافة الاستهلاك، وطالما أن بنية القطاع الخاص بفعل الأزمات المتكررة يحجم حاليا عن المخاطرة فإن الأولى من وجهة نظر الباحث هو الاعتماد على قطاع عام منتج برأسمال مخاطر ودفع القطاع الخاص للمشاركة معه في المجال الإنتاجي ضمن مبدأ تفعيل العلاقة التكاملية بين القطاعين في المجال الاقتصادي، وبمعنى آخر وفي ظل المعطيات سالفة الذكر فإنه بات لزاما لنا كفلسطينيين أن نتبنى

الاستراتيجية الفلسطينية على أساس ان القطاع العام هو الذي يقود العملية التنموية بالشراكة مع القطاع الخاص كون العلاقة علاقة شراكة وتكامل.

يتضمن هذا الفصل ملخصاً لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال هذه الدراسة، وأهم التوصيات المقترحة في ضوء هذه النتائج، والتي يأمل الباحث أن تسهم في تعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف من أجل تحقيق الهدف الرئيس من الدراسة وهو:

7.2 نتائج الدراسة:

- تؤثر العلاقة بين القطاعين على تحقيق التنمية الاقتصادية "بنسبة موافقة (79.216%) من افراد العينة.
- هناك موافقة بنسبة (74.320%) من افراد العينة على أنه يتيح التكامل بين القطاعين تحقيق مزايا تنافسية في مختلف المجالات الاقتصادية.
- يوجد موافقة بدرجة متوسطة قدرها (53.412%) على أن يتقاسم القطاعان الأدوار فيما بينهما بشكل فاعل.
- لا تقوم الحكومة بدورها في مشاركة القطاع الخاص بفاعلية في إعداد الخطط الاقتصادية للحكومة " بموافقة من أفراد العينة تقدر ب (49.722%).
- وافق (73.454%) من افراد العينة حول أن مؤسسات القطاع الخاص تبدي التخوف من التغيرات في القوانين، الأنظمة، والسياسات التي تؤثر على أعمالهم.
- هناك موافقة مما نسبته (63.196%) من أفراد العينة على أن اعتبار السياسات الحكومية الاقتصادية ذات قيمة للقطاع الخاص.
- دور القطاع الحكومي لا يرتقى إلى موافقة إلا (49.289%) من أفراد العينة حول مشاركة مؤسسات القطاع الخاص في صياغة القوانين، الأنظمة، والسياسات.
- هناك موافقة بصورة متوسطة تقدر ب(48.711%) من أفراد العينة على أنه يقوم القطاع الحكومي بمشاركة مؤسسات القطاع الخاص بالتغيرات في سياستها.

- وافق ما نسبته (74.041%) من أفراد العينة على أن مساهمات وتبرعات مؤسسات القطاع الخاص عشوائية وغير منتظمة (غير مخططة).
- كما أن هناك موافقة قدرها (73.577%) من أفراد العينة على أن الوضع الاقتصادي الصعب الناجم عن سياسة الحصار.
- هناك موافقة بصورة متوسطة (59.134%) حول ضعف تبني مؤسسات القطاع الخاص لتأهيل الكفاءات الشبابية.
- دور القطاع الخاص لا يرتقى الى موافقة ما نسبته (56.392%) من أفراد العينة حول مساهمة القطاع الخاص في التشغيل.
- وافق ما نسبته (82.412%) من أفراد العينة على أن الحصار المفروض على قطاع غزة يعتبر من أبرز التحديات لتحقيق العلاقة التكاملية بين القطاعين.
- كما وافق ما نسبته (82.010%) من أفراد العينة على أن حالة الانقسام والتجاذبات السياسية تؤثر سلبا في تحقيق التكامل بين القطاعين.
- يؤثر وبصورة متوسطة تدخل الحكومة في قرارات مؤسسات القطاع الخاص بنسبة موافقة (63.113%) من أفراد العينة،
- لا يقوم القطاع الحكومي بدور كافٍ بتعيين رجال أعمال في المناصب الحكومية المالية والاقتصادية والتجارية حيث وافق أفراد العينة بنسبة (62.536%) على ذلك.
- وافق ما نسبته (75.619%) من أفراد العينة حول أن وجود بيئة تشريعية ستوفر قوانين وأنظمة لتطوير القطاع الخاص.
- كما أنه تمت الموافقة بنسبة (74.918%) من أفراد العينة على أن تعزيز علاقات الاتصال والتعامل بين موظفي القطاع الحكومي والمشتغلين بالقطاع الخاص يؤثر في تحقيق التكامل بين القطاعين في المجال الاقتصادي.
- وافق ما نسبته (69.557%) من أفراد العينة على ضرورة إعادة هيكلة القطاع الحكومي للقيام بالمهام المطلوبة منه باتجاه تحقيق التكامل مع القطاع الخاص.

- هناك موافقة بنسبة (67.371%) من أفراد العينة على أن مساهمة القطاع الحكومي في توفير بنية تحتية في المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص تأمينها تعتبر من إحدى السبل لتحقيق التكامل بين القطاعين.

7.3 توصيات الدراسة:

في نهاية هذه الدراسة، وفي ضوء نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحث من خلال الدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي، خلص الباحث إلى مجموعة من التوصيات كالتالي:

7.3.1 توصيات للقطاعين الحكومي والخاص:

- التأكيد على ما جاء من اقتراحات من المبحوثين في السؤال الرابع بنبدأً سادساً، بخصوص الإجراءات التصحيحية التي تضمن إزالة أية تشوهات في طبيعة العلاقة بين القطاعين في فلسطين عموماً وقطاع غزة خصوصاً.
- تدريب وإعارة مسئولين كلا القطاعين لاكتساب خبرة جديدة ولتفهم طبيعة العمل في كل قطاع على حدة.

7.3.2 توصيات للقطاع الحكومي:

- العمل على مشاركة القطاع الخاص في إعداد الخطط الاقتصادية للحكومة.
- إعطاء دور فاعل وحقيقي للقطاع الخاص من خلال تسهيل الإجراءات الإدارية ومساهمته فيها لدى مؤسسات القطاع الحكومي.
- ضرورة العمل على إيجاد سياسات مشجعة لجذب استثمارات القطاع الخاص كون أن الحاجة لهذه الاستثمارات كبيرة جداً.
- العمل على مشاركة القطاع الخاص في أي تغييرات متوقعة على السياسات الاقتصادية المتبعة، الأنظمة، والقوانين.
- الأخذ بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية السياسية في العالم وخاصة في الدول المانحة كون أن القطاع الخاص هو الجهة المستفيدة من المشاريع التنموية المخطط لها.

- ضرورة قيام القطاع الحكومي بمراجعة شاملة للإجراءات المختلفة بالأنشطة الاقتصادية وجعلها تتصف بالشفافية والوضوح.
- العمل على تطوير القوانين التي تنمي البيئة الاستثمارية لدفع وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في التنمية.
- وضع خطط لتنمية الموارد البشرية حسب الاحتياجات في القطاع الحكومي.
- الاستفادة من تجارب البلدان الناجحة التي سبقت الزمن في تطويرها وتنمية مواردها في توطيد العلاقة التكاملية ما بين القطاعين ودعم الاقتصاد الوطني.
- التركيز على تحقيق التواصل الفعّال لمؤسسات القطاع الخاص بين شطري الوطن ومؤسسات القطاع الحكومي، والاستفادة من البرامج والخطط الحكومية التي تم إعدادها لدعمه والنهوض به.
- تشجيع مبادرات القطاع الخاص من خلال تخفيف المخاطر المختلفة المتعلقة بنشاطاته واستثماراته في المجال الاقتصادي.
- الاهتمام بالبناء المؤسساتي في جميع مستويات القطاع الحكومي.
- التأكيد على أن يقوم القطاع الحكومي بعملية الإصلاح الهيكلي ليقوم بدوره كجاذب للقطاع الخاص.
- العمل على تحسين البنية التحتية وإزالة العوائق أمام مؤسسات القطاع الخاص وذلك لتعزيز مساهمته في المجال الاقتصادي.

7.3.3 توصيات للقطاع الخاص:

- المساهمة في خلق فرص عمل وتحسين ظروف العمل من طرف القطاع الخاص وتشجيع هذا الدور من خلال القطاع الحكومي عبر مؤسسات التعليم والتدريب.
- وضع خطط لتنمية الموارد البشرية حسب الاحتياجات في القطاع الخاص.
- الاهتمام بالبناء المؤسساتي في جميع مؤسسات القطاع الخاص.

- تفعيل دور المجلس التنسيقي للقطاع الخاص من أجل زيادة مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الفلسطيني.
- ضرورة التزام القطاع الخاص بالتبعات المالية والضريبية والسياسات المتبعة من الحكومة.
- العمل على اندماج مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني مع تكتلات اقتصادية إقليمية ودولية.
- دراسة تجارب القطاع الخاص في البلدان التي كان لها تجارب نهضوية على الصعيد الاقتصادي، وتحديد التجربة التركية والماليزية والبرازيلية.

7.4 الدراسات المستقبلية المقترحة:

- آليات تطوير العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص.
- دراسة التجارب النهضوية للدول وتحديدًا تركيا وماليزيا والبرازيل.
- سياسات وإجراءات وزارة الاقتصاد الوطني تجاه القطاع الخاص.

المراجع

المراجع

أولاً- المراجع العربية:

أ- القرآن الكريم.

ب- الكتب العربية:

1. الترتير، علاء (2012)، القطاع الخاص ودوره التنموي في فلسطين المحتلة تنمية في اتجاه واحد، مركز بيسان والإنماء، رام الله، فلسطين.
2. جبريل، محمد (2012)، رؤية نقدية في دور القطاع الحكومي في التنمية مركز بيسان رام الله، فلسطين.
3. صبيح، صبيح (2011)، مقاتلو التنمية، بين خرافة التطبيق والخطاب والتصوير، مركز بيسان، فلسطين.
4. نخلة، خليل (2011)، فلسطين وطن للبيع مؤسسة روزا لوكسمبورغ رام الله فلسطين.
5. رامي، السيد فوزي (2011)، دور الدولة في التنمية: دراسة حالة لدولة ماليزيا جامعة القاهرة
6. الخميس، منير (2004)، القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي، جمعية الاقتصاديين السوريين.
7. صبري، نضال (2003)، القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

ج- البحوث وأوراق عمل:

1. عودة، رشيد (2013)، القطاع الخاص الفلسطيني ودوره في التنمية الاقتصادية من الفترة (1995-2011) رسالة ماجستير، جامعة الأزهر غزة، فلسطين.
2. عبد الكريم، نصر (2011)، التحديات الناجمة عن التحولات السياسية أمام القطاع الخاص الفلسطيني وسبل مواجهتها، ورقة خلفية وموقف، مقدمة لشركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)، رام الله، فلسطين.
3. شقورة، محمد (2010)، الاطار العام للتنمية، صحيفة دنيا الوطن، فلسطين
4. أبو ظريفة، سامي (2006)، ورقة عمل حول المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي دور وزارة الاقتصاد الوطني في دعم المنتج الوطني، غزة فلسطين.

5. الصوراني، غازي (2005)، ورقة بعنوان التنمية لفلسطين الواقع والافاق غزة، فلسطين.
6. نصر الله، عبد الفتاح (2005)، المشروعات الصغيرة في فلسطين واقع ورؤية نظرية غزة، فلسطين.
7. عوض، جابر، النموذج المالي للتنمية، جامعة القاهرة برنامج الدراسات المالية، (2005).
8. عبد الله، سمير (2005)، نحو صياغة رؤية تنمية فلسطينية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله فلسطين.
9. عبد الرازق، عمر، مكحول باسم (2003)، دور القطاعين العام والخاص والعلاقة بينهما في فلسطين.
10. عبد الرازق، عمر (2000)، الاستثمار الفلسطيني من منظور التنمية البشرية 1993-1998.
10. علي، عبد المنعم السيد، دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية، مجلة بحوث اقتصادية عربية المجلد الثالث العدد الخامس، القاهرة (1996).
11. أمين، سمير (1992)، الدولة والسياسة والاقتصاد في الوطن العربي، "مجلة المستقبل العربي العدد 164"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

د- تقارير رسمية:

1. وزارة التخطيط الفلسطينية (2014)، غزة، فلسطين.
2. وزارة الاقتصاد الوطني (2013) تقرير حول التجارة الخارجية، الادارة العامة للدراسات والتخطيط، غزة، فلسطين.
3. وزارة التخطيط الفلسطينية، (2010)، غزة، فلسطين
4. وزارة التخطيط الفلسطينية، (2008)، غزة، فلسطين
5. التقرير السنوي لمركز تحديث الصناعة (2008).
6. سامر، سليمان المقابلة الشخصية مع وزير الصناعة الاسبق ابراهيم فوزي، القاهرة 18 أغسطس 2008.
7. اتفاقية باريس الاقتصادية 1994/4/29.
8. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، خطة التنمية الاقتصادية (1997)، رام الله، فلسطين.
9. وزارة الصناعة والثروة المعدنية جمهورية مصر العربية، (تقارير ما بين 1995-2004).
10. وزارة الصناعة والثروة المعدنية جمهورية مصر العربية نشرة الانتاج الصناعي لسنوات 1994، 1998، 2002.

هـ - مؤتمرات وورش عمل:

1. الشقائي، ابراهيم (2011)، التنمية الاقتصادية لإسرائيل المظاهر والمسببات والبدائل المتاحة، المؤتمر الوطني الثالث لمقاطعة اسرائيل، الخليل، فلسطين.
2. الربيعي، فلاح (2004)، التنمية الاقتصادية بين الدولة والقطاع الخاص المؤتمر العلمي الثاني - جامعة جرش الاهلية.
3. الصايغ، يوسف (1996)، دور التنمية في فلسطين والفرص الاحتمالية والمعوقات الفعلية، ندوة اعادة الاعداد والتنمية في فلسطين جنيف، مؤسسة التعاون.

و - صحف ومجلات:

1. الجريدة الرسمية، العدد الخامس والخمسون، 2005/6/27.
2. الجريدة الرسمية، العدد الرابع والخمسون، 2005/4/23.
3. الجريدة الرسمية، العدد الثامن والخمسون، 2005/9/8.
4. الجريدة الرسمية، العدد التاسع والاربعون، 2004/6/17.
5. الجريدة الرسمية، العدد الثامن والاربعون، 2004/1/29.
6. الجريدة الرسمية، العدد الخامس والاربعون، 2003/5/24.
7. الجريدة الرسمية، العدد الممتاز، 2003/3/189.
8. الجريدة الرسمية، العدد الاربعون، 2002/2/18.
9. الجريدة الرسمية، العدد الممتاز، 2002/7/7.
10. الجريدة الرسمية، العدد الثالث والاربعون، 2002/9/5.
11. الجريدة الرسمية، العدد السادس والثلاثون، 2001/3/19.
12. الجريدة الرسمية، العدد الثامن والثلاثون، 2001/9/5.
13. الجريدة الرسمية، العدد الرابع والثلاثون، 2000/9/30.
14. الجريدة الرسمية، العدد الثالث والعشرون، 1998/6/8.
15. الجريدة الرسمية، العدد السابع والعشرون، 1998/12/8.
16. الجريدة الرسمية، العدد الحادي عشر، 1996/2/11.
17. الجريدة الرسمية، العدد الثاني، 1995/1/8.
18. الجريدة الرسمية، العدد الخامس، 1995/6/5.
19. الجريدة الرسمية، العدد التاسع، 1995/12/31.
20. الجريدة الرسمية، العدد الاول، 1994/11/20.

ز - المواقع الالكترونية :

1. موقع وزارة الحكم المحلي www.molg.ps
2. موقع وزارة العدل www.justice.gov.ps
3. موقع الوزارة www.palwakf.ps
4. موقع مكتب رئيس الوزراء www.palestinecabinet.gov.ps
5. موقع مركز المعلومات الوطني الفلسطيني www.pnic.gov.ps
6. الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية www.pfi.ps
7. جمعية رجال الأعمال www.pba-gaza.ps
8. الغرف التجارية الفلسطينية www.gazacham.ps
9. اتحاد المقاولين الفلسطينيين www.pcu.ps
10. اتحاد شركات أنظمة المعلومات www.pita.ps
11. جمعية السياحة والآثار www.deyafah.ps
12. جمعية البنوك www.abp.ps
13. مجلس الشاحنين الفلسطيني www.psc.ps
14. مركز التجارة الفلسطيني بال توريد www.paltrade.org
15. جمعيات الاغاثة الزراعية www.pal-arc.org

ثانياً- المراجع الاجنبية

1. Timothy J. Power,(2010): Brazilian Democracy as a Late Bloomer : Reevaluating the Regime in the Cardoso-Lula Era, Latin American Research Review, Vol. 45, No.4
2. Ersel, H. and Filiztekin, A(2008): government support to private investment in turkey ,the American University in Cairo press.
3. Leekoing –Hock2007: county and integration.
4. Malaysia ,paper presented in Montreal 2007.

5. Peteskreu (2006): Democracy, Diversity , and Conflict Managing Ethnic Division Philippines and Malaysia Cornell University
6. Tanriover, C. Aktas, R and Bascis ,(2006): Determination of the current condition of Turkish SMEs kutahya: Dumlupinar University
7. World Bank (2005): Country assistance evaluation. Washington DC.
8. European Union (2005): Turkey: progress report.
9. Togan, S. and Hoekman, B. (2005)Turkey: Economic reform and accession to the European Union, Washington DC: World Bank.
- 10.Vogel, D. and kagan, R. (2002): National Regulation in a Global Economy, UCISA paper, vol. 1: Dynamics of regulatory change, university of California.
- 11.World Bank, (2000): World Development Indicators, Washington, D.C - De Vylder , Sustainable Human Development and Macroeconomics ; Strategic Links and Implications, Discussion Paper , UNDP, 1994
- 12.Onis, Z(1999): "state and market.
- 13.Richard, A(1999): Dilatory reform vs. marking a break for the market, in marr .p (eds) Egypt at the Crossroads: Domestic stability and regional role, Washington DC: Defence university press.
- 14.Brunetti, A., G. Kisunko, and B. Weder (1998): “How Businesses See Government: Responses from Private Sector Surveys in 69 Countries,” International Finance.
- 15.Haggard, s. and Kaufman R(1995): the political economy democratic transition, Princeton, New jersey: Princeton university press.
- 16.Fischer, S. (1993): The Role of Macroeconomic Factors in Economic Growth,” *Journal of Monetary Economics*, 32.
- 17.World Bank (1993): The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy.

- 18.Dicle, A. and Dicle, U. (1992): Effect Government export policies on Turkish export trading companies, *International marketing review*, 9 (3): available online: www.ceeol.com.
- 19.Waterbury, j. (1992): *the heart of matter* New jersey: Princeton university press.
- 20.Corporation Discussion Paper No. 33, World Bank, Washington, D.C. Greene, J., and D. Villanueva (1991): *Private Investment in Developing Countries*.
- 21.Barkey, H. (1990): *the state and industrialization crisis in turkey* San Francisco, Oxford :West view special studies on the Middle East
- 22.Heper, M, and Evin (1988): *state democracy and the military Turkey in the 1980s*, Berlin, New york.
- 23.Wai, U., and C. Wong (1982): *Determinants of Private Investment in Developing Countries*” *Journal of Development Studies*, Vol. 19.
- 24.*Economic Reform and Accession to the European Union*, Washington DC :world Bank.
- 25.*Empirical Analysis*,” *IMF Staff Papers*, Vol. 38.

الملاحق

ملحق رقم (1)

قائمة المحكمين لاستبانة الدراسة

م.م	الاسم	مكان العمل
1.	د. علاء الدين الرفاتي	وزير الاقتصاد الوطني
2.	د. سمير صافي	الجامعة الاسلامية
3.	د. معين رجب	جامعة الأزهر
4.	د. سمير أبو مدللة	جامعة الأزهر
5.	د. سيف عودة	سلطة النقد
6.	د. خليل النمروطي	الجامعة الاسلامية
7.	أ. أسامة نوفل	وزارة التخطيط
8.	د. ماهر الطباع	الغرفة التجارية
9.	د. نافذ بركات	الجامعة الاسلامية
10.	د. أكرم سمور	الجامعة الاسلامية

ملحق رقم (2)

استبانة الدراسة



بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الفاضل/..... حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

نأمل من حضرتكم التكرم بتعبئة هذه الاستبانة التي تعد جزءاً مهماً لإعداد دراسة علمية يقوم بها الباحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في القيادة والإدارة ضمن برنامج مشترك بين أكاديمية الإدارة والسياسة وجامعة الأقصى بغزة بعنوان:

واقع العلاقة التكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة، وسبل تحقيقها في ظل التجارب الدولية والتحديات المحلية " دراسة ميدانية"

حيث إن قيامكم بتعبئة هذه الاستبانة يساعد على تأكيد صلاحية الدراسة، وإنني أقدر لكم تعاونكم لإنجاح هذه الدراسة مع التأكيد على أن إجاباتكم ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط (كما أن الفئة المستهدفة هي مؤسسات القطاع الخاص والقطاع الحكومي من ذوي الاختصاص في المجال الاقتصادي) وذلك لمحاولة التعرف على واقع العلاقة التكاملية بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة.

شاكرًا لكم حسن تعاونكم

الباحث

حاتم جهاد عويضة

أولاً : البيانات الشخصية:

الجنس		() ذكر		() أنثى	
العمر		() عام			
المستوى العلمي		() ثانوية عامة	() دبلوم	() بكالوريوس	() دراسات عليا (ماجستير، دكتوراه)
عدد سنوات الخدمة		() عام			
التخصص		() هندسة	() اقتصاد وعلوم إدارية	() سياسة	() علوم شرعية أخرى:.....
جهة العمل		() قطاع خاص	() قطاع حكومي	() قطاع حكومي و خاص	
مجالات العمل		() تعليمي	() زراعي	() صناعي	() تجاري
		() إنشاءات	() خدماتي	() نقل	أخرى (اذكرها) :.....
أي من مؤسسات القطاع الخاص التالية تنتمي إليها (يمكن اختيار أكثر من خيار) :					
() المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص		() جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين		() اتحاد شركات أنظمة المعلومات	
() الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية		() جمعية البنوك في فلسطين		() اتحاد المقاولين الفلسطينيين	
() جمعيات الإغاثة الزراعية		() مجلس الشاحنين الفلسطينيين		() اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية	
() الخدمات الإدارية لهيئات السياحة		() مركز التجارة الفلسطيني بال توريد		أخرى (اذكرها) :.....	
إلى أي وزارات أو الهيئات الحكومية التالية تنتمي :					
() وزارة الاقتصاد الوطني		() وزارة التخطيط		() هيئة تشجيع الاستثمار	
() وزارة الزراعة		() وزارة النقل والمواصلات		() مؤسسة المواصفات والمقاييس	
() وزارة المالية		() وزارة العدل		() هيئة المدن الصناعية	
() المجلس التشريعي		() وزارة العمل		() أخرى (اذكرها) :.....	

ثانياً : واقع العلاقة بين القطاعين الحكومي والخاص في المجالات الاقتصادية في محافظات غزة

ضع النسبة التي تعتقد انها تعبر عن رأيك في العبارات التالية :

م	البيان	النسبة المئوية %
1.	تعتبر العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص بصفة عامة قوية.	
2.	يتيح التكامل بين القطاعين تحقيق مزايا تنافسية في مختلف المجالات الاقتصادية.	
3.	يحقق التكامل في العلاقات بين القطاعين فاعلية وقدرة على المنافسة إقليمياً.	
4.	تؤثر العلاقة بين القطاعين على تحقيق التنمية الاقتصادية.	
5.	يسعى القطاع الحكومي لتعزيز الشراكة والتعاون مع القطاع الخاص.	
6.	يتقاسم القطاعين الادوار فيما بينهما بشكل فاعل.	
7.	يشارك القطاع الخاص بفاعلية في اعداد الخطط الاقتصادية للحكومة.	
8.	تتوفر فناعة محدودة لدى القطاع الحكومي بالقطاع الخاص.	
9.	يعاني القطاع الخاص من غياب رؤية مشتركة للتكامل مع القطاع الحكومي.	
10.	يعاني القطاع الحكومي من غياب رؤية مشتركة للتكامل مع القطاع الخاص.	
11.	غياب خطة تنمية حقيقية لدى الحكومات الفلسطينية المتعاقبة.	
12.	القطاع الخاص غير مؤهل بما فيه الكفاية لتحمل اعباء التنمية الاقتصادية.	
13.	ضعف التنسيق بين القطاعين الحكومي والقطاع الخاص	
14.	يعاني القطاع الخاص و القطاع الحكومي من أزمة ثقة متبادلة	
15.	ضعف مستوى تغليب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة	
ثالثاً: السياسات الاقتصادية المتبعة من القطاع الحكومي لتحقيق التكامل مع القطاع الخاص في المجال الاقتصادي		
1.	يسعى القطاع الحكومي لمشاركة مؤسسات القطاع الخاص في صياغة القوانين، الأنظمة، والسياسات.	
2.	تبدى مؤسسات القطاع الخاص التخوف من التغيرات في القوانين، الأنظمة، والسياسات التي تؤثر على أعمالهم.	
3.	لدى مؤسسات القطاع الخاص القدرة على التوقع بالتغيرات في القوانين، الانظمة، والسياسات التي يقوم بها القطاع الحكومي.	
4.	يقوم القطاع الحكومي بمشاركة مؤسسات القطاع الخاص بالتغيرات في سياستها.	
5.	يتبنى القطاع الحكومي سياسات هادفة لإيجاد بيئة مواتية للقطاع الخاص ليسهم في النمو وخلق فرص عمل.	
6.	تعتبر السياسات الحكومية الاقتصادية ذات قيمة للقطاع الخاص.	

النسبة النئوية %	البيان	م
	تتصف السياسات الحكومية بالمصادقية.	7.
	يوازن القطاع الحكومي في سياساته الاقتصادية بين المصلحة العامة والخاصة.	8.
	يضع القطاع الحكومي سياسات محددة لتشجيع استثمار القطاع الخاص.	9.
	يلتزم القطاع الحكومي بما يعلنه من سياسات.	10.
رابعا : التحديات التي تواجه تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة كما يراها قادة المؤسسات الاقتصادية في القطاعين.		
اولا : تحديات القطاع الخاص		
	تعتبر مساهمة القطاع الخاص في التشغيل متواضعة.	1.
	الإدارة التنفيذية في القطاع الخاص مركزية مما يحرم مؤسسات القطاع الخاص من التقدم.	2.
	تدني اهتمام مؤسسات القطاع الخاص في تدريب موظفيها.	3.
	مؤسسات القطاع الخاص لا تستثمر في التنمية.	4.
	ضعف تبني مؤسسات القطاع الخاص لتأهيل الكفاءات الشبابية.	5.
	ندرة تمويل القطاع الخاص لتكاليف دراسات جامعية او بحثية (البحث العلمي).	6.
	مساهمات وتبرعات مؤسسات القطاع الخاص عشوائية وغير منتظمة (غير مخططة).	7.
	لا يقوم القطاع الخاص بدورة في الاندماج والتكتلات الاقتصادية المحلية والاقتصادية والدولية.	8.
	الوضع الإقتصادي الصعب الناجم عن سياسة الحصار.	9.
	محدودية مبادرات القطاع الخاص لتحقيق العلاقة التكاملية مع القطاع الحكومي.	10.
	لا يمتلك القطاع الخاص استراتيجية لتحقيق التكامل مع القطاع الحكومي.	11.
	ضعف تجربة القطاع الخاص في هذا المجال.	12.
ثانيا : تحديات القطاع الحكومي		
	يتحمل القطاع الحكومي المسؤولية المباشرة عن ضعف العلاقة مع القطاع الخاص.	1.
	يتحمل القطاع الحكومي مسؤولية ضعف القطاع الخاص في اللجان المتخصصة ذات العلاقة.	2.
	يواجه القطاع الحكومي حالة من ضعف الثقة لدى القطاع الخاص.	3.
	محدودية كفاءة الخدمات الحكومية المقدمة للقطاع الخاص.	4.
	عدم قناعة القطاع الحكومي بتعيين رجال اعمال في المناصب الحكومية المالية والاقتصادية والتجارية.	5.

النسبة النئوية %	البيان	م
	تدخل الحكومة في قرارات مؤسسات القطاع الخاص.	6.
	عدم وجود استراتيجية حكومية لتفعيل دور القطاع الخاص في التنمية.	7.
	الضغوط السياسية التي يتعرض لها القطاع الحكومي.	8.
	حالة الانقسام والتجاذبات السياسية.	9.
	الحصار المفروض على قطاع غزة.	10.
	البيروقراطية والروتين.	11.
	ضعف القيادات الحكومية القادرة على بناء شراكة حقيقية مع القطاع الخاص	12.
	محدودية التمويل للآزم لإقامة برامج ومشاريع تكاملية مع القطاع الخاص.	13.
	عدم الاستفادة من التجارب الدولية المشابهة.	14.
	ندرة المبادرات الحكومية الداعمة للقطاع الخاص.	15.
خامسا: سبل تحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الاقتصادي في محافظات غزة في ظل التجارب الدولية.		
	وجود بيئة تشريعية توفر قوانين وأنظمة لتطوير القطاع الخاص.	1.
	مساهمة القطاع الحكومي في توفير بنية تحتية في المجالات التي لا يستطيع القطاع الخاص تأمينها.	2.
	تأسيس نظام مالي مستقر وفعال يعمل في ظل اطار تنظيمي يوفر الامان ويعزز المنافسة ويحمي المودعين ويخلق الثقة في السوق.	3.
	إعادة هيكلة القطاع الحكومي للقيام بالمهام المطلوبة منه باتجاه تحقيق التكامل مع القطاع الخاص.	4.
	التطوير والتحسين المستمر في كلا القطاعين.	5.
	التطوير المستمر للكوادر البشرية في كلا القطاعين حتى تتواءم مع التقنيات والمتغيرات المستمرة في المجال الاقتصادي.	6.
	إعطاء دور فاعل وحقيقي للقطاع الخاص في عملية التنمية.	7.
	اندماج وحدات القطاع الخاص الاقتصادية لمواجهة التحديات المحيطة بقطاع غزة تحديداً.	8.
	التزام القطاع الخاص بالواجبات المالية الملقاة على عاتقه(ضرائب، تشغيل ايدي عاملة، استثمار).	9.
	تعزيز علاقات الاتصال والتعامل بين موظفي القطاع الحكومي والمشتغلين بالقطاع الخاص.	10.

سادساً: لا يجوز النظر الي العلاقة بين القطاع الحكومي والخاص على أنها محكومة بقانون الازاحة والتنافر بل هي علاقة تكامل الي حد كبير وهي تفرز اثارا ايجابية أو سلبية على احدهما أو كليهما طبقاً للسياسات الاقتصادية المتبعة.

من وجهة نظرك ما الإجراءات التصحيحية التي تضمن إزالة أية تشوهات في طبيعة العلاقة بين القطاعين في فلسطين عموماً وقطاع غزة خصوصاً:

1.
2.
3.
4.
5.
6.